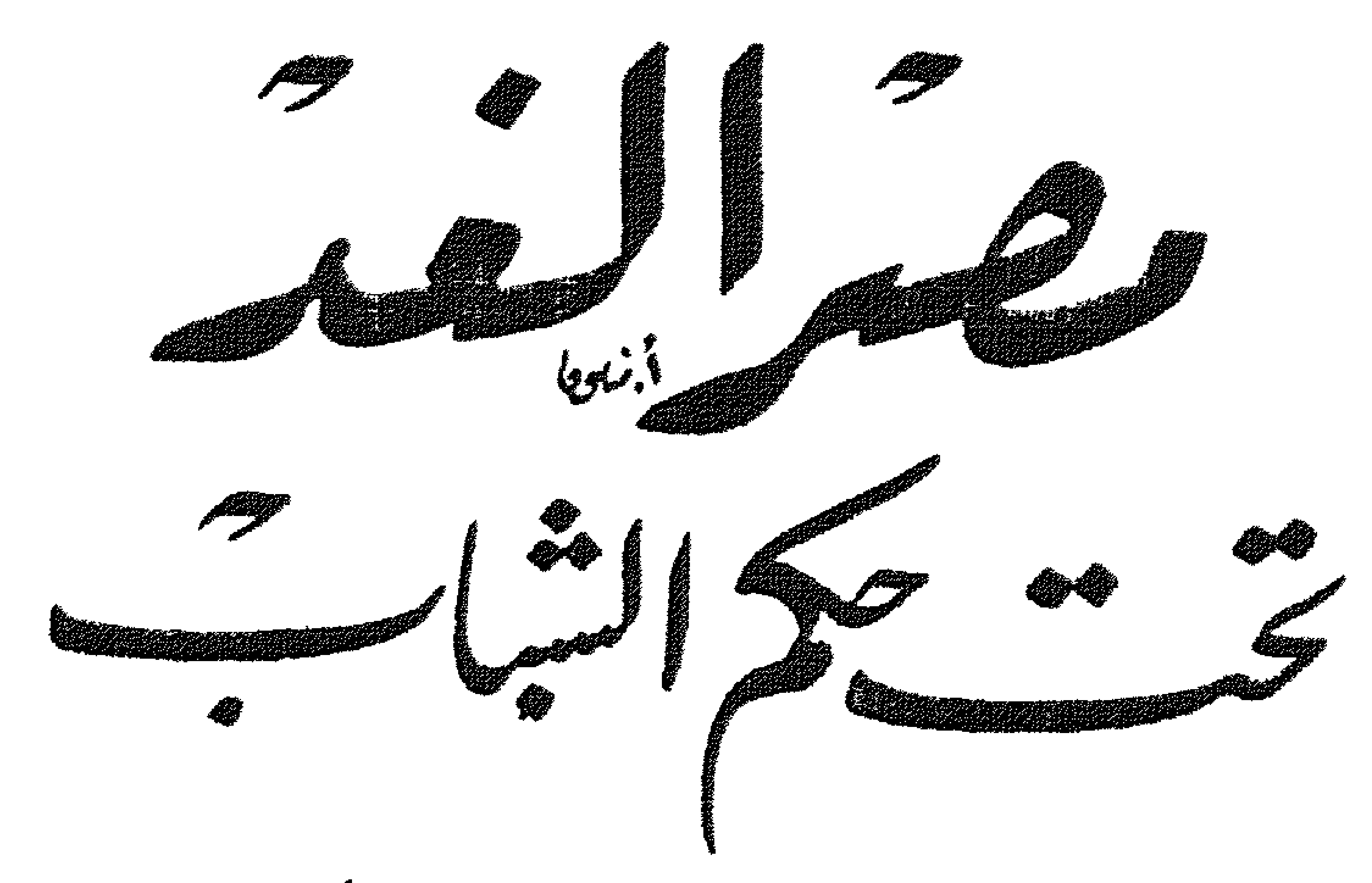
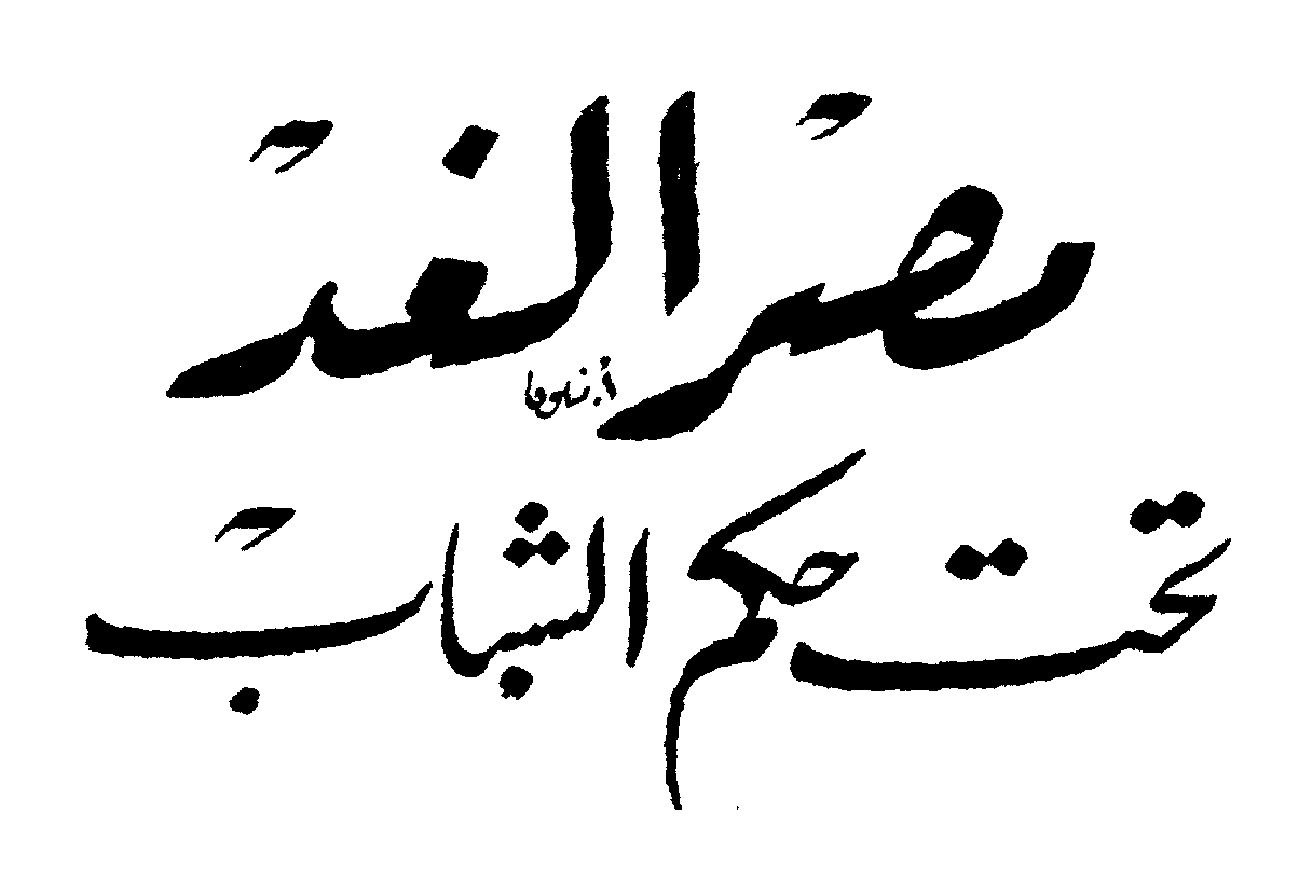
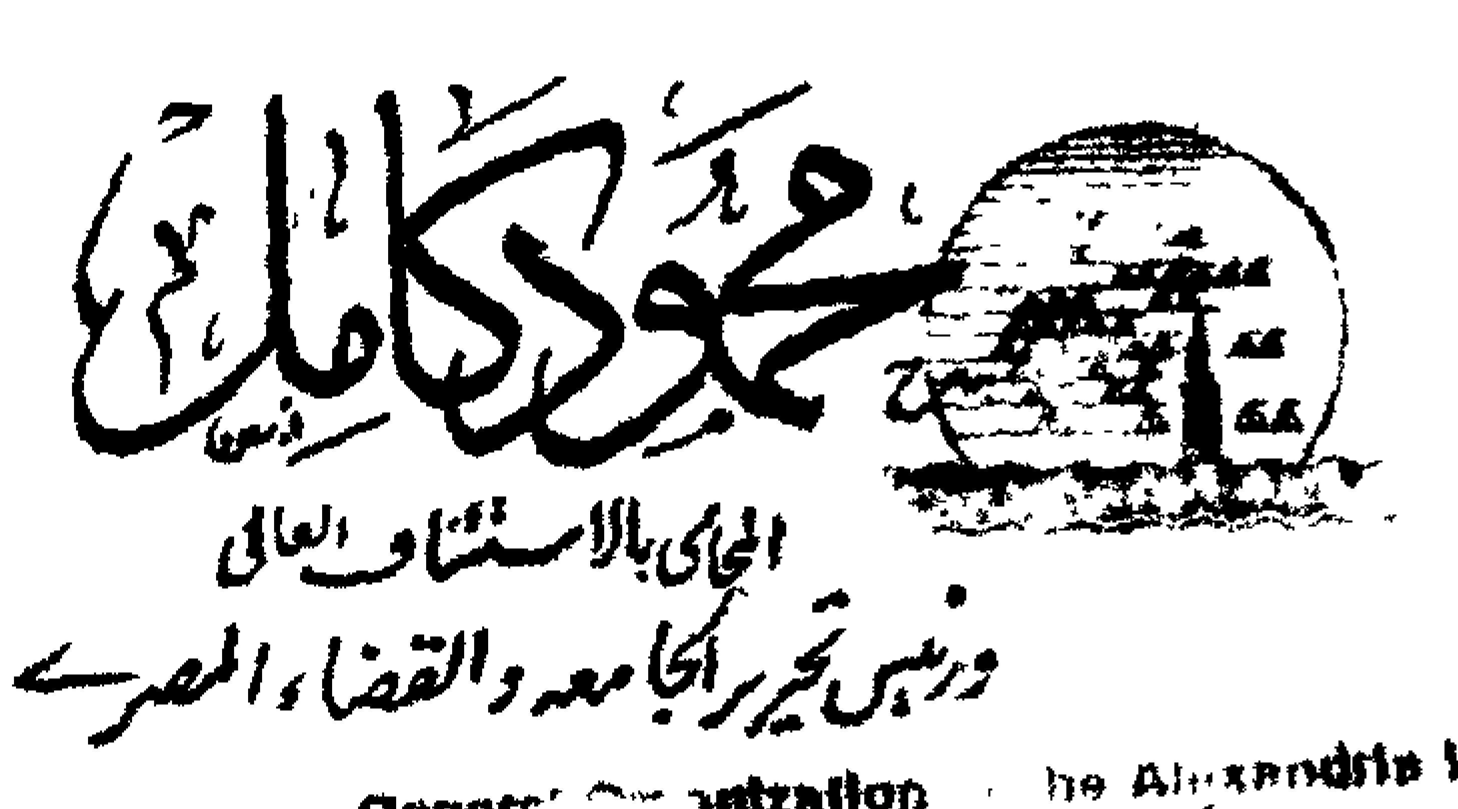


مجموعة دراسات عن برنامج للاصلاح العام فى
العهد الجديد الذى بدأ منذ توقيع معاهدة الصداقة
والتحالف بين مصر وانجلترا

محمود كامل
المحامى بالاستئناف العالى
رئيس تحرير الجامعة والقضاء المصرى





المحامي بالاستئناف العالي
ورئيس تحرير الجامعة والقضاء المصري

كلمة المؤلف

خطرت لى فكرة وضع هذا الكتاب توا عقب الانتهاء من توقيع معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمي وهي المعاهدة التى اشتركت في التمهيد لها والموافقة عليها وانجازها كافه الاحزاب المصرية . وذلك لأني أحسست أن نضال المصريين لانتزاع استقلالهم قد طال أمده لانه بدأ فى الواقع منذ قام المرحوم مصطفى كامل باشا بحركته الوطنية . وقد تعمد الانجليز أن ينفذوا — أزاء تلك التيارات الوطنية الشابة — خطة ثابتة لا تتغير هي اختيار وزراء مصر من طبقة معينة منقطعة الصلة باحساس الشعب . هادئة العصب . بعيدة — بحكم الوسط الذى أنبتها والبيئة التى عاشت فيها — عن روح التمرد على القديم الفاسد والرغبة الثائرة فى الاصلاح السريع الحاسم . اذ كان أولئك الوزراء يختارون — عادة — من بين مستشارى محكمة الاستئناف العليا . ولم يكن ممكنا — عمليا — أن يصل إلى منصب الاستشارة بهذه المحكمة الا الرجال القضاء الذين قضوا نحو الثلاثين عاما متنقلين بين وظائف النيابة والقضاء من أصغرها إلى أكبرها . وهذه الطبقة وأن شهدت أحكامها بأنها أدت للأدب التشريعي فى مصر أجل خدمة — إلا أنها — كما قلت — كانت منقطعة الصلة بحقيقة أحساس الشعب . كما أن قضاءها ذلك العمر الطويل على كراسى القضاء . وتشبعها بفكرة النظام . والطاعة . وحرفية القانون . لم يكن يسمح بأن يبرز من بينها السياسي الجرىء المصلح المتمرد على ما يحس رجل الشارع في مصر بأنه جدير بالاصلاح !

ظلت مصر اذن محكومة مدى ثلاثين عاماً متوالية بهذه الطبقة

من الوزراء الذين تجاوزوا الخمسين . والذين كان انتسابهم إلى السلطة القضائية يمنعهم عن الانضمام إلى الاحزاب السياسية . التي كانت توالي عقد اجتماعاتها العامة . وعن الاتصال بالشعب اتصال ألم مشترك . فلم يكن واجبهم يتعدى عند تولي منصب الوزارة « التأقلم » مع ذلك « الروتين » الرهيب الذى فرضته أرادة « المستشارين » الانجليز على الاداة الحكومية .

ولقد أثبت الانجليز فى أكثر من مناسبة تشبثهم بتلك الخطة من المباعدة بين الشعب ووزرائه فأقصوا عن الوزارة كل وزير ثبت أنه اقترب نحو احساس شعبي ما . على نحو ما يجرى فى أية دولة متمدينة ...

ولكن ذلك الموقف تغير تماما في بضعة الأعوام الاخيرة منذ أعلن الدستور فى عام ١٩٢٣ فقد شهدت مصر لاول مرة ساسة يقفزون من مكاتب « المحاماة » فجأة إلى مناصب الوزارة وأنهارت فكرة « الروتين » القديمة للفوز بمناصب الدولة الكبرى فوصل اليها عدد من الشبان لم تكن أعمارهم المبكرة تسمح — فيما سبق — بأن يتولوها . .

وتقدمت مصر خطوة أخرى نحو احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث فلم تعد محكمة الاستئناف العليا وهي كبرى الهيئات التى تمثل السلطة القضائية « معهداً » لتخريج وزراء العهد الجديد. وغير الانجليز موقفهم فأحسوا بواجب الاستعانة بكفاءة خصوم الامس من ساسة مصر وقادة ثورتها في تولى مناصب الوزارة باعتبار أنهم اقرب الى احساس الشعب وألصق بميوله. وأدرى بآلامه من الطبقات الاخرى التى كان الانجليز يعتمدون عليها فى العهد الغابر

استعرضت كل هذه الحقائق قبل البدء فى جمع البيانات

والاحصائيات والارقام التي جعلتها أساسا لهذا الكتاب، وانتهيت إلى أن من واجب الجيل الجديد من الكتاب المصريين المشتغلين بالمسائل العامة أن يضع لنفسه برنامجا للاصلاح الايجابي العام، وأن يتعهد أمام ضميره وأمام أهل وطنه بأن يعمل على تنفيذه.

وأولى خطوات هذا العمل هي الدعوة اليه. وتبيان حقه من الوجاهة والصواب. وتعرف مدى ما يمكن أن يثيره من تقدير أو استنكار.

ثم بدأت في وضع الكتاب منذ أول الصيف الماضي حتى انجزته.

أنني اؤمن بان في الامكان رفع مستوى معيشة ثمانية ملايين مصرى ومصرية يعيشون الآن كما تعيش البهائم بتعديل تشريعي بسيط. وفي الامكان حل أزمة المتعلمين العاطلين حلا سريعا بتعديل دستوري عادى. وفي الامكان تحرير المصريين من نير شركات الاحتكار الاجنبية التي تتولي مباشرة الخدمات العامة بعمل أيجابي شرعي، وفي الامكان أصلاح الأمن العام اصلاحا يكفل تحقيق الوسائل العصرية التي تمنع الجريمة قبل وقوعها وترفع الاداة البوليسية إلى أرقي من مستواها الحالي. وفي الامكان توحيد القضاء المصرى توحيداً يقضي علي الفوضى التي ضج المصريون بالشكوي منها. وفي الامكان رد حقوق دولية مهضومة للمصريين بمجرد اشعارهم بأن حدود بلادهم الطبيعية الشرعية أوسع مدى مما هي عليه الان

اؤمن بأن في الامكان تنفيذ هذا البرنامج الاصلاحي. وفي كل سطر من كل صفحة من فصول هذا الكتاب دليل على أن الامر أهون بكثير مما كان يخيل إلى وزراء العهود الماضية . . .

(١)

ملل

هي ظاهرة تميزت بها الحياة السياسية فى مصر خلال الاعوام الاخيرة . ظاهرة أحس بها الجيل الجديد من الشبان المصريين الذين تلقوا تعليمهم العالي فى مصر أو في أوروبا،ظاهرة الملل من ركود حركة الاصلاح في مصر ركودا يعود الى عدة عوامل لاشك ان في مقدمتها تقدم معظم المتحكمين فى مصير مصر فى السن تقدما يحمل معه طائفة من الامراض والعلل التي حطمت أعصابهم وارهقت قوتهم المعنوية وكسرت من حدة تحمسهم الواجب لانقاذ هذا الشعب من المصائب والنكبات التى توالت على رأسه والتى كنا — نحن أبناء الجيل الجديد — نحني الهامة لها معللين النفس باقتراب اليوم الذي ينتهى فيه قادة الرأى العام من فض المشكلة السياسية الكبرى الخاصة بمركز مصر الدولي للتفرغ الى أوجه الاصلاح الداخلي العديدة التى لاحصر لها . . . ولكن . . .

ولكن بعد أن انتهى المصريون من اقرار الحل الذى ارتضاه قادة الحركة السياسية الوطنية لتلك المشكلة تلفتوا عن قادة الاصلاح الداخلى فلم يجدوا أحداً . . .

كان الجهاد السياسى الحزبى فى مصر منذ نشأة الحزب الوطنى فى أوائل هذا القرن.وقيام الحركة الوطنية في عام ١٩١٩ وانقسام المشتغلين بها أحزابا وطوائف بعد عام ١٩٢١ — كان ذلك التطور

قدعوت قادة الرأي العام المصرى على اطالة المناقشات «الافلاطونية» على منابر الخطابة أو في أنهر الصحف السيارة وهى المناقشات التى كانت تعتمد تارة على التماس الاساليب الاخاذة المثيرة لعواطف الجماهير لاكتساب رضاها وتارة أخرى على القذف بتهم الخيانة الوطنية والتفريط فى حق الوطن فى وجه الاحزاب المضادة لاثارة سخط تلك الجماهير عليها . فلم يسلم واحد من أولئك القادة من رذاذ تلك التهم الدنيئة . . فاعتاد شباب عام ١٩١٠ أن يسمع عن مصطفى كامل انه كان مأجوراً للباب العالي يدعو الى تثبيت سيادته على مصر فى مقابل المبالغ التي كانت ترد اليه منه ورداً لجميل الانعام عليه برتبة الباشوية واعتاد شباب عام ١٩١٤ أن يسمع ان حسين رشدي قد قبل ذل الحماية البريطانية فى مقابل ثلاثة ملايين من الجنيهات «الانجليزية» واعتاد شباب عام ١٩٢٠ أن يسمع ان عدلي يكن « بردعة » للانجليز . وأن يسمع بعد ذلك بقليل أن عبدالخالق ثروت قد قبل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ليفوز برتبة الرياسة ويمكن لأبنائه وأبناء اخوته واهله من الترقية على حساب مال الدولة . واعتاد شباب ١٩٢٤ أن يسمع حتى عن الزعيم سعد زغلول أن ورثته ارتضوا لأنفسهم أن يقتسموا المال الذى خلفه فى المصارف باسمه مع انه مال الامة المجموع للوفد المصرى باسم الدعوة الوطنية !

اعتاد الشباب المصرى أن يسمع تلك التهم تكال فى غير تورع ولا رحمة لكبار قادة مصر . حتى لم يبق واحد منهم وله صحيفة يمكن أن يزهو بأنه دخل بها ميدان الخدمة الوطنية بيضاء وخرج منها ميتا أو معتزلا وهى لا تزال بيضاء !

وترك ذلك (التقليد) النذل المجرم في الاقناع السياسى آثاره السوداء حتي بعد ان استقر الجهاد الوطني عند «معاهدة الزعفران» بين مصر وانجلترا . فأحس قادة الرأى العام الذين ألقيت اليهم مهمة الاصلاح الداخلى أن خير وسيلة للتخلص من ثقل تبعة أهمال ذلك الاصلاح هي القذف بأمثال تلك التهم ونبش القبور ورفع ترابها وتعفير وجوه الخصوم بها لكى ينصرف الرأى العام بمشاهدة هذا النوع العجيب من النضال السياسي « الجرانجنيولي » علي حد تعبير المسرحيين — عن التفكير فى وجوه الاصلاح التى يجب أن تكون شاغل أولئك القادة الاول والأخير

أين البرامج ؟

ولكن طول العمل بذلك (التقليد) قد كشف الآخذين به فبدأ الجيل الحديد من الشباب المثقف يتساءل (أين برامج هذه الاحزاب التى تتداول الحكم في مصر ؟)

وبدأ ذلك التساؤل على شكل همس خافت ثم أخذ يقوى ويشتد علي أثر تفاقم سوء الحالة العامة . تفاقما يبدو جليا فى انحطاط مستوى المعيشة انحطاطا مذلا يكاد يلصق ملايين المصريين بالبهائم وفى تدهور الامن العام تدهوراً لاشك أنه يمت بسبب قوي الى انحطاط مستوي المعيشة كما يبدو أكثر وأكثر فى ذلك السد المرعب المخيف العاتي الذى يقف حائلا بين مليون من المصريين يتلقون العلم الآن فى مختلف معاهده وبين الرزق الشريف وهذا المليون هو زهرة هذا الشعب وعدة هذا الوطن . وذخيرة هذه الامة عند الخطر

انتقل ذلك الهمس من الخفوت الى الصراخ الذى توحي به فكرة نبيلة سامية . فكرة وجوب أن يسخر كل شيء لهذا الوطن التعس . أن يسخر وقت كل متصدر للخدمة العامة لهذا الوطن لا لتدبير الدسائس لخصمه السياسي ، وأن يكون كل ما تضعه حكومة ما مقصودا به خدمة هذا الوطن لا خدمة مصلحة شخصية لرجال الحكم أو أنصارهم أو أصهارهم ومحاسيبهم... وان توجه كل الجهود لاسعاد هذا الوطن لا لأسعاد طائفة علي حساب طائفة أخري وان يعلي من شأن هذا الوطن قبل كل شيء مهما ضحي فى سبيله من اعتبارات الاشخاص والجماعات وان توضع النظم الحاسمة الكفيلة بتحقيق فكرة « الكل للوطن »

وتكونت حول هذا كله عقيدة الدعوة الى برنامج صريح عصرى النزعة . حر التفكير . يمتلىء ايمانا بمجد الوطن

عبيد القرن العشرين

ويكفى لاقناع الناس فى مصر بوجوب هذا البرنامج أن نعرض هذه الحقائق الرهيبة التي تقطع فى الدلالة على أن ثلث هذا الشعب يعيش فى ظروف لا تعرفه مطلقا عن الظروف التى كان يعيش فيها العبيد الذين حررهم التشريع الحديث ومن بينه التشريع المصرى

وأنا لا ألقي القول عبثا بل استند الى أحدث الاحصائيات الرسمية التى تصدرها الحكومة المصرية

وأبدأ بأن أضع امام قارىء هذا الكتاب احصائيـة عن عدد المصريين الذين يتلقون العلم فى المدارس على اختلاف أنواعها وعدد المصريين الذين تضمهم جدران السجون علي اختلاف أنواعها

ليتبين القارىء أن كل الجهود التى تبذلها الحكومة المصرية لترفع المستوى الانساني عند المصريين ولتخلق فيهم روحا سامية من جانب مصدرها الخيبة لان السجون تفتح أبوابها لتتلقى نسبة مخيفة من هؤلاء المصريين أنفسهم من جانب آخر . وفي نفس الوقت . فآخر احصاء رسمي يدل على أن ٩٠٢٦٨٠ مصريا يتلقون العلم فى المدارس المصرية والاجنبية منهم ٦٦٦٦٥٣ من الذكور و٢٣٦٠٢٧ من الاناث وآخر احصاء يدل على أن السجون المصرية قد تلقت فى عام ١٩٣٦ من المصريين ١٣١٦٣٨ قضت المحاكم بادانتهم وتوقيع العقوبات البدنية عليهم لارتكابهم جرائم مختلفة وتدل على أن عدد الجنايات التى ارتكبت في ذلك العام بلغ ٧٩٧٩ جناية اى بنسبة ٧ فى المائة لكل عشرة آلاف من المصريين ، وعلى ان عدد الجنح التى ارتكبت في ذلك العام بلغ ٢٧٦٠٤٤ وهو أكثر من ربع المليون أي بنسبة ١ر١٩٩ لكل عشرة آلاف من المصريين

ويجمع علماء الاجرام علي أن هناك نوعا معينا من الجرائم تدل كثرة اقترافه في بيئة معينة على مستوى المعيشة فيها ومدى توفر الكماليات الضرورية لافرادها . ولا شك أن جرائم السرقة بأنواعها والاختلاس وإن صدرت فى كثير من الاحيان عن تأصل الاجرام فى بعض مقترفيها الذين قد يولدون مجرمين كما يذهب علماء الجنائيات إلا أنها تصدر في غالب الاحيان عن الحاجة أو الفاقة . أو سد سبل الرزق فى وجه المجرم

ويدل آخر احصاء لوزارة الحقانية على أن عدد جنايات السرقة والاختلاس التي ارتكبت فى عام ١٩٣٦ وقدمت الى قضاة الاحالة أو حفظت وقتا بلغ ٥٧٥ جناية وعدد جنايات السرقة والاختلاس

التي قدمت الى محاكم الجنايات وفصلت فيها بلغ ١٠٤١ جناية وبلغ عدد جميع السرقات الجزئية والمركزية التي ارتكبت فى ذلك العام ٩٩١٨٢ وقضايا التشرد ٣٦٤٣

فماذا يعني هـذا الاحصاء الرهيب ؟ وعن أية حقيقة مخيفة دامية يكشف ؟

إن هذا الاحصاء يدلنا على اننا اذا كنا قد أرسـلنا الى معاهد العلم فى السنة الدراسية ١٩٣٤ — ١٩٣٥ عدداً من الطلبة والطالبات بلغ ٩٠٢٦٨٠ مصريا ومصرية فاننا فى العام التـالي مباشرة أى فى عام ١٩٣٦ هوينا الى حظيرة الاجرام بعدد من المجرمين والمجرمات بلغ ٣٤٣٠٨٥ أى أكثر من ثلث مليون من المصريين والمصريات ؟

أترى ؟

ثلث مليون من المصريين والمصريات يرتكبون الجنايات والجنح التى يعاقب عليها قانون العقوبات فى كل عام !

ومن بين هذا العدد من المصريين الذين لا يزالون يتمشدقون بأن وطنهم هو جنة الله فى أرضه . من بين هذا العدد من المجرمين المصريين نجد ١٠٤٤٤١ لصا ومختلسا ومتشرداً ارتكبوا اجرامهم فى عام ١٩٣٦ موزعين على الشكل الآتى :

٣٦٢	جنايات السرقة والاختلاس التي قدمت الى قضاة الاحالة
٢١٣	جنايات السرقة والاختلاس التي حفظت مؤقتاً
١٠٤١	جنايات السرقات بعود والشروع فيها والاختلاس التي قدمت الى محاكم الجنايات
٩٩١٨٢	جنح السرقات الجزئية والمركزية التي حفظت والتي قدمت الى المحاكم وفصلت فيها
٣٦٤٣	قضايا التشرد

يا للهول ! !
أكثر من مائة ألف مصرى ومصرية يسرقون ويختلسون ويتشردون في كل عام

كارثة قومية

وماذا نتوقع اذا استمرت هذه النسبة عشرة أعوام أوعشرين عاما أخرى حتي مع تغاضينا عن الماضي ؟

ألا يحق لي أن أقول صراحة إن اهمال علاج هذه الحالة سيقودنا الى أفزع كارثة قومية يمكن أن ينكب بها شعب وهى أن يتحول تدريجياً الى مجموعة انسانية منبوذة من اللصوص والمختلسين والمتشردين ؟

وكيف يمكن أن يقبل الجيل الجديد من شباب مصر المتعلم على نفسه أن يري أبناء وطنه يترددون الى ذلك المصير الرهيب وهو مكتوف اليدين يلهو بمشاهدة ذلك العراك المسرحي الرخيص بين قادة الرأى العام من أبناء الجيل الماضى ؟

فقراء

وليس الباحث الاجتماعى الذى يستعرض ذلك الاحصاء في حاجة الي كبير عناء لكي يتبين أن كل أولئك اللصوص والمختلسين والمتشردين من مواطنينا المساكين ينتمون الى طبقة معينة من المصريين سدت في وجوههم أبواب العمل . وانحط مستوي حياتهم الي حد يكاد يلصقهم بالبهائم . .

لاشك أن اولئك المائة الف من المصريين اللصوص والمتشردين

ينتمون الى تلك الطبقات من المواطنين الذين قضى توالى أهمال مشاريع الاصلاح الداخلى بأن يعيشوا بأجر شهرى لا يزيد عن الثمانين قرشا . وهي طبقا لآخر احصاء لا تقل عن أربعة ملايين من المصريين . أي اكثر من ربع سكان مصر ...

أجل !

أربعة ملايين من المصريين يشتغلون فى أراضى ملاك الاراضى الزراعية من الاجانب والمصريين أو ينضمون مرغمين الى قوافل « الترحيلة » للعمل مع كبار المقاولين بعيدين عن أهلهم وذويهم أو يتشردون بلا عمل ولا مأوى . وهذه الملايين الاربعة من الفقراء الذين لا يزيد متوسط اجرهم الشهرى عن ثمانين قرشا بحسبان المدد التى يقضونها بلا عمل هى التى تهوى الفاقة بأكثر من مائة الف من بينهم سنويا . الي حظيرة الاجرام !

لو كانت مصر من البلاد العاجزة عن أن تكفل العيش الرغد لكل القاطنين فيها لارتضى الشباب المصرى المتعلم حكم القدر ولما فكر في أن يصرخ هذه الصرخة ولكن . .

ولكن مصر البلد الزراعية تغل الخير العميم لغير أبنائها وتترك أربعة ملايين من المصريين يتضورون جوعا الى حد أن أكثر من ثلث مليون منهم يفقدون انسانيتهم فى كل عام ويعودون الي درك الجريمة . واكثر من مائة الف من ثلث المليون يرتكبون بالضبط الجرائم التي تمت باقوى سبب الي مستوى المعيشة وهي جرائم السرقة والتشرد .

ويكفي أن يعرف قراء هذا الكتاب أن مساحة الاراضى الزراعية فى مصر ٥٫٨٣٦٫٩١٢ فدانا ومجموع ملاك هذه الاراضى ٢٫٤٠٠٫٧١٥ . وأن من بين تلك الاراضي الزراعية المصرية

٤٩٧ر٠٢٨ فدانا أى نصف مليون فدان . أى نحو عشر مجموع
الاراضى الزراعية يملكها اجانب لايزيد عددهم عن ٦٣٢٦
ولكى أقرب مايؤدى اليه هذا الاحصاء العجيب اقنع بأن
اخبرك أن آخر احصاء رسمى يدل على :
أن متوسط ما يملكه المصرى من أرض بلاده هو٢٣ر٢ فدانا
وأن متوسط ما يملكه الاجنبي من أرض مصر هو ٨٥٧ر٧فدانا
أى أن متوسط ما يملكه الاجانب من ملاك الاراضى الزراعية
المصرية يزيد عن ثلاثة أضعاف ما يملكه المصريون وهذه النسبة
المروعة تظهر في ملكية الاراضي المتسعة المساحة فمتوسط ما يملكه
المصري من كبار المزارعين الذين يملكون أكثر من خمسين
فدانا هو ١٥٠ر٢٢ فدانا

بينما متوسط ما يملكه الاجنبي ٤٠١ر٣٤ فدانا !

وصدى هذا التفريق المخزى يظهر فى تفاصيل مستوى المعيشة.
فالمصرى الذي لا يملك الا متوسطا قدره فدانين وبعض الفدان
لايستطيع أن يحقق إلا نوعا منحطا من المعيشة . ولذلك نجد أن
مصر هي البلد الوحيد بين بلدان العالم التى تجد بها أن ركاب الدرجة
الاولى من قطارات السكك الحديدية فى عام ١٩٣٥ لم يزد عن
٢٣ر٥ الفا نسبة الاجانب فيهم — كما هو المشاهد — مرتفعة ارتفاعا
عظيما بينما ركاب الدرجة الثالثة في ذلك العام بلغوا ثلاثة وثلاثين
مليونا ومائة وأربعون الفا كلهم من المصريين الذين حشروا فى
عربات تلك الدرجة كما تحشر البهائم ..

لذلك كان أول واجب على كل حكومة تعتزم رفع مستوى
المعيشة بين المصريين أن تحد من ملكية الاجانب لتملك العقارات

وأن تعمل على تحرير مصر من القيود الدولية قديمة كانت أو حديثة التى تغل حق مصر الطبعي في حصر تلك الملكية بين أبنائها

الفلاح الجائع

ومن العبث أن يتقدم حزب سياسى في مصر الي العمل العام دون أن يكون أربعة أخماس برنامجه خاصا بالفلاح . كما أن من العبث الجريء أن يبدأ الكتاب فى الكلام عن تنقية الماء الذى يشربه وهو يكاد لايجد الخبز الضرورى الذى يحشو معدته ومعدة زوجته وأولاده . ومن السخرية المتجنية أن يجهد الباحثون أنفسهم في بحث خير الطرق لانشاء مجارى تحمل متخلفات الفلاح وهو لا يعرف طعم اللحم الا مرة أو مرتين فى العام !

أجل !

أربعة أخماس برنامج أي حزب مصرى جديد يجب أن يقتصر على الوسائل العملية السريعة التحقيق التى ترفع أكثر من نصف الشعب المصري من المستوى الذى يعيش فيه الان إلي مستوي الادميين .

ولقد أشرت منذ برهة الى أن نحوا من أربعة ملايين من المصرين يعيشون بأجر شهرى لا يزيد عن ثمانين قرشا في الشهر . ولكن هذا الرقم الاجمالى جزء من مقدمة عامه لا يعد تعبيراً دقيقا عن حقيقة الفقر الرهيب الذى يعانيه الفلاح المصري . فان آخر احصاء رسمي يدل على أن الذين يشتغلون بالزراعة فعلا فى مصر . وهم طبقة الفلاحين يبلغ عددهم ١٣٧ر٣٤١ر٣ موزعين علي

الفئات الاتية .

٧٢٤ر٨٧٧	يزرعون في أراضيهم
٢٣٨ر٣٥٦	يستأجرون أراضي غيرهم
٩١٣ر٥٧٣	يساعدون أهلهم من المزارعين
١ر٤٥٥ر٧٣٦	فلاحون وعمله بالاجرة
٨ر٥٩٥	بستانيون
٣ر٣٤١ر١٣٧	المجموع

فاذا قدرت أن لكل من أولئك الفلاحين أسرة يعولها متوسط عدد أفرادها يتراوح بين شخصين وثلاثة أشخاص من النساء والاطفال الذين يقل سنهم عن خمس سنوات ولا يشتركون في مساعدة آبائهم فى أعمالهم الزراعية لاتضح لك أن مجموع الذين يعيشون على الزراعة في مصر لا يقل بحال من الاحوال عن ثمانية ملايين من المصريين . ثم اذا علمت أن مجموع الاراضى الصالحة للزراعة فى مصر لا يتجاوز ٥ر٨٣٦ر٩١٢ فدانا لاتضح لك أيضا أن الفلاح المصرى لا يزرع أكثر من ١ر٦٦ من الفدان وهي نسبة منحطة لا تكفل للفلاح ألا تلك الكسر من خبز الذرة ولا تمكنه — كالعادة التى درج عليها — الا من تذوق اللحم مرة أو مرتين فى العام !

ويكفى لتبين انحطاط تلك النسبة أن نذكر أن ما يخص الزارع في الجهات الزراعية من فرنسا وألمانيا وايطاليا وانجلتره والهند يتراوح بين فدانين ونصف و١٢ فدانا واتساع مساحة الاراضي التي يختص بها المزارعون فى تلك البلاد يساعد على أن تحتفظ الارض بخصوبتها فيغزر انتاجها كما هو معروف عن الزراعة التى يطلق عليها فى الاقتصاد الزراعى اسم **extensive** خلافا للنوع

الاخر المتبع في مصر والمعروف باسم Intensive (ص ١٢٥ كتاب تحليل نتائج التعداد فى مصر للدكتور السيد صبرى)

عاطلون ....!

وربما يتبادر إلى ذهن البعض أن من الخير أن ينصرف بعض أولئك الفلاحين إلى غير الزراعة مادامت طبيعة الظروف الزراعية المصرية لا تكفل لهم العيش الضروري ....

ولكن الواقع ان حالة العمال الذين يشتغلون في غير الاعمال الزراعية وان كانت أقل ضنكا من حالة العمال الزراعيين الا انها — على العموم — لا تدل على متوسط يمكن الاطمئنان اليه من مستوى المعيشه

فان آخر احصاء يدل على أن مجموع أصحاب الحرف والصناعات من المصريين والمصريات يبلغ ١٢٧ ر٧١٨ ر٥ من بينهم ١١٩ر ٥٩١ بين عاطلين وعمال أقعدهم المرض أو منعهم السجن أو بعض عوائق أخرى عن العمل. وهى كما ترى نسبة مخيفة . لانها تدل على أن أكثر من نصف مليون من المصريين والمصريات لا ينتجون للوطن شيئا ويعيشون عالة على المجموع .

والاجانب المقيمون في مصر ينافسون المصريين من العمال الذين يشتغلون فى مختلف الصناعات منافسة هائلة .فان مجموع عدد أولئك العمال الاجانب بلغ فى آخر احصاء ١٢٧ر٥٣٨ نفسا من مجموع عدد الاجانب المقيمين بمصر وهو ٢٢٥ر٦٠٠ نفسا . فاذا استبعدنا الاطفال منهم الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام بلغت نسبة العمال الاجانب الى مجموع الاجانب ٦١٥ فى الالف وهذه النسبة لا تتجاوز بين المصريين ٤٧٩ في الالف

وهذا الوضع الذى يدل عليه هذا الاحصاء، والذى يشهد بأن مصر توجد عملا لاجانب يبلغ عددهم ١٢٧٫٥٣٨ نفسا فى الوقت الذى يتشرد فيه ١١٩٫٥٩١ عامل مصري، لامثيــل له في أية دولة أخرى من دول العالم !

ولا أدرى كيف غابت هذه الاحصائيات الرسمية الدقيقة عن سعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا عنــدما استعرض حالة المصريين الذين يعيشون بأقل من جنيه مصرى واحد في اليوم، فذكر أن عدد العمال المتعطلين لا يزيد عن ٣١٠٠٠ واحد و ثلاثون ألف عامل أضاف اليهم عشرة آلاف من المتشردين والمتسولين (ص ١٦٥ كتاب على هامش السياسة . بعض مسائلنا القومية) مع أن احصاء عام ٩٢٧ يدل على أن أصحاب الحرف غير المنتجة، أي التى لا تغـل لاصحابها ربحا ما، والحرف المجهولة، أي التى لا تدخل في نطاق الاعمـال المعروفة، قد بلغـوا ٥٩٥٨٠١ من المصريين والمصريات (ص ٣٧ الاحصـاء السنوى العام ٩٣٥ — ٩٣٦) وذلك عند الـكلام على سكان القطر مرتبين حسب الحرف الصناعات، وهذا الرقم لا يختلف كثيرا عن الرقم الذي ذكرته والذى استخلصته من بيان الحالة العمليــة للمشتغلين بالصناعات المختلفة من المصريين والاجانب (ص ١١٧ كـتاب تحليل نتائج التعداد) كما ان آخر احصاء يدل على أن المحاكم الجنائية المصرية قضت فى سنة ٩٣٥ — ٩٣٦ قضائية في ٣٦١٣ قضية تشرد (ص ٤٧ الاحصاء القضائي السنوى . وزارة الحقانية) وقانون المتشردين والمشبوهــين قد مضى على صدوره أكثر من ١٥ عاما طبق أثناءها باستمرار، وهو القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

أجانب صميمون!

وقد يعترض بألا ضرر من أن تسمح مصر للاجانب بالنزوح اليها باعتبار أنهم قد يطيلون الاقامة فيها ويتناسلون و«يتأقلمون» بالجو المصرى .

ولكن هذا الاعتراض لا يستند إلى أساس صحيح لان الأجانب الذين يمتلكون فى مصر ٤٩٧٫٠٢٨ فدانا أى نحو عشر مجموع الاراضى الصالحة للزراعة، والذين يعمل منهم ١٢٧٫٥٣٨ فى مختلف الحرف والصناعات المصرية، هؤلاء الأجانب لا يزيد عددهم فى مصر — كما عرفت — عن ٢٢٥٦٠٠ ولد منهم خارج مصر ١٢٦٤٤٤، أي أكثر من نصف مجموع الاجانب

وهذه النسبة تقطع في الدلالة على أن نزوح الاجانب إلى مصر ليس للتوطن والاقامة، وأن معظمهم حديث عهد بمصر وبأهلها، ومقارنة عدد الاجانب فى احصاء ٩٢٧ بعددهم فى الاحصائيات السابقة يدل على أن عدداً كبيراً ممن كانوا مقيمين فى مصر، قد عاد الى بلاده بعد أن جرب حظه فيها . كما أن المشاهد أن الغالبية العظمي من أولئك الاجانب يشترون بالاموال التى يجنونها فى مصر، العقارات فى بلادهم . ويودعون أموالهم فى بنوك تلك البلاد . ويساهمون بقدر كبير منها فى شركاتها . ويرسلون أبناءهم وبناتهم لتلقي العلم فى مدارسها، ويأبون التزاوج بالمصريين بل حتى بأبناء جنسهم الذين يكون قد انقضي وقت طويل على اقامتهم بمصر !

الملكية العقارية والهجرة

بعد هذه الارقام التى تنطق ببؤس الفلاح المصري والعامل

المصري . والتي تجزم بأن أية محاولة لتحسين صحته أو اصلاح مسكنه أو تصريف مواده البرازية ستخيب اذا لم يرتفع مستوي المعيشة العام ارتفاعا يمكن تلك الملايين من المصريين من حياة انسانية معقولة — بعد ذلك، أليس من واجب شباب الجيل الجديد أن يعمل علي وضع برنامج صريح . مشروع يكون كأساس لاصلاح تلك الحالة الرهيبة ؟

وأليس من حق ذلك الشباب أن يكون أول ماينصرف اليه ذهنه أمران .

الاول — تعديل القانون المدني المصرى بحيث ينص فيه صراحة على تحريم تملك الاجانب لعقارات فى مصر .

الثانى — اصدار قانون ينظم الهجرة الي مصر ويمنعها منعاً باتاً بالنسبة لطوائف العمال وأصحاب الحرف ولا يسمح فى ذلك بأي استثناء، كما يوضح الحالات التى يبعد فيها العمال الاجانب الذين يعيشون عالة علي المجتمع المصرى ؟

قد يعترض بأن مصر مقيدة ببعض قيود دولية تحد من حقها فى اصدار ذينك التشريعين . وقد يحتج بأن مصر قد التزمت فى المادة السادسة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقع عليها بلندره في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بما يأتي

« يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضي هذا أن أي تشريع مصرى يطبق علي الاجانب لن يتنافى مع المبادىء المعمول بها علي وجه العموم فى التشريع الحديث، وأنه فيما يتعلق بالتشريع

المالى علي الخصوص فان هـذا التشريع لن يتضمن تميزا مجحفا بالاجانب بما فى ذلك الشركات الاجنبيه »

وبأن مصر التزمت أيضا فى المادة الثانية من الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات فى مصر الموقع عليه فى ٨ مايوسنة ٩٣٧ بمونترو بما يأتى:—

« مع مراعاة مبادىء القانون الدولي يخضع الاجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والماليه وغيرها

ومن المفهوم أن التشريع الذى يسرى على الاجانب لن يتنافي مع المبادىء المعمول بها علي وجه العموم فى التشريع الحديث، ولن يتضمن فى المسائل المالية على الخصوص تميزا مجحفا بالاجانب والشركات المؤسسة وفقا للقانون المصري والتي يكون فيها للاجانب مصالح جدية

والحكم السابق فيما لا يعتبر من قواعد القانون الدولي المعترف بها لا يطبق الا أثناء فترة الانتقال »

قد يعترض بأن فى ذينك النصين قيـدا على مصر لا يسهل على حزب مصرى أن يتحرر منه

ولـكن ذلك القيد — كما رأيت — لا يمنع مصر من أن تصدر القوانين التى تراعى فيها مبادىء القانون الدولي العـام. وهـذا القانون لا يتعارض مع أن تحرم دولة ما على الاجانب المقيمين خارج اقليمها تملك العقارات فيه، بل حتى تملك المنقولات، وان تحرم علي اولئك الاجانب وراثة العقارات أو المنقولات الموجودة فيه . « ص ٢٣٦ كتاب القانون الدولى العام للدكتور

محمود سامي جنينه وكيل كلية الحقوق »

والذى نشاهده فى مصر أن معظم ملاك الاراضي الزراعية في مصر من كبار الملاك الذين يقيمون فى بلادهم ، أو يتنقلون في المصايف والمشاتى الاوربية معظم العام ويستغلون اراضيهم بواسطة وكلاء عنهم،فالقاعدة القانونية الدولية التى تبيح للدولة حرمان هذا النوع من الاجانب من تملك العقارات فيها وحرمان ورثتهم من وراثتها تنطبق عليهم كل الانطباق

أما فيما يختص بتنظيم الهجرة والابعاد فان البند الرابع من التصريح الصادر من الحكومة المصرية والملحق باتفاق مونترو ينص علي ماياتى : —

فيما يختص بالابعاد

« ولو أن الغاء الامتيازات يستتبع محو كل قيد لحق الحكومة الملكية المصرية في ابعاد الاجانب الموجودين بالاراضى المصرية فانه ليس فى نية الحكومة أن تستعمل فى فترة الانتقال حقها فى ابعاد اجنبي خاضع لقضاء المحاكم المختلطة اذا كان قد أقام فى مصر خمس سنين علي الاقل ، أو أن ترفض دخوله فى أراضيها اذا كان قد غادرها مؤقتا ألا فى الاحوال الآتية

أ — اذا كان قد حكم بادانته فى جناية أو فى جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر

ب — اذا أتى أعمالا من شأنها أن تؤدى الي الاضطراب أو تخل بالنظام العام أو بالسكينة أو بالآداب أو بالصحة العامة .

ج — اذا كان فقيراً وعالة علي الدولة »

فاذا علم الناس بعد ذلك ان الاحصاء الرسمى الاخير يدل على
ان من بين الاجانب الموجودين بمصر ١٦٥٨ عاطلا و ٣٤١١٣
بين مريض ومسجون ومحروم من الارتزاق عن طريق عمل
معين لسبب ما . أفلا تعتريهم الدهشة لسكوت الحكومة المصرية
عن ابعادهم . وحقها الصريح فى هذا الابعاد الشرعى مقرر فى البند
الرابع من تصريح الحكومة المصرية المشار اليه حتى ولو لم تنقض
على اقامتهم فى مصر خمس سنين ؟ ! !

(٢)

مستوى منحط مخجل

تبين للجيل الجديد من الشبان المصريين المتعلمين اذن أن أكثر من نصف مليون من مواطنيهم يعيشون عالة على مجموع الشعب لأنهم لا يجدون عملا يرتزقون منه، والرغبة في العمل الشريف لا تعوزهم، ولكن فتور الهمة عن تنفيذ مشاريع الاصلاح الداخلي الرئيسية قد سد أبواب ذلك العمل فى وجه أكثر من نصف مليون من المصريين والمصريات !

وتبين أيضا أن نحو ثلاثة ملايين من المصريين، وهم طبقة المزارعين الذين يعملون في الاراضي الزراعية، يعيشون بأجر شهري لا يتجاوز متوسطه ثمانين قرشا . والعامل الزراعي في مصر يتقاضي أجرا يوميا يتراوح بين قرشين ونصف وثلاثة قروش . وهو لا يشتغل فى العام أكثر من مائتى يوم . كما أن متوسط عدد الاشخاص الذين يعولهم يتراوح من شخصين الى ثلاثة أشخاص، بين زوجة وأولاد يوزع عليهم ذلك الاجر الحقير، فلا يكاد يصيب الواحد منهم في اليوم قرش واحد ! أي ان هناك نحو ثمانية ملايين من المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من عشرة مليمات فى اليوم، وهو مستوى منحط مخجل لأنه يهوى بأولئك المواطنين المساكين الى أقل من مستوى البهائم التى تشاركهم نفس الحياة الريفية في مصر !

وأنا في هذا لا أغلو أقل مغالاة فان مقدار ما تتكلفه الماشية الواحدة من مواشي الفلاح الفقير في العام، لا يقل عن سبعة جنيهات يمكن توزيعها على الشكل الآتي :

قرش	
٣٥٠	أجارة نصف فدان برسيم
٦٧٫٥	« ثلث فدان برسيم « بين زراعة الاذرة والقطن »
١٠٠	ثمن خمسة أحمال تبن أبيض
١٥٠	أردب فول عليق
١٢٠	قيمة ما تحتاجه من الدراوة أو عفش زراعة فدان أذرة
٧٨٧٫٥	مجموع تكاليف الماشية الواحدة

أى أن ماشية ذلك الفلاح الفقير تتكلف أكثر من ثلاثة أضعاف ما يناله هو نفسه، وثمانية ملايين مصرى يعيشون من العمل فى الزراعة ! !

لأنك قد رأيت أن متوسط ما يكسبه الواحد من الفلاحين المصريين الذين يبلغون أكثر من ثلاثة ملايين هو ٦٩٠ قرشا في العام باعتبار ثمانين قرشا فى الشهر. وأن أولئك الملايين الثلاثة يعولون الي جانبهم نحو ستة ملايين بين نساء وأطفال أقل من خمسة أعوام. أى أقل من السن التى يبدأ فيها الطفل فى الارتزاق، فلا ينال الواحد منهم أكثر من ٢٠٠ قرشا في العام

وقد يعترض بأن الفلاح المصرى يستفيد من لبن ماشيته ومن نتاجها. ولكن هذا الاعتراض لا قيمة له، لأن تلك الاستفادة تكاد تكون وهمية، فان لبن البقرة المصرية يستنفده ابنها الرضيع

الذي اذا بيع بعد أربعة أو خمسة شهور من ولادته ، أي عند انقطاع اللبن ، فلن يتجاوز ثمنه أربعة جنيهات ، كما أن أقصى ما يمكن أن يستفيده الفلاح المصرى من جاموسته أن يبيع ابنها بعد شهر من ولادته بثمن لا يمكن أن يتجاوز جنيهين، وأن ينتفع بلبنها فى تحويله الى مسلي لن يتجاوز قدر صفيحتين ثمنهما أربعة جنيهات، والي جبن قدر « بلاصين » لن يتجاوز ثمنهما جنيها واحدا

ومن ذلك يتضح لك أن الماشية تتكلف أكثر من ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يناله الآدمى العامل فى أرض مصر (ص ٢٢٣ كتاب الاقتصاد الزراعي وادارة العزب . عبد الغني غنام الاستاذ بكلية الزراعة) وهي لا تغل فى العام الا ما أنفقه عليها فعلا صاحبها ان لم يكن أقل مما أنفق . فلا يمكن ادخال ايراد تلك الماشية السعيدة في حساب رزق الفلاح !

بل أن هناك أكثر من ذلك .. هناك البهائم التى لا تعطى للفلاح المصرى لبنا ولا مسليا ولا جبنا ولا « مشا » ومع ذلك فهى تتكلف أكثر من متوسط ما يكسبه نفس ذلك الفلاح .. هناك الحمير التي لا تكاد تفيد مالكها الفلاح الا فى نقل الاتربة أو الركوب الي مسافات قريبة ، فمتوسط تكاليف الحمار الواحد عند الفلاح المصرى الفقير فى العام لا يقل عن ثلاثة جنيهات ونصف يمكن توزيعها على الشكل الآتى.

قرش	
١٤٠	أجارة خمس فدان برسيم
٣٠	ثمن حمل ونصف حمل تبن

١٥٠ ثمن اردب فول
٢٠ اربعة قراريط عفش زراعة ذره

٣٤٠ مجموع تكاليف الحمار الواحد في العام

العمل إذن على رفع هذا المستوى المنحط المزرى الى المستوى الآدمي المعقول هو أول واجب ممكن أن يلقى على عاتق جيل جديد يتقدم ببر نامجه الي الرأى العام، لأن ترك ثمانية ملايين مصرى يعيشون بأقل مما تعيش به المواشي والبهائم سبة عار لا يقبل الجيل الجديد من الشباب المصرى المثقف أن يوصم بها

نحو الملكيات الزراعية الصغيرة

ولقد اتضح لقراء هذا الكتاب أن متوسط ما يزرعه الفلاح المصرى من أرض مصر لا يتجاوز ١٫٦٦ فدانا، وهى نسبة تافهة لا مثيل لها فى معظم البلاد الزراعية الاخرى التى ترتفع فيها تلك النسبة الي عشرة أفدنة واثني عشر وخمسة عشر فدانا

وقد اتضح أيضا أن متوسط ما يملكه المصرى من اراضى بلاده لا يتجاوز فدانين وثلاثة وعشرين في المائة من الفدان، وهى الاخرى نسبة ضئيلة تدل على أن مساحة الاراضي الزراعية المملوكة أضيق من أن تكفل ايجاد طبقة وافرة العدد من أصحاب الملكيات الزراعية المعقولة

وبحث حالة الملكية العقارية فى مصر ينتهى بالباحث إلي أن أكثر من نصف ملاك الاراضى الزراعية فى مصر يعيشون فى نفس

المستوى الذى يعيش فيه العمال الزراعيون لأن الذين يملكون أقل من فدان واحد يبلغ عددهم طبقا لآخر احصاء ١٫٦٧٥٫٦٢٣ نفسا ومتوسط ما يملكه الواحد منهم لا يتجاوز ٤١ من مائة من الفدان، أى أقل من نصف فدان

والذين يملكون أقل من خمسة أفدنة يبلغ عددهم ٥٦٣٫٢٣٧ نفسا ومتوسط ما يملكه الواحد منهم لا يتجاوز فدانين وثلاثة من مائة من الفدان

وأقصى أمنية لهذه الطبقة من صغار ملاك الاراضي الزراعية التي يبلغ عددها كما رأيت أكثر من مليونين من المصريين، أن يتسع نطاق ملكيتها قليلا حتى يوفر لأفرادها وأسرهم مستوى من الحياة أعلى من المستوى المنحط الذى يعيشون فيه الآن .

وفى مصلحة الدولة ولا شك أن يرتفع ذلك المستوى . ومن واجبها أن تعمل على تحقيق تلك الامنية الطبيعية . وفى مكنتها أن تدبر الوسيلة العملية لهذا التحقيق .

ولا شك أن أول ما ينصرف اليه الذهن، هو وجوب أن تعمل الدولة على تحويل تلك المساحات الشاسعة التى تملكها من الاراضي البور الى أراض صالحة للزراعة . فقد بلغت مساحة ما تملكه الحكومة الى آخر عام ٩٣٦ من الاراضى البور غير المؤجرة ١٫١١١٫٨٢٣ فدانا . وهذه المساحات الشاسعة بعد اصلاحها وجعلها صالحة للزراعة اذا وزعت على صغار الملاك الذين يملكون أقل من نصف فدان وهم يبلغون — كما رأيت — مليونا ونصف مليون مصرى، لكفت لكي تضيف الي ثروة كل واحد من أولئك المزارعين المصريين الذين يكادون يتضورون جوعا

فدانا، أى ضعف ثروتها الحالية التى لا تكاد تكفل له القوت الضرورى، ولرفعت مستوى المعيشة لدى مليون ونصف مليون مصري الي درجة تسمو به عن الدرك الحيوانى المخجل الذى هو عليه الآن.

وهؤلاء المزارعون المصريون الذين لا يملك الواحد منهم متوسطا أكثر من ٤١ من مائة من الفدان والذين يبلغ عددهم ١ر٦٧٥ر٦٢٣ نفسا، هم أسوأ حالا بكثير من العامل الزراعي، لأن هذا العامل — كما رأيت — يشتغل فى العام مائتى يوم، يتقاضي عنها ستة جنيهات بمعدل ثلاثة قروش فى اليوم الواحد، بينما المزارع الذى يملك نصف فدان لا يمكن أن تغل له هذه الملكية في أحسن الظروف أكثر من خمسة جنيهات فى العام، بعد استبعاد التكاليف الزراعية، كالمال ورسوم مجلس المديرية وأثمان التقاوي، هذا مع اعتبار أن هذا المزارع المالك يشتغل فى أرضه بلا مقابل أى بلا حساب لأجره

هذا المليون ونصف المليون من المزارعين المصريين اذن هم أكثر طبقات الشعب المصرى فقراً وأشدهم فاقة. وأدناهم إلى مستوى البهائم... بل إلي أقل من ذلك المستوي كما أتضح من المقارنة التى في صدر هذا المقال. والبدء برفع مستوى معيشة هذا العدد الضخم يجب أن يحتل المكان الاول من برنامج الجيل الجديد. وتفاصيل توزيع أراضى الحكومة البور التى رأيت أن مساحتها تبلغ ١ر٤٧٦ر٣٠٠ فدانا علي صغار الملاك من هذه الطبقة ليس هذا مقامه الآن، ولكن في يقيني أن هذا التوزيع يجب أن يراعى فيه عدد أفراد أسرة كل مالك من الملاك الذين يملكون أقل من فدان. أى أن تقرر مساحة معينة من القراريط. كثمانية قراريط مثلا عن كل «رأس» من رؤوس أسرة ذلك الفلاح. فلا يمنح

الفلاح المالك الذى لا يعول الا زوجة وولدا واحدا ويملك نصف فدان ، مثل ما يمنح الفلاح الذى يملك نفس القدر ويعول زوجة وخمسة أولاد أوستة . كما يجب أن يدخل فى التقدير ما عرف عن الفلاح المصرى من نفور من الهجرة والانتقال من قريته ومسقط رأسه . فيراعى جمع أبناء القرية الواحدة عند توزيع أراضى الحكومة عليهم فى جهة واحدة حتى تخف عنهم وحشة الانتقال والبعد عن مسقط الرأس

ضمان اجتماعى

وهذا الذي ندعو اليه لكى يكون أساسا من الاسس التى يقوم عليها برنامج الجيل الجديد لايجاد طبقة جديدة من صغار الملاك يتراوح ما تملكه بين الفدان والثلاثة أفدنة، هو خير ضمان للقضاء على كل احتمال فى نشوء آراء اجتماعية هدامة كالتى تفشت فى بعض دول أوربا وآسيا الغربيـة . وهي الآراء التى نؤمن بأنها شر وبيل . يجب الاحتياط لتطهير هذا الوطن من جرثومته الخبيثة قبل أن تولد،ولا سبيل الي هذا الضمان الاجتماعى الا بخلق تلك الملكيات الصغيرة التي ستغرى الفلاح على الاكثار منها . والتوسع فيها والاعتزاز بها والحرص عليها، وبذلك تثبت في روحه عقيدة الحقد على كل رأي قد يحرمه من تلك الملكية التى ستكون مع الزمن جزءاً من كيانه . ولسنا أول من فكر فى هذا النوع من الضمان الاجتماعي فقد سبقتنا إلي ذلك دول أوربية أوجست خيفة من تسرب تلك الآراء المجرمة المخربة الي حدودها كرومانيا . اذ حدت من الملكيات الكبيرة التى تزيد عن خمسمائة فدان واكثرت من الملكيات

الصغيرة مهتدية بعقيدة أن تلك الآراء تشن الغارة على نظام الملكية، فتثبيت هذا النظام والعمل على استقراره وتوطيد أركانه هو خير واق منها - بل هو الوسيلة العملية الوحيدة التي لا تدع لها مجالا للظهور، والتي تملأ صدر الجيل الجديد من الشباب المصري المثقف اطمئنانا إلي أن شرورها المسمومة لن تعكر توفرهم على وضع وتنفيذ برنامج الأصلاح الداخلي

مهما كانت تكاليفه . . .

وغدا سيتقدم من يتهم هذا البرنامج الذي يكفل رفع مستوى معيشة مليون ونصف مليون من المصريين والمصريات يعولون على الاقل ضعف هذا العدد، أي نحو خمسة ملايين من المواطنين، أي ثلث الشعب المصري . . غدا سيتقدم من يتهم هذا البرنامج بأنه خيالي، لأن أصلاح مليون فدان من الاراضي البور وهي التي يقضي هذا البرنامج بتوزيعها على صغار الملاك سيتكلف، أكثر مما تطيقه ميزانية الدولة

وأنا أعرف قبل أن أتقدم بهذا البرنامج أن أمثال هذه التهم ستوجه اليه والي غيره من التفاصيل . وأعرف أيضا مدى التكاليف التي يجب انفاقها على كل فدان من الاراضى البور حتى يمكن أن يكون صالحا للزراعة . بل أعرف على وجه التحقيق الوقت الذى يلزم أن ينقضى قبل أن يصبح صالحا للزراعة وهو ثلاث سنوات —على الاقل — والمال الذى يجب أن ينفق على مختلف البنود حتى تتم هذه الصلاحية، فان التقدير الفني لهذه التكاليف يذهب إلى أن الفدان الواحد يجب أن يصرف عليه مدة الاعوام الثلاثة علي التوالي ما يأتي .

مليم	جنيه	
٧١٦	١٩	جملة مصاريف السنة الاولى قبل أن تغل الارض أى ايراد
٣١٢	٣	جملة مصاريف السنة الثانية بعد خصم الايراد
٤٢٧	٢	جملة مصاريف السنة الثالثة بعد خصم الايراد
٥٥٥	٢٥	جملة مصاريف لغاية نهاية السنة الثالثة

(ص ٥٤٤ من كتاب الاقتصاد الزراعي وادارة العزب)

أى أن مجموع المصاريف التى تنفق علي اصلاح المليون فدان البور التى يجب اعدادها للتوزيع على صغار المزارعين يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين مليونا من الجنيهات موزعة على ثلاثة أعوام.

وهذا المال يجب تدبيره بأى ثمن ، وفي أقصر وقت ممكن لأنه الخطوة الأولى لرفع مستوى خمسة ملايين من المصريين مما هو أقل، كما رأيت، من مستوي البهائم الى مستوى آدمي معقول . ويجب أن يدخل في تقدير أهمية تدبير هذا المبلغ أن الحكومة بعد اصلاح تلك الأراضي ستحصل منها على الضرائب العقارية المقررة، وضرائب المليون فدان ستكفى ولا شك لسداد فوائد قرض قدره عشرون مليونا أو خمسة وعشرون مليونا من الجنيهات، بل وسداد جزء من رأس المال . على فرض استحالة تدبير هذا المبلغ الا من طريق القرض

كما لا يجب أن يغرب عن البال نسبة الاقتصاد الذى ستنالـه ميزانية الدولة فى مختلف بنودها التى تنفق على مرافق انشئت

بسبب يمت عن قريب أو بعيد إلى جوع الفلاح المصري وفقره أو انحطاط صحته .

فوزارة الصحة وحدها بلغت ميزانيتها عن سنة ٣٥ — ٣٦ مليونا و٥٨٨ الفا و٣٧٤ جنيها . ومصلحة السجون، بلغت ميزانيتها عن نفس السنة ٤٠٦ر٦٦٦ جنيها، والمحاكم الاهلية التى تقضي فى الجرائم التى يرتكبها المصريون بلغت ميزانيتها عن نفس السنة ٩٦١ر٥٣٥ جنيها ، وليس هناك أدنى شك فى أن رفع مستوى المعيشة بين ثلث الشعب المصرى الي الدرجة التى يحققها هذا البرنامج سيكفل اقتصاداً في ميزانيات تلك المرافق الحكومية التى لا تتصل في الغالب الراجح الا بنفس تلك الطبقة من المصريين والتي يقتصر نشاطها علي العمل فى دائرة مفرغة لتدبير حلول وقتية وعلاجات تافهة لا ثمرة لها، لأمراض الفلاح المصرى الجائع — الاجتماعية والجسدية

(٣)

نشاط مفيد

هذا الفقر المدقع الذي يعانيه نصف الشعب المصرى،أى ثمانية ملايين مصرى ومصرية لايكتسب الواحد منهم في العام أكثر من ٢٠٠ قرشا — هذا الفقر الرهيب ليس قاصرا على طبقة العمال المزارعين الذين يبلغون ٣٫٣٤١٫١٣٧ نفسا ، وطبقة صغار الملاك الذين لا تزيد متوسط ما يملكه الواحد منهم عن نصف فدان ويبلغون ١٫٦٧٥٫٦٢٣ نفسا ، ومن يعولون بل يتعداهم الى كبار ملاك الاراضي الزراعية الذين أثقلت الديون العقارية كواهلهم الى حد أذل كبرياءهم الريفي الذي كان تراثا تقليديا مصريا وحد من نشاطهم وقيدهم . . . بل واستذلهم للبنوك العقارية فتحول ذلك النفر من (أعيان) المصريين الذين كانوا يحكمون مزارعهم حكما أشبه بالحكم الاقطاعى — استذلهم كالعبيد الارقاء لتلك البنوك التى لم تترك فرصة تمر دون المطالبة بديونها المستحقة مطالبة أطلقت الارتباك فى طريقة ادارة المالك لأرضه وأرغمته على أن ينصرف عن العناية بتلك الارض والبقاء فيها والاشراف عليها لكى يتفرغ الى مباشرة القضايا المرفوعة عليه من البنوك الدائنة. ومحاولة تأجيلها لكسب الوقت ثم التأهب لملاقاة خطر دعاوى نزع الملكية فقضايا البيوع فالالتجاء الي المشاغبات القضائية التقليدية التى درج عليها المدينون المصريون لتأجيل خطر انتزاع أراضيهم الموروثة عن آبائهم وأجدادهم كدعوى الاستحقاق

والاسترداد . وهي المشاغبات التي لوثت خلق كبار الملاك و «الاعيان» و «الوجهاء» وعودتهم على الكذب وهوت بعزتهم وأنفتهم وكبريائهم القديمة الي الحضيض !

وقد يخيل الي البعض أن هذا الارتباك المالي محصور في دائرة ضيقة من الملاك الزراعيين الذين أساءوا ادارة أراضيهم فحق عليهم أن يدفعوا الثمن غاليا . ولكن الواقع أن هذا الارتباك بل هذه الكارثة تكاد تكون قومية عامة . لان ديون البنوك العقارية بلغت رقما يكاد يلتهم الثروة الزراعية المصرية وهي التي تعنينا الآن

فالبنك العقارى المصرى وحده يرتهن من الاراضى الزراعية فى مصر ٤٠٣٥٤٨ فداناً. أي نحو نصف مليون فدان . أى عشر مجموع الاراضى المزروعة . وقيمة الدين الذى عليها لذلك البنك بلغ ١٢٧٥٥١٢٥ جنيها لغاية ٣١ اكتوبر سنة ٣٦ أى أن متوسط الدين على كل فدان يبلغ ٣١٫٦١ جنيها وهو متوسط مخيف. هذا قبل حساب القروض المعطاة من ذلك البنك على الاطيان التى عليها مبان وقيمتها تبلغ ١٫٣٣٢٫٧٥١ جنيها والقروض التى على المبانى وقيمتها ٢٫٠١١٫٨٨٧ جنيها . وهؤلاء الدائنون لا يسكتون — طبعا — عن المطالبة بحقوقهم. وهذه التشريعات التى تصدرها مصر لايقاف البيوع الجبرية . . . مدداً معينة ، والاجتماعات التى يعقدها وزراء المالية فى مصر مع مديرى البنوك الدائنة للوصول الى حلول في مصلحة المدينين المصريين انما هى علاجات مؤقتة تافهة لا أثر لها فى دفع تلك الكارثة الخطيرة. ودليلنا على ذلك أن مساحة الاراضى الزراعية التى نزعت ملكيتها بسبب الديون في عام ١٩٣٦ بلغت ٣٤٫٠١٥ فدانا بلغ ثمنها ١٫٤٢٩٫٥٢٦ جنيها.

وبلغ مجموع أثمان الاراضى الزراعية وأراضى البناء والمنازل التى نزعت ملكيتها في ذلك العام وحده ۲۸۲ر۰۸۱ر۲ جنيها

ولعل مما يثير الدهشة بل الذعر أن يعقد الباحث مقارنة بين أثمان الاراضي التي نزعت ملكيتها بسبب الديون فتجرد أصحابها الذين غالبيتهم العظمي من المصريين من ملكيتهم « للارض » التى هي التراث المقدس الذي يعتز به الفلاح المصري منذ فجر التاريخ . وبين أثمان الاراضي التى نزعت ملكيتها للمنافع العامة ، كانشاء الشوارع الجديدة والطرق الزراعية وشق الترع . واقامة الجسور فان أثمان مجموع ما نزع ملكيته لهذا السبب العام لم تزد عن ٨٦٤ر۲۷٤ جنيها !

هذه المقارنة تثير الدهشة والذعر لأنها تدل على أن المحاكم المصرية مشغولة بالفصل فى قضايا نزع ملكيات المدينين المصريين وبيعها أكثر من انشغالها بالفصل فى تقدير أثمان عادلة للاراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة ! أو بتعبير أدق أربعة اضعاف اشتغالها بهذا الامر الحيوى العام . وفى معنى آخر أن النشاط في مصر يبدو ملتهبا حماسيا فى تجريد الملاك المصريين من ملكياتهم الزراعية وغير الزراعية لسداد ديون مستحقة عليهم بينما الكسل والتراخي والجمود ، بل الموت يسري فى الادارات الحكومية المختلفة التي يفرض وجودها لتعمل على انقاذ سكان الاحياء الفقيرة المزدحمة فى العواصم والبنادر من حشرهم حشرا فى أزقة ضيقة تقادم عليها العهد دون أن تنفذ أشعة الشمس اليها لافتقارها الى شارع جديد ينشأ وسط الحي الراكد فى غفلة الدولة عن مصلحة ساكنيه أو لتعمل علي شق سكة زراعية وسط آلاف من الافدنة لاسبيل الي

« تصقيعها » ورفع قيمتها. وتسهيل الوصول اليها الا بشق تلك السكة أو لتعمل علي حفر ترعة توصل المـاء الى أرض عطشي لـكي تنبت الخير العميم على أصحابها والعاملين فيها

أجل ! ٢٧٤ر٨٦٤ جنيها هي كل ما دفعته الحـكومة المصرية في مدى عام كامل لـكي تحقق تلك المنفعة العامة، المنفعةالجوهرية. وهو رقم لايكاد يكفي لانقاذ سكان حى واحد من أحياءالقاهرة الفقيرة كحى باب الشعرية الذى يدل آخر احصاء رسمى علي أن الـكيلو متر المربع منه يسكنه ٧٠٢٥٩ نفس . وهو رقم مخيف لأنه يدل علي أن مواطنينا المصريين الذين نكبوا بالسكنى فيذلك الحى لا يكادون يجدون الهواء الضرورى للتنفس لحشدهم في حيز ضيق مع ضخامة عددهم

ويكفي لمعرفة مدي ارتفاع تلك النسبة أن أذكر هنا أن الـكيلو متر المربع فى مجموع القاهرة لا يسكنه أكثر من ٦٥٨٤. ولا حاجة الى القول أن ذلك يرجع الى أن متوسطى الحال والاثرياء موزعون على ضواحي المدينة وأطرافهـــا حيث تتوفر الشروط الصحية أو علي الأقل يتوفر الهواء والشمس.

هـذا المثل الواحدالصغير ،مثل حى باب الشعرية وحاجته الى شوارع جديدة تمكن عشرات الآلاف من ساكنيه المصريين الصميمين من التنفس لعدم العناية بأدراج الاعتمادات التي تخصص للمنافع العامة وتفاهة مبلغ ال ٢٧٤ر٨٦٤ جنيها الموزعة كأثمان للملكيات التى نزعت فى كافة أنحاء القطر المصرى لتحقيق المنافع العامة في عام كامل — هذا المثل الصغير وحده يدل على اننا مساقون الى الخراب بخطى سريعة . أو علي الأصح اننا منصرفون شعبا وحكومة

ولجانا تشريعية ، ومحاكم الى تجريد المدينين المصريين من ملكياتهم لسداد ديون الدائنين الذين غالبيتهم العظمي من الاجانب ولاهون بهذه الكارثة القومية عن التفكير في مشاريع الاصلاح الجوهرية البديهية التى تكفل لغالبية الشعب المصري حياة لا اقول أنها حياة ترف أو رفاهيـة بل علي الاقل حيـاة آدمية لا تمتهن فيها انسانيتهم كما تمتهن انسانية الملايين من المصريين الذين يعيشون إما فى الحقل أدنأ مما تعيش البهائم . ويقتاتون بأقل مما تقتات به . وأما يعيشون في المدن عيشة هي سبة فى جبين هذا العصر !

انقاذ

وفى يقيني أن البرنامج الجديد الذى سيتقدم ليحمل علي عاتقه عبء القيام باصلاح عام فى المرافق المصرية يجب أن يبدأ بانقاذ المدينين المصريين من ذلك الشبح المخيف شبح نزع ملكية أراضيهم وتجريدهم من تراث آبائهم وأجدادهم وتركهم يتشردون . وهذا الذى ندعو اليه هنا ليس فيه أدني افتئات علي روح القانون ومبادىء العدالة لأن الحقيقة المرة القاسية أن أولئك المدينين فى الغالب الراجح انما تورطوا في الاستدانة بسبب خارج عن ارادتهم . بسبب تراخي الحـكومات الحزبيـة السابقة عن القيام بمشروعات الاصلاح التي تعود فائدتها على مجموع الشعب والتى ترفع بطبيعتها مستوى المعيشة العامة الى الدرجة التى لا تدع معها مجالا للتفكير فى الاقتراض

ولقـد نزلت بمصر أزمات اقتصادية فى مناسبات مختلفة لم يجد المصريون أبان تلك الازمات من يفـكر فى تخفيف وقعها . وتلفتوا حولهم فرأوا وزراء يلهون بتعيين الاقارب والاصـهار ،

وترقيتهم، عن معالجة الاخطار القومية ودفعها ، أو وزراء اختيروا لمناصب هم أجهل الناس بها ، وأقلهم دربة وكفاءة وقدرة على مواجهة أعبائها، ولذا ألقي الملاك المصريون المدينون بأنفسهم وأراضيهم وأبنيتهم الى هوة الدين مرغمين

انقاذ أصحاب الملكيات العقارية المرهونة واجب قومي لان تركهم يكافحون أصحاب الديون من مصارف وأفراد وهم عزل سينتهي بانهزامهم وبتحطيم قواهم المعنوية وبانهيار « العصبيات » الريفية التي هي عدة مصر عند الخطر . وبتشتيت تلك الحيوية الزراعية التي كانت كامنة في الادمغة المصرية التي انتزعتها مشاغبات المحاكم المختلطة من قراها وبعثرتها على مقاعد المقاهي المجاورة لدور تلك المحاكم وأدنتها من عقليات « العرضحالجية » وصغار كتبة المحامين !

ولا سبيل الي هذا الانقاذ إلا بأن تحل الدولة محل البنوك الاجنبية الدائنة وأن تخفض الفائدة الي اثنين في المائة . وأن تقسط الديون على مدة لا تقل عن خمسين عاما حتى يجد المدينون ومن بعدهم ورثتهم الوقت الكافي لاستعادة نشاطهم الزراعي القديم

أما تدبير المال الذي يحقق حلول الدولة محل البنوك الدائنة فسوف نفرد له بحثا خاصا .

(٤)

الدولة يجب أن تضع يدها

علي شركات الاحتكار التى تتولى

المنافع العامة

تاريخ مذل

والشباب المصرى الذى أتم تعلمه لكي يتولي العمل على تحقيق عظمة وطنه يتلفت حوله فيجد أن عدة مرافق هامة خطيرة من المرافق العامة التى تغل الخير والبركة والرزق قد انتقل استغلالها الى ايدي عدد محصور من الشركات الاجنبية التيما كانت لتستطيع أن تمكن لحملة اسهمها من البقاء والاستقرار ولا لمديريها من التحكم والعنت والتعسف فى مصر لولا تلك الوزارات المصرية الضعيفة الذليلة التى تولت حكم مصر فى أواخر القرن الماضي . وخاصة الوزارة التى رأسها الارمنى نوبار باشا الذى لم يتورع عن منح طائفة من الاجانب أصحاب رؤوس الاموال حقوقا واسعة فى استغلال تلك المرافق المصرية فعملوا علي تأسيس الشركات المساهمة وارتبطت تلك الشركات مع تلك الحكومات المصرية بعقود هى التى يطلق عليها التعبير الفرنسى اسم Cahier des charges أى « قائمة الشروط » أو « كتاب الشروط » وهى عقود كتبت بأسلوب مضطرب . غامض . ملتو . معقد تعمد فيه محامو تلك

الشركات عند تعاقدها مع الحكومة المصرية أن يسدوا المنافذ على أية حكومة مصرية يقظة قد تفكر فيما بعد في محاسبة مديري تلك الشركات على ما تقترفه في حق مصر والمصريين . وقد قبلت حكومة نوبار باشا والحكومات الضعيفة التي تلتها تلك الشروط المرهقة . لانها كانت — في الواقع — حكومات لا تحس احساسا حقيقيا بآلام الملايين من المصريين وأمانيهم . كانت حكومات تتألف من وزراء طاعنين فى السن . لم يتلقوا من العلم شيئا . يجهلون أبسط مبادىء الاقتصاد الاهلي الحديث ولا يكادون يعرفون القشور عن الاسس العصرية التي تبنى عليها البرامج التى ترمى الى تنمية الثروة القومية العامة . وقد تركوا أمام نفر من المحامين والاقتصاديين الفرنسيين والبلجيكيين الذين سخروا من جهل وزراء مصر في ذلك العهد وحصلوا منهم على تلك الامتيازات الرهيبة التى ابتزوا باسمها دماء المصريين منذ أكثر من خمسين عاما .

المنافع العامة

والذى يزيد فى أثارة ثائرة الشباب المصرى الجديد أن معظم تلك الشركات التى حصلت على امتيازاتها في عهد نوبار باشا ومن بعده عملت علي احتكار المرافق المصرية التى لها صفة (المنفعة العامة) Utilitie Publipue أى المنافع التي لها وثيق الصلة بحياة الجمهور وصحته . ومعاشه كالنور وماء الشرب وملح الطعام ووسائل النقل . ونظرة واحدة الى احصاء الشركات المساهمة التى تقوم بأهم أعمالها فى القطر المصرى تدل علي مبلغ تغلغل نفوذ شركات الاحتكار وسلطانها وسيطرتها . فان آخر احصاء لتلك

الشركات مصرية وأجنبية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ يقرر أن مجموع رؤوس أموالها ٦٥ مليونا و ٥٣١ الفا و ١٩٨ من الجنيهات وزعت أرباحا عن السنة المالية ١٩٣٥ بلغت تسعة ملايين و ٦٨ الفا و ٣٨٨ من الجنهات .

واذا نحن استبعدنا شركات بنك مصر وعددا آخر لا يكاد يذكر من شركات مصرية أو شبه مصرية صغيرة برؤوس اموال متواضعة لا تضح أن أكبر الشركات التي تعمل فى مصر. وأغناها واشدها نفوذا . وأكثرها صلفا على الحكومة المصرية والاهالى المصريين هي الشركات التى شاء جهل حكومة الارمنى نوبار باشا والحكومات الساذجة الضعيفة التى عاصرته ان يمنحها امتياز احتكار مرافق المنافع المصرية العامة .

ولا يتسع هذا المقال لايراد كل الامثلة التى تنطق بفداحة الخسارة التي عادت علي مصر من الاسراف اسرافا سفيها فى منح تلك الامتيازات ولكن يكفى أن أدلل على ذلك ببضع شركات هي

١ — شركة مياه الاسكندرية ورأس مالها ٨١٩ الفا من الجنيهات وقد وزعت فى سنة ١٩٣٥ المالية ٨٠٣ر١٢٠ من الجنيهات كارباح علي مساهميها

٢ — شركة مياه القاهرة ورأس مالها ٠٩٨٠ر٣٢١ من الجنيهات وقد وزعت في سنة ١٩٣٥ المالية ٤٣٩ر٢٨٥ من الجنيهات كارباح علي مساهميها .

٣ — شركة الملح والصودا ورأس مالها ٣٤٧ ر ٤٨٥ من الجنيهات .

وقد وزعت فى سنة ٩٣٥ المالية ٥٤ الفا و ٦٠٢ من الجنيهات كأرباح على مساهميها

٤ — شركة ترامواى القاهرة ورأس مالها ٣٥٤ر٥٦٤ من الجنيهات وقد وزعت في سنة ١٩٣٥ المالية ٨١ر٥٥٠ من الجنيهات كأرباح على مساهميها .

٥ — شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ورأس مالها مليونان وثلاثون الفا وتسعة جنيهات وقد وزعت فى سنة ١٩٣٥ المالية ٧٣ر٦٧٥ من الجنيهات كأرباح على مساهميها

٦ — شركة السكر والتكرير المصرية العمومية ورأس مالها مليون و ٣٤١ الفا و ٥٣٤ من الجنيهات وقد وزعت فى سنة ٩٣٥ المالية ٦٧ر٠٧٧ من الجنيهات كأرباح على مساهميها

٧ — شركة كوم امبو ورأس مالها مليون و ١٧٠ الفا من الجنيهات وقد وزعت فى سنة ٩٣٥ المالية ٣٥ر٥٠٦ من الجنيهات كأرباح على مساهميها

هذه هي أهم الشركات التي تحتكر الماء والنور والملح والسكر والنقل في القاهرة والاسكندرية . عاصمتى القطر بعد أن استبعدنا شركة غاز القاهرة التي هى فرع من (شركة الانارة بالغاز الفرنسية الكبرى) ليبون وشركاؤه لان مصلحة الاحصاء والتعداد فى مصر لم تدرج بيانا عن رأس مالها وارباحها باعتبار أنها شركة عالمية وأن فرعها في مصر تابع فى حساباته ونشاطه لمركز الشركة الرئيسى فى الخارج. ويكفي أن أذكر أن هذه الشركة قد حصلت على امتياز مد مواسير الغاز للمحلات العمومية والمنازل في سنة ١٨٧٣ لمدة ٧٥ سنة ثم حصلت على امتياز توصيل التيارات الكهربائية للانارة وادارة الآلات فى سنة ١٩٠٦ وينتهي هذا الامتياز فى سنة ١٩٤٨ ، فاذا علمنا الى جانب هذا أن من بين مجموع الشركات المساهمة التي تقوم بأهم أعمالها في مصر بين اجنبية ومصرية والتى تبلغ رؤوس أموالها — كما سبق — ٣٥١ ر ٥٣١ ر ٦٥ جنيها

توجد ثلاث شركات فقط .. أجل ! ثلاث شركات أجنبية تبلغ رؤس أموالها نحو ثلث هذا المبلغ وهى شركة البنك العقارى المصرى التى يبلغ رأس مالها سبعة ملايين و ٧١٥ الفا من الجنيهات وقد وزعت علي مساهميها في سنة ٩٣٥ المالية ٤٧٤ر٨٠٠ جنيها كأرباح، أى نحو نصف المليون وشركة قنال السويس العمومية ورأس مالها ستة ملايين و ٢٢٢ الفا و ٦٨٨ من الجنيهات وقد وزعت علي مساهميها فى سنة ٩٣٥ المالية خمسة ملايين و ٨٦٠ الفا و ٣٢٨ من الجنيهات ،والشركة الشرقية «ايسترن كامبانى» ورأس مالها خمسة ملايين من الجنيهات

ثلاث شركات أجنبية فقط يبلغ مجموع رؤوس أموالها هى وحدها عشرون مليونا من الجنيهات أى انها حكومة داخل الحكومة المصرية الاصيلة بل هي في الواقع أقوى من الحكومة الاصيلة ، وأثبت مركزا لاننا بينما نرى الحكومة المصرية لا تكاد تستطيع أن توفر في جملة ايراداتها في سنة ٩٣٥ المالية التى بلغت ٣٤ مليونا و ٩٥٩ الفا و ٦٢٦ من الجنيهات الا نحو مليون من الجنيهات اضافته الي الاحتياطى مع البخل بتنفيذ مشاريع الاصلاح الحيوية الهامة والضن برفع مستوى ثمانية ملايين من المصريين والمصريات يتضورون جوعا بينما نرى الحكومة المصرية تفعل ذلك نجد أن البنك العقاري المصرى قد وزع علي مساهميه نحو نصف مليون من الجنيهات ارباحا جمعها من دماء المدينين المصريين المرهونة املاكهم لديه والمنزوعة ملكياتهم العقارية سدادا لديونهم المستحقة وأن احتياطى البنك بلغ ٧٢٨ ـــ ٧٣٦ ـــ ٢ جنيها واحتياطى الطوارىء بلغ ٢٨٥ر٧٧٢ ر ٣ جنيها وتجد أن شركة قنال السويس قد وزعت على مساهميها ارباحا نحو سبعة ملايين من الجنيهات وهذه القناة يشهد التاريخ بأن سواعد مئات الآلاف من المصريين قد شقتها والكرباج يلهب ظهورهم وسط الصحراء فى أشد شهور الصيف قيظا وأن

أرواح الآلاف منهم قد أزهقت تحت ضربات السوط وعذاب الجوع وقيظ الصيف وجحيم الصحراء حتى شقت القناة فى صميم أرض مصر . !

مثل رهيب

ولم تتوان جريدتى « الجامعة » لحظة من لحظات ماضيها الطويل منذ انشائها عن التنديد بذلك الصلف الزري الذى اعتادت شركات الاحتكار أن تعامل به المصريين حكومة وشعبا

فقد سبق أن نشرت في العدد ٣٠٥ من (الجامعة) الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ٩٣٧ مثلا من أمثلة ذلك الصلف عاملت به شركة مياه القاهرة مصلحة حكومية وهي إحدي الشركات الاجنبية التى تحتكر مرفقا من مرافق المنافع العامة ، وقد حصلت على امتيازها فى سنة ١٨٧٠ وامتيازها وينتهي فى سنة ١٩٦٩ هذا الذى نشرته (الجامعة) يتلخص فى أن الحكومة المصرية متعاقدة مع شركة مياه القاهرة علي ان تقدم الشركة مايلزم لوزارات الحكومة ومصالحها من الماء بنحو سبعين الفا من الجنيهات سنويا

وحدث أن رغبت المدرسة الحربية فى العباسية فى انشاء حمام لتدريب الطلبة علي السباحة واتضح لادارة المدرسة أن تغيير ماء الحوض يوميا يستدعي استهلاك كميات هائلة من المياه قد تصل الي نحو عشرة جنيهات يوميا ففضلت استخراج المياه من آبار ارتوازية . ولكن لم تكد شركة المياه تعرف ذلك حتى انذرت وزارة الحربية بأن اقدام المدرسة الحربية على ذلك فيه مخالفة لشروط الامتياز الممنوحة لها لان المدرسة لا تعدو كونها مصلحة حكومية . . .

واذا عرف القارىء أن المتر المكعب من المـاء المستخرج من الآبار الارتوازية لا يتكلف أكثر من مليم واحد بينما الشركة تبيع المتر المكعب بتسعة وعشرين مليما اتضح مبلغ الجرأة فى تعنت الشركة!

واذا عرف القارىء أن السبعين ألفا من الجنيهات التي تدفعها الحـكومة المصرية فى كل عام إلى شركة مياه القاهرة ربح رأس مال قدره نحو مليونين من الجنيهات بفائدة أربعة فى المائة. وأن تقارير الاخصائيين فى تصميم المدن وهندستها تثبت أن في الامكان انشاء نظام هندسى عصري جـديد يزود مصلحة التنظيم بالميـاه اللازمة لها. ولباقي وزارات الحـكومة ومصالحهـا ولا يتكلف أكثر من ربع مليون من الجنيهات يكون ملكا خالصا للحكومة. اذا عرف القارىء ذلك كله لزادت دهشته من اصرار شركة مياه القاهرة على الوقوف هذا الموقف العجيب من الحـكومة المصرية

ورجل الشارع فى مصر يدفع الضريبة للدولة. ويدفع التأمين لشركة مياه القاهرة كما يدفع السعر المرتفع المرهق الذى تفرضه عليه فرضا فى مقابل الماء الذى تبيعه له وهو يجهل أن المستندات التي تنظم الصـلة بين وزارة الاشغال المصرية وتلك الشركة — التي نتخذها فى هـذا البحث مثالا لتحكم شركات الاحتكار — تـكشف عن فضائح الحـكومات السابقة التى كانت تتولى الحرص على مصالح المصريين. فمن بنود شروط الامتياز بند ينص على أن للحكومة المصرية خمسة عشر الفا من أسهم الشركة وأسهم الشركات — كما هو معروف — تغل لحاملها ربحا يختلف ارتفاعا وهبوطا باختـلاف الارباح السنوية التى تكسبها الشركة من نشاطها الاقتصادى. وقدحدث في احدي الوزارات المصرية السابقة أن تقدمت الشركة الى وزارة الاشغال بطلب تحديد مبلغ معين ثابت

تتناوله الحكومة المصرية فى آخر كل عام كأرباح عن الخمسة عشر الف سهم التي تملكها بدلا من تناول أرباح قد تختلف عاما عن آخر باختلاف سني العسر واليسر فقبلت الحكومة العرض... وكانت النتيجة أن احصاء قامت به ادارة الشركات في وزارة المالية أخيراً أثبت ان ماخسرته الحكومة المصرية بسبب قبولها الساذج لذلك العرض بلغ الى اليوم نحو نصف مليون من الجنيهات!

وشيء آخر يجب ان نذكره هنا وهو ان اراكيل نوبار باشا ابن رئيس الوزارة المصرية التي وافقت على اعطاء شروط امتيازات معظم شركات الاحتكار يحمل معظم أسهم شركة مياه القاهرة

ويتحدث هواة الاحصاء أن ثروة نوبار باشا قد رفعته ذات يوم الي مصاف أغني الاثرياء الارمن المتناثرين فى بقاع العالم المختلفة

وقد اتضح لوزارة الاشغال بعد مراجعتها لنصوص شروط الامتياز أن الشركة تخل بالكثير منها من ذلك

(١) إن هذه الشروط تحتم على الشركة ايجاد آبار ارتوازية تكون على أهبة الاستعداد لسد حاجة المدينة بالمياه الصالحة للشرب اذا ما تلوث ماء النيل بميكروب وبائي يهدد حياة السكان بالخطر. ولكن الشركة اعتادت فى أشهر الصيف عند ما يكثر استهلاك المياه أن تلجأ الى تلك الآبار لكي تساعد مرشحها فى تغذية المدينة بالمياه. فلما نبهتها الوزارة الي اخلال ذلك بالشروط لان مياه الآبار الارتوازية لا يجوز الالتجاء اليها إلا فى حالات الضرورة القصوى احتجت الشركة بأن حفظ الآبار فى حالة من الصيانة تمكنها من اداء مهمتها عند الحاجة يستدعى استعمالها بين كل وقت وآخر! وعندئذ أجابتها وزارة الاشغال بأن لها أن تستخدم مياه الآبار فى

أى وقت تشاء ولكن لا لكي تغذي المدينة بمياهها بل لالقاء هذه المياه فى النيل دون اطلاقها في المواسير !

(٢) اتضح من مراجعة وزارة الاشغال في العهد الدستورى لنصوص شروط امتياز شركة المياه أن هناك نصا يقضى بوجوب أن يتم ترشيح كل مائة متر مكعب من الماء فى متر مربع من الرمل فقط.. ولكن العمل جرى فى الشركة على زيادة كمية المياه المرشحة في المتر المربع الواحد الى مائة وعشرين متراً مكعبا وأحيانا الى مائة وثلاثين. وفى هذا أضعاف لضمانات التطهير والنقاوة فنبهت الوزارة الشركة الى ذلك

(٣) يقضي قانون الشركة الاساسى باجتماع الجمعية العمومية للمساهمين فى كل عام لاختيار أعضاء مجلس الادارة. ولقد اتصل بالوزارة أن معظم الاسهم فى أيدى قليلة معدودة وكان المتكلمون باسم الشركة في مفاوضاتها مع الحكومة ينكرون هذه الحقيقة ويزعمون أن الاسهم معروضة فى السوق وموزعة على عدد كبير من المساهمين فى مختلف الجهات فأوفدت الوزارة مدير ادارة الشركات فى العام الماضى ليحضر اجتماع الجمعية العمومية باعتبار أن الحكومة تحمل ١٥ الف سهم من أسهم الشركة طبقا لنصوص شروط الامتياز ولكن هذا المندوب لم يتمكن مطلقا من معرفة أسماء حملة الاسهم . ولم يستطع أن ينتخب من بين لجنة الاثنين التى يقضى نظام المناقشات فى جمعية المساهمين بانتخابهما لفحص الاسهم المودعة من المساهمين لاثبات حقوقهم فى حضور الجمعية ... !

يجب وضع اليد

وقد حاولت وزارات مصرية مختلفة أن تصل مع الشركات التي تحتكر ماء مصر . ونور مصر . وملح مصر . وسكر مصر وأرض مصر الى حلول مؤقتة ترد أجزاء تافهة حقيرة من حقوق المصريين التي اهدرتها الاتفاقات التي نالت هذه الشركات بمقتضاها من الحكومات المصرية السابقة امتيازات الاحتكار فلقيت من دلال مديري الشركات ما جعل صبر شبان الجيل الجديد يفرغ . بل ما جعلهم يبحثون ويدرسون فينتهون الي أن حق مصر في التخلص من هذه الشركات مقرر لاشك فيه . فان المنطق وحده يكفي لكي يوضح أن الحكومات التي وضعت تلك المنافع العامة الجوهرية الدقيقة في أيدي الشركات الاجنبية كانت حكومات جاهلة وساذجة وأن تصرفها وأن اتخذ في ظاهره الشكل القانوني إلا أنه في الواقع تصرف مطعون فيه لأنه قيد مصر بالتزامات الى آجال طويلة دون تنبه الي ما يمكن أن يطرأ من (تغير الظروف) الذي يجعل تنفيذ تلك الالتزامات مستحيلا . والدليل على ذلك ان تلك الشركات لا تزال تصر في تجن عجيب على ان تكون كل أعمالها ومكاتباتها بلغات أجنبية لكي تحرم الشبان المصريين الذين لايجيدون تلك اللغات من الارتزاق الشرعي عن طريق العمل فيها .. فان كان هذا مفهوما في عام ١٨٧٠ و ١٨٨٠ أيام كان عدد الملمين بمبادىء القراءة والكتابة بين المصريين من الندرة بحيث لايجب ان يحسب لهم حساب فهو ليس مفهوما على الاطلاق بل هو اجرام

في حق مصر وقد زاد عدد المتعلمين من المصريين الى حد اكتظت معه المقاهي بعشرات الآلاف من عاطليهم والى حد بلغ فيه عـــدد الطلبة والطالبات في مختلف مدارس القطر ومعاهده وكليا ته طبقا لآخر احصاء نحو المليون .

أن مصر إذ تطلب التخلص من نير شركات الاحتكار انمـا تدافع عن كيانهـا دفاعا شرعيا . والاستجداء من مديري تلك الشركات لـكي يقبلوا تخفيض سعر متر الماء أو ثمن الـكيلوات من الـكهرباء مليمين أو ثلاثة مليمات لا يثمر ولا يجدى في رفع الغبن التاريخي الهائل الذى ظل المصريون يرزحون تحت ثقله نحو ستين عاما .

ولاشك أن هذه الشركات انما عمدت الى هذا التدلل السمج والتجني المثير لأنها تعلم أن الوزارات التى تعاقبت على حكم مصر فيما سبق كانت وزارات تنتمي من قريب أو بعيد الي أحزاب مصرية لا برامج لها تتعهد امام الرأى العـام بتحقيقها وتنفذها اذا تولت الحكم . وهى لذلك تقنع بأن تخدر الرأى العام بوعد تنقله عن لسان مدير شركة ويدلى به الوزير المختص الي مخبري الصحف ! أو تصريح يلقيه هذا الوزير من منبر أحد مجلسى البرلمان، يشير الى أن الخلاف مع شركة معينة من الشركات التى ضج الجمهور بالشكوى منها قد أحيل الي لجنة . وانه ينتظر تقرير تلك اللجنة !

الجيل الجديد الذى نعبر في هذا الـكتاب عن آرائه لا يعترف بشحاذة حقوق المصريين من الشركات الاجنبية التي تقوم بأهم أعمالها في مصر . والتى تبـتز دماء المصريين وتستغل مرافقهم لتوزعها أرباحا على مساهمين يقيمون في مدن أوروبا وأمريكا ! ولا يعترف بأن

حقوق المصريين يمكن أن تكون محل مساومة على موائد لجان التحكيم أو حتى ادارات الحكومة المصرية المشرفة أو المقال انها مشرفة على أعمال تلك الشركات . ولا يعترف بأن بحث امتيازات تلك الشركات و (قوائم شروطها) التاريخية بين دوسيهات أقلام قضايا الحكومة المصرية وعرضها على المحامين والنواب ومساعدى المستشارين وتلقي فتاويهم، وانتظار (تأشيراتهم) يمكن أن يؤدى الي حل حاسم سريع لهذه المشكلة العامة الكبرى . هذا الجيل يؤمن بفكرة واحدة هي وجوب أن تبدأ الدولة فتضع يدها توا، ومنذ اليوم على جميع الشركات الاجنبية التى تتولي منفعة مصرية عامة، وأن تديرها بنفسها وبواسطة اخصائيين تستخدمهم هي لادارتها دون انتظار المواعيد التي تنص اتفاقات تلك الشركات مع الحكومات المصرية السابقة على أن امتيازاتها تنتهى فيها .. على أن يترك لها أن تقاضي الحكومة المصرية لتحصل على ثمن الادوات والآلات التي تستولي عليها بثمنها الحقيقي باعتبار حالتها الراهنة دون مغالاة أو تهويل، والتعويض الذى يتناسب مع أرباحها المعقولة عن المدد الباقية فى عقود الامتياز

وليثق قراء هذا الكتاب أن أرباح الحكومة المصرية من الحلول محل تلك الشركات فى استغلال المرافق المصرية التى طال احتكارها لها ستزيد عن اضعاف ما سوف تقضي به أكثر المحاكم سخاء وكرما من تعويض

أجل !

لتتقدم الحكومة المصرية . يؤيدها الدم الحار الذي يجرى فى عروق

هذا الجيل المصري الجديد الذى يرى قراء هذا الكتاب روحه ماثلة واضحة ولتضع يدها على تلك الشركات وتتولي ادارتها

وقد يخيل الي البعض أن هذا الجزء من البرنامج قد يعيبه شيء من التطرف . لان تلك الشركات لها حقوق مكتسبة من الاتفاقات التي عقدتها مع الوزارات المصرية التي منحتها حقوق احتكار تلك المنافع العامة

ولكن القائلين بنظرية الحقوق المكتسبة يجهلون ولاشك أن آخر تفسير عصرى للعلاقات التي تربط الدولة بتلك الهيئات التي تتولي الخدمات العامة أنها لم تعد ناشئة عن حق **droit subjectif** وانما هى ناشئة عن قاعدة قانونية **droit objectif** والقاعدة القانونية التي تصلح لوقت ما قد تصبح غير صالحة للتطبيق فى وقت آخر فينبغي تغييرها وهذه (المرونة) القانونية التي تحتمل تغيير القواعد القانونية طبقا لتغيير الظروف هي التي مهدت لعبقرية شراح القانون فى فرنسا فاتاحت لهم أن يتمبلوا القواعد القانونية التي كانت مقررة فى ازمان سابقة وأن يغيروا فيها ويعدلوها بحيث تساير العصر الحاضر وتلائمه.

ليس لشركات الاحتكار التي تتولي الخدمات العامة فى مصر كشركات المياه والنور والنقل والملح والسكر حقوق مكتسبة قبل الدولة لان تفسير علاقتها بالدولة علي هذا الضوء فيه انكار لسلطان الدولة على هذه الخدمات العامة وهو سلطان واجب يدعو شراح القانون العام الي وجوب الاستزادة منه . ولكن كل ما فى الامر أن تلك الشركات قد نالت امتيازاتها وفقا لقوانين ولوائح استند اليها الوزراء المصريين الذين نزلوا لها فى غفلة الزمن عن تلك الامتيازات . وهذه

القوانين واللوائح يمكن تعديلها بل يجب تعديلها بل أن تعديلها أصبح فريضة وطنية مقدسة بعدما تبين من صلف تلك الشركات وعنادها ، وطغيانها ، وافتياتها على حقوق الشعب الذي ما تولت الوزارات الحكم إلا بتفويض ضمني منه لاسعاده لا للتآمر مع من لا يرحمه. ومتى تقرر هذا التفسير الذي دعا اليه في فرنسا العلامة ليون دوجي استاذنا الاسبق في كلية الحقوق المصرية وعميد كلية الحقوق في جامعة بوردو بفرنسا انتفت سخافة الحقوق المكتسبة

وشيء آخر قد يعترض به على ما دعونا اليه هو أن الدولة لا يجب أن تتوسع في الهيمنة على أعمال قد يكون من المصلحة أن تترك لنشاط الافراد أو الشخصيات المعنوية كالشركات. ولكن هذا الاعتراض ايضا مردود عليه بما ذهب اليه العلامة دوجي في صفحتي ٧٦ و ٧٧ من كتابه (القانون الدستوري) إذ أنكر الفكرة الخاطئة التي كانت سائدة من أن الدولة يجب أن يقتصر عملها على البوليس والقضاء والجيش ورحب بزيادة سلطان الدولة على مرافق أخرى عامة حتي ولو كانت فنية . واعتبر ذلك تأكيدا لفكرة نيابة الدولة عن الجماعة في العمل على ترقيتها ورفاهيتها .

اننا ندعو اذن الي وجوب أن تتقدم الحكومة الى اصدار تشريع يحرم التنازل عن استغلال الخدمات العامة الي شركات أجنبية . والي وجوب وضع يد الدولة على الشركات التي من هذا النوع كما ندعو الي شيء آخر له وثيق الصلة بهذا الموضوع

ندعو الى وجوب تحريم عضوية الوزارة علي كل مصري يقبل عملا باجر في شركة من الشركات الاجنبية التي تعمل في مصر أو في الخارج .

أجل ! لا يجب مطلقا أن يسكت المصريون عن هذا العبث الذى يحدث علانية وجهرا من السماح لطائفة من المصريين أن تتقاضي تلك الاتاوات المفروضة على الشركات الاجنبية طول المدة التى يقضونها خارج الوزارة فاذا دعوا الي الاشتراك في وزارة ما تحايلوا على القانون فاستقالوا من تلك الشركات لكي يعودوا اليها بعد سقوط الوزارات التي يشتركون فيها

هذا العبث يجب أن يقف عند حد . ويجب أن يقول القانون كلمته الصريحة فيه فيجعل قبول العمل في تلك الشركات مسقطا لاهلية المصرى لتولي الحكم — بشروط خاصة سنعود الى شرحها فى مكان آخر هذا من الكتاب — وبالتالى لمحاسبة تلك الشركات على ما تقترفه في حق المصريين من آثام

(٥)

قناة السويس

الممر الدولي الذى سالت فيه دماء المصريين قبل أن يغمره الماء

بيانات وأرقام يجب أن يحفظها كل مصرى

يهتم العالم فى هذه الآيام بالطلبات التى تقدمت بها ايطاليا إلى فرنسا بشأن استرداد تونس ونيس وسافواى ومنها امتيازات معينة فى سكة حديد جيبوتى وادارة قنال السويس وتخفيضات فى رسوم مرور بواخرها من تلك القناة .

ويوالى الصحفى الايطالى الكبير سنيور «جايدا» نشر سلسلة مقالات تنقلها البرقيات إلى أنحاء العالم وتترجمها صحف الامم المختلفة يدعى فيها بأن لايطاليا حقوقا على تلك القناة ويستند إلي أرقام وبيانات تبرر موقف الحكومة الايطالية !

ولقد تعرضت الصحف المصرية للرد على مزاعم الصحف الايطالية وأبانت التضحيات الهائلة التي قدمتها مصر فى سبيل تحقيق حلم فردينان دليسبس التاريخى ، التضحيات التى وصلت الى حد ازهاق أرواح عشرات الآلاف من العمال المصريين وهم يقومون بحفر القناة وسط الصحراء فى أشد أيام الصيف قيظا وحرارة تحت عتو سياط المهندسين الفرنسيين الذين أوفدتهم الشركة التي تألفت لاخراج المشروع التاريخى الى حيز الوجود . وواجبي هنا وسط ذلك الصخب الدولى الطاغى يقتصر على ابراز حقوق مصر الطبيعية البديهية فى تلك القناة التى تخترق

أرضها دون التعرض للأرقام والتواريخ التى أدت الصحف اليومية فى المدة الأخيرة واجبها فسردتها عند بحث هذا الموضوع الخطير

فعلي المصريين أن يذكروا .

١ — ان عشرات الآلاف من العمال المصريين الذين حفروا قناة السويس بمعاولهم ورفعوا أتربتها فوق كواهلهم وتلقوا سياط المهندسين والمقاولين الفرنسيين علي ظهورهم قد جمعوا بطريقة «المعونة» أي السخرة أى عملوا فى حفر القناة دون أجر

٢ — ان أولئك العمال كانوا مرغمين علي تناول أطعمتهم من مندوبى شركة قناة السويس نفسها دون غيرهم وعلي دفع أثمان تلك الأطعمة من النقود التى كانت تصلهم من أهلهم وذويهم في قرى مصر

٣ — ان شركة قناة السويس عندما حصلت علي امتياز حفر القناة من الخديو محمد سعيد باشا في ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ كان ذلك الامتياز قاصراً علي حفر القناة وحدها أي على المساحة اللازمة لعرض القناة على اعتبار أنها خط مستقيم يبدأ من المكان الذى تقوم عليه مدينة بورسعيد الآن الى السويس وكان ذلك العرض عند سطح الماء نحو ٢٢ متراً

ثم اتضح للشركة بعد أن بدأت عملية الحفر فى ٢٥ ابريل عام ١٨٥٩ أنها مضطرة الي اقامة مدن وأبنية على الجانبين فعقدت اتفاقا آخر مع الحكومة المصرية بعد ذلك التاريخ بنحو عشرة أعوام وبتعبير أدق فى عام ١٨٦٦ أعطتها الحكومة بمقتضاه الحق فى التوسع علي الجانبين لاقامة تلك المدن والابنية

علي أنه لايجوز للشركة أن تطالب بمساحات من الاراضي بقصد المضاربة أو الحصول علي أراضى لزرعها أو لبيعها عند تكاثر عدد السكان .

وحددت مناطق على طول القنال برسوم وخرط أرفقت باتفاق ١٨٦٦

٤ — ان شركة قناة السويس تبينت فيما بعد أن التزامها بعدم استغلال الاراضي التي سمح لها بالبناء فيها سينتج عنه حرمانها من مورد كبير ، لأن عملية البناء قد أغرت السكان علي التجمع في الامكنة التي قامت عليها فيما بعد مدن الاسماعيلية و بورسعيد وغيرها كما أنها تبينت انها مضطرة عند انتهاء مدة الامتيازات فى عام ١٩٦٨ الي أن تتنازل عن كل تلك الابنية الى الحكومة المصرية طبقا لما جاء في المادة العاشرة من فرمان الباب العالي فى عام ١٨٥٤ الذى صدق علي امتياز حفر القناة واستغلالها والذى ينص علي

((عند انتهاء أجل الامتياز تحل الحكومة محل شركة القناة وتتمتع بدون قيد بجميع حقوقها وتتملك القناة بين البحرين تملكا تاما مع جميع المنشآت التابعة لها))

تبينت الشركة ذلك فأخذت تسعي مستغلة ضعف الوزارات التى كانت تتولى الحكم فى مصر وقتئذ حتى تمكنت في غفلة الزمن

— وعلي حساب حقوق الملايين من المصريين — من أن تنتزع في عام ١٨٦٩ من حكومة ذلك العهد اتفاقا مفسرا لاتفاق عام ١٨٦٦ تقرر في المادة الاولي منه ما يأتي

«يجوز بيع الاراضي المخصصة للشركة على طول القناة والصالحة لانشاء المدن والمحطات والمباني الخاصة ما عداما يتضح لزومه طبعا لاستغلال القناة»

وتقرر أيضا في ذلك الاتفاق أن يقسم الربح الناتج من استغلال تلك الاراضي التي تزيد عن حاجة الشركة بين الشركة والحكومة المصرية مناصفة !

أي ان ذلك الاتفاق قد أهدر في جرأة جنائية حق الملكية البديهي للحكومة المصرية على تلك الاراضي المصرية الصميمة!

وأمعنت الشركة في ذلك الاهدار المتجني فحصلت على موافقة بانشاء لجنة من أربعة أعضاء — اثنان يمثلان الشركة واثنان يختارهما الخديوي لتحديد الأراضي التي تعرض للبيع والتي تري الشركة انها زائدة عن الضروري لحاجات الشركة !

٥ — إن الحكومة المصرية — رغم هذا كله — لم تتقاض حتى اليوم أرباحا من استغلال الأراضي التي « صقعت » وارتفعت قيمتها على جانبي القناة !

وقد يذهل القراء اذا عرفوا هذه الحقيقة الرهيبة ، ولكن الواقع الأليم أن شركة القناة قد تعمدت أن تعد حساباتها بحيث يتضح منها ان استغلال تلك الأراضي لا يعود - - آخر الامر — بفائدة ما . بعد استبعاد المصروفات ، ولها في ذلك حكمة جلية ، هي أن الشركة ملزمة طبقا لقانونها الأساسي بأن تخفض رسوم المرور

في القناة اذا تجاوزت أرباحها نسبة معينة !

وليس من مصلحة الشركة أن يتم ذلك التخفيض، ولذا فهي تنفق ببذخ عجيب لكي تقف الارباح عند تلك النسبة

ويكفي لكي يأخذ القارىء فكرة عن ذلك البذخ أن أذكر — على سبيل المثال — أن الشركة قد بنت ورشة لاصلاح السفن انفق على بناء سقفها نصف مليون من الجنيهات

أجل خمسمائة ألف من الجنيهات لبناء سقف ورشة !

وان مجموع ما تكلفه اتمام بناء الورشة بلغ مليونا !

وان جدران الورشة من القيشاني !

٦ — ان الشركة قد استطاعت بعد ذلك في عام ١٩٢٠ في عهد وزارة يوسف وهبه باشا أن تحصل من الحكومة المصرية على اقرار بأن منازل العمال والموظفين التي تقيمها الشركة تعتبر ملكا خالصا لها من حق الشركة أن تزيلها عند نهاية أمد الامتياز وأن الحكومة المصرية تتعهد بأن تشتريها جميعها طبقا للثمن الذي تقدر به بعد خصم سعر الأرض المقامة عليها !

وهذا العهد الذي سمحت ضمائر وزراء ذلك العهد باعطائه على شكل قرار صادر من مجلس الوزراء المصري الذي يمثل مصالح الشعب المصري — هذا التعهد فيه اعتداء جرىء على أبسط القواعد التي يتلقاها طلبة السنة الاولى في كليات الحقوق عن حق الملكية العقارية !

هذه هي الحقائق والبيانات والارقام التي نضعها الآن تحت أبصار المصريين المتنورين . .

هي حقائق دامية ورهيبة !

وقد أثارت من قبل ضمائر نفر من المؤرخين الذين تعرضوا

لدراسة التطورات التى مرت بها مسألة قناة السويس . ويكفى أن أشير الي أن مأساة واحدة من سلسلة «المآسى» التى رواها تاريخ مصر الحديث قد أثارت ضمير ممثل «دبلوماسى» كان يقوم بعمل «قنصل جنرال» للولايات المتحدة فى مصر أيام حكم الخديوي اسماعيل باشا فحفزته مع غيرها — لوضع كتاب عن تلك المجزرة التاريخية فقد تبين لشركة القناة أن استغلال المنطقة التى شقت فيها يستدعي حفر ترعة تغذيها بالماء « الحلو » ولما بدأت تتفاوض مع الحكومة المصرية لحفر تلك الترعة قيل للخديوي أن من الأصلح أن تتولى الحكومة المصرية حفرها خشية أن تتحكم الشركة اذا حفرتها هى — فى بيع الماء اللازم لرى تفتيش الوادي الذى علي جانبي الترعة !

وقامت الحكومة المصرية بحفر الترعة التى سميت فيما بعد «ترعة الاسماعيلية »

ولكن الشركة عادت تطالب الحكومة المصرية بتعويض بدعوى انها لو كانت حفرت الترعة لاستفادت من بيع السمك الذي يمكن أن يوجد بها !

وقدرت قيمة ذلك السمك فى طول مدة الامتياز . أى منذ حفرت الترعة الى عام ١٩٦٨ ثم طالبت به الحكومة !

ولما عرض الامر علي نابليون الثالث ملك فرنسا الذى عين حكما للفصل فى الخلافات التى كانت قائمة بين الشركة والحكومة المصرية قضى بالزام مصر بدفع التعويض المطلوب !

لقد شهدت مصر من تعسف شركة قناة السويس أضعاف ما شهده اليهود من حكم النازى !

والفرق اننا أصحاب القناة وملاك أرضها وهم دخلاء !

(٦)

احساس الشباب نحو الاصلاح الجامعي

وقد تعقدت مشاكل التعليم الجامعي في الايام الأخيرة وظهر هذا التعقد جليا في سلسلة الاضرابات التي أطلع القراء على أخبارها في الصحف اليومية وفي اغلاق عدد من الكليات واحدة بعد الاخري . وفي ذلك القلق الاليم الذي تبدو مظاهره على وجوه الجامعيين .. القلق على مصير الطلبة وعلى كرامة العلم !

وفي يقيننا أن علاج هذا كله لا يتحقق بتعديل برامج التعليم ولا تنقيح اللوائح التي تنظم العمل في الكليات ولا في توفير الضمانات التي تكفل للجامعيين حياة رغدة بعد تخرجهم وانما العلاج العملي الوحيد الذي يجب أن يبدأ به الحريصون على مستقبل الجامعة هو التدقيق غاية الدقة في أختيار الرؤوس التي تتولى الاشراف العلمي والاداري على كليات الجامعة المختلفة . رؤوس حازمة سمها كيف شئت « عمداء » أو « نظار » أو « مديرين » . . ولكن المهم الجوهري أن تتوفر في تلك الرؤوس مزايا معينة توحي بهيبة الطلبة لها وتجمع هيئات التدريس حولها وتقطع ألسنة المتخرصين دونها

ولا شك أن النظام الذى جرى عليه العمل حتى الآن فى كليات الجامعة بشأن اختيار العمداء هو نظام لا يتلاءم مع طبيعة الحياة العلمية المصرية وأعني به نظام «انتخاب العميد» من بين اساتذة الكلية ومساعدى الأساتذة فيها وبواسطتهم، فقد دلت التجربة على أن هذا الانتخاب لا يجرى فى جو رحب طليق لا تشوبه شوائب المصلحة الشخصية بل تدخله اعتبارات لا علاقة لها بحسن اختيار العميد ..

ولقد أثبتت هذه التجربة القاسية — ولنقلها كلمة صريحة — أن التيارات الحزبية قد لعبت دورها الرهيب فى انتخاب عمداء الكليات فى بضعة الاعوام الاخيرة . وبلغ الامر الى حد أن «أغراء» الاساتذة الاجانب على عطاء اصواتهم للاساتذة المرشحين كان يكفى للحصول عليه التلويح بأن مرشحا معينا له صلة بحكومة حزبية معينة وأن هذه الصلة تكفل تجديد عقود أولئك الاساتذة بعد انتهائها! وبلغ ايضا الى حد الاشارة إلي علاوات معينة يمانع مجلس الجامعة فى منحها إلي بعض اساتذة مصريين أو مساعدى اساتذة والى «تسوية حالات» خاصة بالبعض الآخر منهم تحتاج في اقرارها أو «تمريرها» من اللجنة المالية ومجلس الوزراء الي نفوذ عميد طيب العلاقة بالحكومة القائمة! في ذلك الجو، العجيب الجو الخانق لكرامة العلم العالى تجرى معظم انتخابات عمداء الكليات وفى ذلك الجو كانت تعطى الاصوات بين جدران أقدس معاهد العلم المصرية وهمس خفى يسرى بين مقاعد الاساتذة ومساعديهم يكرر الحكمة الدارجة المعروفة «شيلني وأنا أشيلك» !

فاذا تمت عملية الانتخاب وأعلن إقرار وزير المعارف لذلك التعيين — اذا تم ذلك وبدأ العميد عمله أحس الاساتذة والمساعدون أنهم أصحاب فضل في اتمام التعيين ولذا تتشعب مطالبهم وأحس العميد نفسه بأنه مدين بذلك المنصب اليهم ولذا تضعف هيبته أمامهم. ونحن مهما أرسلنا البعوث العلمية الى باريس ولندن وبرلين - ومهما مكث أعضاء تلك البعوث فى أوربا .. أربعة أعوام أو خمسة أو عشرين عاما - نحن بلد شرقى لنا عقلية شرقية خاصة - وطريقة تفكير خاصة ، ونظرة خاصة الي الامور وتقدير خاص لمدى سلطة الرئاسة — ادارية كانت أو علمية - وهذه الرئاسة لا تتمكن من اداء واجبها — عندنا — وقد تمت وسط ذلك الجو، تم وهى مكبلة بتلك الاغلال ، فنظام (انتخاب العميد) اذن نظام اثبتت التجربة أنه عقيم ، ومن الواجب العدول عنه الى نظام (التعيين). فاذا ترك حق التعيين الي شخص ضنين بكرامة العلم حريص على قداسة البحث الجامعي الحر فاننا سنصل الي نتائج قيمة

ولنضرب مثلا على هذه المشكلة الجامعية بكلية الحقوق

فطلبة الحقوق يذكرون العهود التى تولى فيها «ادارة» المدرسة ثم الكلية المرحوم الدكتور عبد الحميد بك أبو هيف وصاحب المقام الرفيع علي باشا ماهر والمرحوم أحمد بك أمين والدكتور محمد كامل مرسى بك الى عام ١٩٢٨ . فى تلك العهود كان «ناظر» المدرسة يعين تعيينا وكان «الادب التشريعى» يكسب عشرات الكتب القانونية فى كل عام - وكان الاساتذة يشعرون بأن الناظر له هيبته - وان لا فضل لهم فى تعيينه - وكان هو يحس بأن تعيينه قد تم لان السلطة التنفيذية قد اختارته لصلاحيته لا لأى

اعتبار آخر . فكان يعمل بما يوحي به اليه ضميره العلمي . وكان لا ينظر بقلق الى اليوم الذى يعاد فيه انتخابه . وكان لا يقض مضجعه أن عليه دينا واجب الوفاء لمن رفعوه الى مقعد (النظارة)!

كانت طبقات الطلبة تفخر طبقة بعد أخرى بأنها تتلمذت في عهد معين منسوب الى اسم (الناظر) رمز المدرسة وعلمها . . أما اليوم . فالطلبة المساكين حيارى لا يعرفون الى أى من اساتذة الكلية يعزون فضل تعليمهم !

*

وشيء آخر يجب أن يكون نصب أعين الذين يفكرون فى مصير التعليم الجامعي ، ذلك هو العمل على أبقاء الاساتذة الذين تخصب انتاجهم العلمى داخل قاعات الدرس في الكليات ، وقطع الطريق على كل من يحاول أغراءهم على هجر (استرادة) الاستاذ إلى وظائف الحكومة الاخري

أن الجامعة تنفق ببذخ علي اقامه برج للساعة التى فى ساحتها ، وببذخ على استحضـات اساتذة اجانب يلقون بضع محاضرات ثم يعودون إلي بلادهم ، وببذخ علي ارسال مندوبين يمثلونها فى مؤتمرات تعقد فى لاهاى وهامبورج ووارسو وبوخارست ولكنها تبخل علي استاذ موفق فلا تعطيه المرتب الذى يجعله يضحي بوظائف الدولة الاخرى من أجل طلبته والعلم الذي توفر على دراسته . أن أمثال أحمد ماهر وعبد الحميد بدوى وبهي الدين بركات وحسن نشأت وحسين سرى ونجيب الهلالي ومحمد العشماوى وعبد العزيز احمد وعبد الحميد سليمان وجاد الله أبو العلا وغيرهم — أمثال هؤلاء جميعاً كان ممكناً أبقاؤهم فى الكليات التى بداوا فيها حياتهم العلمية اذا تحررت الجامعة من قيود (الروتين) المالي وأطلقت يدها بعد اختيار (الرؤوس)

الحازمة التى تتحكم في مصائرها — فى تقدير كفاءات أساتذتها بطريقة تختلف عن طريقة تقدير رؤساء المحفوظات فى مصالح الحكومة و (باشكتاب) المديريات ومفتشي المساحة والمحاجر والمناجم ! !

ونحن ندعو إلي وجوب اعادة أكبر عدد ممكن من أولئك الذين قست الظروف فانتزعتهم من الجامعة الى حظيرة العلم .

ندعو الي ذلك ونلح فى وجوب احداث حدث جرىء يرفع عن كاهل الجامعة عبء اللوائح المالية وأثقال « الروتين » الكريه !

وهذا المظهر — هو الآخر — من المظاهر التى أذلت كرامة الجامعة فى الاعوام الاخيرة وكانت نتيجة مباشرة لعدم وجود رئاسة حازمة تتحكم فى الكليات المختلفة !

ان الكتب التى يطبعها أساتذة الكليات ومساعدوهم لا يجب مطلقا أن يكون الموحي بطبعها ونشرها وتوزيعها على الطلبة غرضا ماديا تجاريا والا تحولت الفكرة الجامعية الى تجارة من نوع تجارة مصطفي محمد ونجيب مترى والبستاني وهندية وهو ما أربأ بالجامعة عن أن تتردى اليه !

ان للاستاذ الحق في أن يبحث ويؤلف ويصدر كتبا ولكنه يجب أن يتذكر دائما انه لا يبيع علمه إلا بالقدر الذى يمكنه من اصدار كتاب جديد ! كما أن ارغام الطلبة علي استذكار المادة فى كتاب معين يفرض عليهم ويباع في نفس الكلية ، يحمل اسم أستاذ المادة . ويحرر كشف بأسماء الطلبة الذين يشترونه واحداً بعد الآخر — هذا « الشكل » ! لا يطمئن اليه

الحريصون على كرامة الجامعة .

كما أن السماح لكل هيئة التدريس بأن تؤلف وتصدر كتبا يجب أن يوضع له حد .. أولئك الشبان الذين يغادرون « تخت » التلمذة ثم يرسلون مباشرة الى أوربا ليتغيبوا عامين أو ثلاثة أعوام ثم يعودون ليعتلوا «استرادة» التدريس والعدد الكبير من زملائهم لا يزالون طلبة — أولئك الشبان لا يجب أن يسمح لهم بتأليف الكتب أو المذكرات . بل لا يجب اطلاقا أن يسمح لهم بالتدريس إلا بعد أن يتولوا خارج الكليات عملا ما عامين أو ثلاثة أعوام أخرى يطلب اليهم فيها أن يداوموا اتصالهم بالبحث الجامعي عن طرق كتابة الدراسات فى المجلات العلمية أو عن طريق الترجمة الحرفية البحتة عن بعض كبار علماء المادة التي يعدون أنفسهم لتدريسها فيما بعد ، ترجمات عربية تنشرها الكلية التى أوفدتهم إلى الخارج كنماذج لمدى اتصال أولئك المرشحين لوظائف التدريس بالبحث العلمى

(٧)

يجب أن تغلق العيادات الخاصة

لأساتذة كلية الطب !

ومثال آخر لأحساس الجيل الجديد نحو الأصلاح الجامعي

وهذا المثال الذى نعالجه هنا فى هذا الباب ليس موضوعا جديداً بل هو ذيول تاريخ قديم يعود الي العهد الذى بدأت فيه « مدرسة » الطب تتخذ شكلها الدراسي الحالى الذي تطور أخيراً فأصبح شكلا جامعيا .

فقد بدأت « مدرسة » الطب بعد أن تحول التعليم بها من الفرنسية إلي الانجليزية . باسناد مهمة التدريس فيهـا إلي أساتذة كانت تختارهم من كبار الاطباء الانجليز . وظل منصب « ناظر » مدرسة الطب وقفا على الاطباء الانجليز دهرا طويلا . واذا استعرضت أمامك الآن كبار الاطباء والجراحين المصريين واحدا بعد الآخر لوجدت الغالبية العظمي منهم قد تتلمذوا على أولئك الانجليز وعاشوا تحت كنف النظام الدراسى الذى سنوه لمدرسة الطب ولمستشفى « القصر العيني » .. ولا يزال اسم « كيتنج » يثير دنيا من الذكريات فى صدور الآلاف من الحديثين منهم !

فى ذلك الوقت كانت « كراسى » الاستاذية يحتلها الاساتذة

الانجليز وكان ال Prestige الانجليزى يقضي بأن تظل تلك الكراسى وقفا عليهم رغم توالى ارسال البعثات من الطلبة المصريين إلى انجلتره للتخصص في فروع الطب المختلفة. وللحصول على الالقاب الطبية العالية المعروفة M.R.C.P فى الامراض الباطنية و F.R.C.S فى الجراحة. فقد كان أعضاء هذه البعثات يعودون من الخارج ليحتلوا مناصب المستشفى الصغرى. فكان الجراحون يعودون ليحملوا لقب « جراح » وكان المتخصصون فى الامراض الباطنية يعودون ليحملوا لقب (طبيب) أى أن أحداً منهم لم تتح له فرصة الاشتراك في القاء المحاضرات. ومهما قيل عن تلك الفترة من تاريخ مدرسة الطب فالواجب يقضي أن نقرر هنا أن الاساتذة الانجليز الذين تولوا الاشراف على أعداد الجيل الحالي من الاطباء المصريين كانوا يعملون جهدهم لاراحة ضمائرهم من حيث التوفر على البحث العلمى. والرغبة الصادقة فى توطيد التقاليد الصالحة التى يقوم عليها الآن (القصر العينى).

ولا تزال الاوساط الطبية العلمية فى مصر تذكر جهود الاستاذ Day فى تدريس الامراض الباطنية آبيا أن تكون له عيادة خاصة تدر عليه الربح! وجهود الاستاذ (دولى) فى تدريس الجراحة آبيا هو الآخر أن تكون له عيادة خاصة. أو مستشفى يحمل اسمه ويستغل فيه شهرته الجراحية لتقاضي الاتعاب الفادحة عن اجراء العمليات الناجحة.

ولا تزال هذه الاوساط نفسها تذكر أن الاساتذة الانجليز الذين كانت لهم عيادات خاصة لم يفرطوا لحظة فى واجبهم العلمي نحو طلبتهم. رغم قلة عدد الطلبة اذ ذاك. وقلة أسرة المستشفى.

فكان (فيليبس) في الامراض الباطنية . و (مادن) فى الجراحة . و (دوبن) فى أمراض النساء و (فيشر) في الرمد يكادون يفنون أنفسهم فى تثبيت دعائم البحث العلمي قبل العمل على جمع ثروة من بلد كان الطب فيها بكرا كمصر !

ولما كان الاضطلاع بالقاء المحاضرات وأعدادها عندئذ منوطا بالاساتذة الانجليز — وجد مساعدوهم المصريون وقتا كافيا يمكنهم من أداء عملهم فى أسرة مرضى المستشفى . وفى شيء آخر . هو مباشرة (العيادات الخاصة) !

ونشأت فكرة « نصف الوقت » . أى اعطاء الحكومة نصف وقت الطبيب فى مقابل تقاضى نصف المرتب المقرر لوظيفته والسماح له بفتح عيادة خاصة يخصص لها النصف الباقي من الوقت .

وكان المفهوم — بداهة — أن النصف الذى تناله الحكومة من الطبيب الاستاذ يكفي لكى يؤدي واجبه الدراسى نحو طلبته وواجبه نحو مرضى القسم الذى يشرف عليه فى المستشفى .

ولكن الحالة تغيرت بعد ذلك . اذ انسحب الاساتذة الانجليز من « مدرسة » الطب واحدا بعد آخر . . وحل محلهم المساعدون المصريون الذين كانت شهرتهم عن طريق انتسابهم الى هيئة التدريس في المدرسة قد ذاعت في الخارج . وتهافت المرضي علي « عياداتهم الخاصة » تهافتا جعل بعضهم كالدكتور نجيب محفوظ يرفع اتعابه عن فحص المرضى من قرشين صاغ — فى أول حياته الطبية — الى خمسة قروش . . الى خمسين قرشا . الي جنيه . فجنيهين . وامتلات كراسي الاستاذية بالمساعدين المصريين وأصبحوا

مضطلعين بالقاء ال Course الذى كان يلقيه الاساتذة الانجليز شـــذوذ !

وظهر فى هذا الوسط العلمي المصرى إشـكال شاذ لامثيل له فى أمة أخرى . فقد أتاحت المدة الطويلة التى سمح فيها للجراحين والاطباء المصريين من أعضاء البعثات المصرية بالعمـل فى العيادات الخاصـة لهم فرصة النجاح والـكسب بينما وظائفهم العلمـية فى المدرسة لا تزال صـغيرة الشأن ، تافهة القدر من الوجهة الجامعية. ويكفى أن أذكر أن أول مصرى سمح له بالقاء (درس) وتحمل تبعته هو الدكتور سـيد عبد الحميـد سليمان باشا سنة ١٩٢١ . اذ حل محـل الاستاذ (فيشر) وكـانت شهرته اذ ذاك وشهرة زملائه أمثـال علي ابراهيم باشا والمرحوم علي إبراهيم رامز بك وعبد العزيز سليمان باشا وسليمان عزمي باشا قد طبقت آفاق مصر واحتشـد المرضى فى عياداتهم — ظهر اذن هـذا الاشكال الشاذ وهو وجود طبقة من كبار الاطباء والجراحين المصريين. أصحاب « العيادات الخاصة » يكلفون فجأة بألقاء « محاضرات » على طلبة أكبر معهد طبي في مصر . مع أن صلتهم بالبحث العلمى النظرى قد انقطعت أو كادت منذ عودتهم من البعثة .

أجل ! شذوذ. وشذوذ عجيب !

لأن الوضع الطبيعى الذى يشـاهد فى غير مصر أن صغـار الاطباء الذين يتوفرون على البحث العلمي . والدراسات الجامعية يزهدون أثناء شبابهم فى جمع المـال عن طريق « العيادات الخاصة » ويتنسـكون داخل المعـامل وقاعات المحاضرات ، والمستشفيات وخلف زجاجات المجـاهر . وأمام واجهات الـكتب فى المكتبات . .

فاذا تدرج رقيهم في مناصب التدريس ووصلوا الي درجة الاستاذية وعهد اليهم بالقاء المحاضرات . وتكونت حولهم حلقات الطلبة. وذاعت تعاليمهم ونظرياتهم وطرائقهم واكتمل تدريبهم علي التدريس — وجدوا من الوقت ما يسمح لهم بالاشراف اشرافا محدودا علي « عيادة خاصة »!

ولقد ظهرت النتائج الوخيمة لتكليف أولئك الاطباء الذين (تشغى) عياداتهم بالمرضى — بالتدريس واعداد الطلبة أعدادا علميا كاملا . لأن العيادات الخاصة كانت قد استنفدت الجزء الاكبر من أوقاتهم . فلم يجدوا من تلك الاوقات فسحة تمكنهم من الاعتكاف داخل المكتبات لأداء الرسالة الجامعية على الوجه الأكمل وهوي مستوي الجيل الجديد من الاطباء الشبان..

وجأر المخلصون لمستقبل البحث العلمى بالشكوى . ونحن تدعو هنا إلي وجوب تعديل قانون الجامعة تعديلا يقضي بحرمان أساتذة كلية الطب من حق فتح عيادات خاصة ولا يكفى هذا الحرمان اذا نص عليه غامضا مبهما . بل يجب النص على أن عقوبة مخالفته هى تجريد الطبيب من لقبه العلمي وغلق عيادته وعليه قبل أن يعمد الى التحايل على المنع أن يختار بين الاستاذية والعيادة الخاصة .

أن الثروات التى جمعها كبار أساتذة كليـة الطب فى مصر وصلت الى أرقام تكاد تكون خرافية . والاتعاب التى يتقاضونها تثير دهشة أساتذة الجامعات الاوربية ويكفى أن أسوق مثلا علي ذلك أن الأستاذ كاستلاني .وهوأكبر أخصائى ايطالي فى الامراض الباطنيه وحمو سير مايلز لا مبسون السفير البريطانى فى مصر وأحد الاطباء الخصوصيين لجلالة ملك ايطاليا

وأمبراطور الحبشة — يتقاضي عن الفحص الذى يستغرق أربع ساعات . على يومين متتاليين . ما يوازى مائة وعشرين قرشا . بما فى ذلك تحليل الدم والبصاق والبراز فى معامله الخاصة !

إننا ندعو الى غلق هذه العيادات الخاصة لأن هذا الغلق — مهما أحس أصدقاؤنا أساتذة الطب بصرامته وقسوته وشدته — فيه انقاذ لكرامة الاستاذية . وضمان لحسن خلق جيل جديد من الاطباء الشبان ، وارتفاع بسمعة الجامعة عن مواطن الشبه!

ثم فيه شيء آخر ....

فيه مساهمة عملية فى حل أزمة حادة عنيفة . هى أزمة الأطباء الشبان الذين لا يجدون عملا . والذين يكفى أن نذكر أن بعضهم أقدم فعلا على الانتحار تخلصا من الفاقة دون أن تتحرك حكومة لبحث الأسباب التي دفعت به الي ذلك !

(٨)

الدستور المصري يجب أن يعدل

تعديلا يكفل صيانة كرامتنا القومية

(لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الامور الدينية أو في الصحف والمطبوعات ايا كان نوعها او في الاجتماعات العامة) المادة ١٦ دستور

(لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس ادارة أية شركة ولا أن يشترك أشتراكا فعليا في عمل تجاري أو مالي) المادة ٦٤ دستور

أزمة حادة

مصر تواجه أزمة من أدق وأشد الازمات التي صادفتها هي ازمة المتعلمين العاطلين الذين تقذف بهم كليات الجامعة المصرية بالآلاف في كل عام دون أن يوفقوا الي عمل شريف يرتزقون منه، والحكومة ازاء أزمتهم مكتوفة اليدين . لان ميزانية الموظفين تكاد تبتلع موارد الدولة . وأية حكومة لا تستطيع أن تحيل وظائفها الي « تكية » لا غرض لها الا توفير القوت لا كبر عدد ممكن من اللاجئين لها كما أن أية حكومة متمدنة لا تستطيع أن تشاهد ذلك العدد الهائل من حملة الاجازات الجامعية يتضورون جوعا دون أن تحس بواجب العمل على تمهيد السبيل امامهم للارتزاق . أولا لان

ذلك أول حق من حقوق الشبان العزل من رأس المال في بدء حياتهم العملية وثانيا لان التغاضي عن العناية بشأنهم معناه بذر نوع من المبادىء الاجتماعية الهدامة المخربة التي لم يأل المشروع المصري — عن حق — جهداً في أن يمنع تسربها الى الحدود المصرية .

ولكن ..

ولكن الحكومات المصرية الحزبية تعاقبت على مصر واحدة بعد الاخرى دون أن تعثر على حل لازمة المتعلمين العاطلين . بل أن الحالة — بالعكس — تفاقمت تفاقما يثير الذعر ويبعث الحسرة ويورث الحزن والالم الممجع . فقد أصبحنا نسمع بأن حملة ليسانس الحقوق قبلوا العمل كانفار « بوليس ملكي » في أقسام البوليس مقابل مرتب لا يتجاوز أربعة جنيهات في الشهر ! وبتنا لا نستبعد أن نجد في أي مكتب من مكاتب وزارات الحكومة ومصالحها حملة « بكالوريوس » التجارة يعملون في وظائف كتابية حقيرة تحت رئاسة موظفين قد لا يكونون حصلوا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ! وغدا عاديا أن نجد حملة دبلوم الزراعة العليا يعملون في حدائق مصلحة التنظيم بالقاهرة بـ« اليومية » كالسعاة والخدمة السايرة وكرامة العلم العالى أنفها في الطين ! حدث هذا فعلا وسوف يحدث ماهو ألعن منه لان الحلول التى توسل بها الوزراء المصريون حتى اليوم لحل أزمة أولئك المتعلمين العاطلين كانت حلولا جزئية . فرعية . تافهة لا قيمة لها .

والشركات الـكبري!

أجل !

لقد قنع بعض وزراء المالية السابقين بأنشاء مكتب للمتعلمين العاطلين . اقتصرت مهمته علي ارسال كتب دورية كلها « توسل » واستعطاف الي مديرى الشركات والبنوك الاجنبية الـكبري في مصر بأن يقبلوا الحاق بعض اولئك المتعلمين المصريين العاطلين فى أعمالها !

ولم تتغير أجوبة مديرى تلك الشركات والبنوك عما كانت عليه منذ حصل معظمها علي « عقود الامتياز » فى أواخر عهد اسماعيل . . هذه الاجوبة تنحصر فى أن مكاتبات تلك الشركات تحرر بلغاتها الاجنبية وحملة الاجازات العليا المصريون لا يجيدون التحرير بتلك اللغات ، ولذا فمديروها يفضلون الحاق موظفين من جنسياتهم أو اجانب يجيدون تلك اللغات !

وظلت المـكاتبات التجارية فى تلك الشركات والبنوك تحرر بلغات غير اللغة العربية وتضخمت اعمالها وتشعبت صلاتها بالمصريين أصحاب البلد وبلغ مجموع رؤوس أموال تلك الشركات — طبقا لآخر احصاء رسمي — ثمانية وخمسين مليونا وسبعمائة وثلاثة وسبعين الفا وثلاثمائة وثلاثة وخمسين جنيها أي مايقرب من الستين مليونا من الجنيهات وبقي المتعلمون المصريون محرومين من الفوز بوظائفها !

وجاء الدستور المصرى فى عام ١٩٢٣ فنص في المادة ١٦ منه على اطلاق حرية تلك المؤسسات الاجنبية فى تحرير مكاتباتها التجارية بأية لغة شاءت !

وبذلك ظلت حجة مديريها في الامتناع عن قبول المصريين في وظائفها قائمة !

السر !

وشيء من الصراحة يكفل كشف السر في اصرار تلك المؤسسات الاجنبية علي عدم المساهمة في الواجب القومى المقدس واجب توفير العمل الشريف لمتعلمينا العاطلين ، هذا السر هو أن مجالس ادارات كل تلك الشركات والبنوك الاجنبية ملأى باعضاء مصريين سبق أن تولوا رئاسة الوزارة أو عضوية الوزارة . ونظام تأليف الوزارات في مصر يقضي باختيار الوزراء من بين رؤساء الوزارات والوزراء السابقين وهؤلاء السادة لا يجدون من أنفسهم — إذا ما تولوا الحكم — الشجاعة الكافية لمكاشفة مديري الشركات التى كانت تدفع لهم مرتبات سنوية مرتفعة فى مقابل حضور بضع جلسات بالحقيقة الرهيبة .. حقيقة أن أولئك المديرين يتنحون فى تجن عجيب عن اداء واجب بديهي نحو الشباب المتعلمين العاطلين !

وأنا هنا لا ألقى القول جزافا دون دليل

فقد تولى المرحوم اسماعيل سري باشا وزارة الاشغال مدة طويلة ولهذه الوزارة صلات وثيقة بشركة قناة السويس ، ثم عين بعد أن تنحى عن الوزارة عضوا فى مجلس ادارة الشركة وظلت هذه العضوية تدر عليه سنويا بضعة آلاف من الجنيهات ، ولكن محضرا واحدا من محاضر جلسات مجلس ادارة تلك الشركة لم تذكر فيه كلمة واحدة منسوبة الى الوزير المصري الراحل تشير الى وجوب أن تعمل الشركة الفرنسيه التى تستغل القناة على أن تلحق المصريين باعمالها مع أن تلك القناة مشقوقة في أرض مصر

وهي تغل للشركة سنويا ارباحا تقدر بملايين الجنيهات . ومع ان تلك الشركة تدفع للعامل « المراكبي » الاجنبي نحو ثلاثين جنيها كمرتب شهري !

بل أكثر من ذلك . أن المرحوم سرى باشا اراد أن يلحق أحد أبنائه باحدي وظائف الشركة فلم يستطع لأن المرتب الذي كان يتقاضاه لم يمكنه من الاحتجاج والشكوى والصراخ . واثارة « المسألة » أمام الرأى العام !

وتولي المرحوم محمد توفيق نسيم باشا رئاسة مجلس ادارة شركة مياه القاهرة فى مقابل مرتب سنوي ضخم ظل يتقاضاه أعواما عديدة . ولكن محاضر جلسات ذلك المجلس الذى كان يرأسه لم تسجل هي الاخري كلمة واحدة تطالب بحق المتعلمين المصريين فى الفوز بوظائف الشركة مع أن نسيما باشا تولى وزارتي المالية والداخلية اكثر من مرة ، وشاهد بعيني رأسه احتشاد المتعلمين العاطلين أمام بابي مكتبه في الوزارتين !

الحل الوحيد

وفى يقينى بعد دراسة هذه المشكلة أن الحل الوحيد هو تعديل المادة ١٦ من الدستور المصرى تعديلا من مقتضاه تحتيم أن تكون مكاتبات الشركات والبنوك المساهمة التي تعمل فى مصر باللغة العربية . لان الوقت الذى يبذله الطالب المصرى فى استيعاب مواد الثقافة العامة المختلفة أثناء دراسته الثانوية ثم مواد الفن الذي يتخصص فيه أثناء دراسته العالية — ذلك الوقت لا يمكنه — عمليا — من أن يبرع فى اللغات الاجنبية البراعة التى تبدو لاول وهلة على الاجنبى الذي لا يزهو برأس مال علمي إلا تخصصه في

لغة أوروبية ما اومع ذلك فقد أثبتت احصائيات وزارة المعارف في مصر أن عدد «الحصص» المخصصة للغات الاجنبية في المدارس المصرية أكثر من الحصص المخصصة لهذا الغرض في أية دولة أوروبية .. كما أنه يجب تعديل المادة ٦٤ من ذلك الدستور بحيث تصبح كما يأتي .

« لا يجوز للوزير أن يكون قد قبل العضوية بمجلس ادارة أية شركة في خلال الاعوام الخمسة السابقة على توليه الوزارة »

هذا التعديل هو الخطوة الاولى لحل أزمة المتعلمين العاطلين . ولصيانة كرامتنا القومية .

(٩)

هذا الدستور يجب أن يعدل

لكي يتفرغ وزراؤنا لأعمالهم

مجلس الوزراء — بحكم الدستور المصرى — هو المهيمن على شئون السلطة التنفيذية . وهذا المجلس يضم الوزراء الذين يشرف كل منهم على وزارة تتولى مرفقا عاما من المرافق المصرية . ففى مصر وزير للزراعة ووزير للتجارة والصناعة . ووزير للمعارف العمومية .. والمصريون يحسون احساسا ارتفع بعد صرخات الشباب فى الاعوام الاخيرة الى درجة الايمان — بأن هناك أموراً تصرف أولئك الوزراء عن التفرغ للاعمال التى يفرض الدستور أن الواحد منهم يتقاضي من دافعى الضرائب ثلاثة آلاف جنيه فى كل عام لكي يؤديها !

ماهي إذن تلك الامور (الهامة) التى تصرف وزير الصحة مثلا عن ايجاد حل سريع حاسم لتفشى البلهارسيا والانكلستوما فى دماء الفلاح المصرى . والتى تصرف وزير المعارف عن ايجاد عمل للمتعلمين العاطلين من أبنائنا . والتي تصرف وزير الحقانية عن اصدار التشريعات التي تكفل صيانة الثروة العقارية المصرية وعدم تسربها الى أيدى الاجانب وهم يملكون حسب آخر احصاء نحو عشر تلك الثروة ؟

حدثني وكيل وزارة سابق اشتغل مع نحو عشرين وزيرا مصريا فأكد لي أن الوزير المصرى لايكاد يدخل الى غرفته ويتربع على كرسيه حتى يستدعى « مدير المستخدمين » في الوزارة ويحصل منه على كشف بالوظائف الخالية . ودرجاتها ومرتباتها . وما ينتظر أن يخلو في الميزانيات القادمة . ثم لايلبث الوزير الذى صدر المرسوم الملكي بتعيينه لكي يشرف على « السياسة العليا » لوزارته — لايلبث أن يتحول هو نفسه الى « مديرمستخدمين » ! يعدقرارات تعيين ابنه ، أو زوج ابنته . أو ابن عمه ، أو ترقيتهم . أوطلب علاوة استثنائية لاحدهم . وفي سبيل هذا براق ماءوجوه أولئك الوزراء فلا يتورعون عن الاتصال بوكيل الماليةاذا كان التعيين أو كانت الترقية من النوع الذى يجب أن يمر على اللجنة المالية ، فمجلس الوزراء . بل أن بعض أولئك الوزراء يهوى الى ماهو أكثر من ذلك فيتصل بمن هو أقل من وكيل المالية شأنا في وزارة المالية لكي ينجز الاجراءات السابقة على عرض الامر على اللجنة المالية. وأمام هذا الاهتمام العظيم من الوزير بمسائل الوظائف والموظفين يجد الموظفون الفنيون فى وزارته انفسهم عاجزين عن عرض مشروعاتهم الاصلاحية أو برامجهم الانشائية .

وبعد !

فحول موائد « نادى محمد على » بشارع سليمان باشا يجتمع نحو مائة وعشرين . أو مائة وخمسين من الوزراء السابقين ينتظرون دائما أن يعهد اليهم بمنصب فى وزارة جديدة .. انهم الرديف الاحتياطي للهيئة المشرفة علي السلطة التنفيذية . ولقد عاشوا فى جو كان (المفروض) فيه ألا يفكر الوزير المصرى وألا يبتكر وأن يلغي عقله أمام المستشار الانجليزى وأن ينصرف الي الاقارب

والاصهار والمحاسيب ومهما تبدلت الحال فى الظاهر ومهما تمشدق هذا الرديف الآن بكلمات الوطنية فانه قد شب وشاب وسط الجو الذى كانت تنعقد فى سحبه حلقات دخان (البيبة) المتأرجحة على فم (جناب المستشار) !

ولا صلاح لهذه البلد الا بالاقلاع اقلاعا تاما عن الالتجاء لهـذا الرديف الذى تجأر فى أجسام أفراده مظاهرة من أمراض الذبحة الصدرية وتصلب الشرايين ، وتضخم البروستاتا وفقر الدم وأمراض أخري يستحيل معها قيامهم باعباء عمل شاق يستنفـد عشرين ساعة من كل يوم كما يفعل الوزراء الشبان في الدول الاوروبيه الناهضة ولـكن هذه الخطوة لا يمكن — عمليا — تحقيقهـا الآن ولذا نرى وجوب تنقيح الدستور المصرى بحيث ينص فيه صراحة على تحريم تعيين أبناء الوزراء وأخوتهم وأبناء أبنائهم وأبناء اخواتهم وأزواج بناتهم وأبناء أعمامهم وعماتهم . وأخوالهم وخالاتهم

قد يعترض على فـكرة هذا التنقيح بانه لا يجوز حرمان الدولة من كفاءة أبن وزير أو زوج ابنة وزير اذا ثبتت كفاءته بطريقة ما . ولـكن هذا الاعتراض لا قيمة له اطلاقا اذ تذكرنا أن ماحدث من استغلال المناصب الوزارية فى تعيين الاقارب قد لوث سمعـة نزاهة الحـكم فى مصر .. وان الناس اعتادوا أن يتحدثوا علنا عن توفيق ابنة وزير معين إلي زواج شاب متعلم رغم دمامة وجههـا وقبحه لان ذلك الشاب موعود بوظيفة معينة فى الوزارة التى يتولاها ذلك الوزير !

وفى هذا منتهى الزراية بالهيئة التى جعل لها الدستور حق الهيمنة على السلطة التنفيذية ! .

أن التعـــديل الذى نقترحه قد يبـــدو غريبا في نظر شراح القانون الدستورى ولـكنه — بالنسبة لمصر — لامناص عنه إذا أردنا أن نرتفع بالوزراء من درجة « مدير مستخدمين » الي منصب وزير » يترفع عن النظر في الوظائف ولا يتفرغ الا لما هو أجل وأسمى

(١٠)

قانون الانتخاب يجب ان يعدل

تعديلا يكفل تطعيم نظامنا النيابي

بدم جديد

مما لا شك فيه أن المصريين أجمعين بعد تجربة النظام النيابي الذى نص عليه الدستور المصري الذى صدر به الامر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ والمكمل بقانون الانتخاب الذي صدر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ — بعد تجربة ذلك النظام — قد شعروا بانه لم يحقق أحلامهم الديموقراطية التى داعبت أخيلة زعمائهم الشعبيين على صور شتى كانت ترمي كلها الى تحقيق تمثيل ارادة الشعب بواسطة مجلس ينطق باسم هذا الشعب ، ويعرض آلامه ويعبر عن احساساته . وينشد مصلحته .

تلك الصور الشتي التى تجلت فى حركة السيد عمر مكرم قبيل قدوم محمد على باشا الكبير الى مصر وانتهت بانتخابه واليا عليها بارادة الشعب . ثم تطورت فى أواخر أيام الخديوى اسماعيل باشا بالمشروع الذى وضعه شريف باشا لتحقيق نظام نيابى لمصر واتخذت

شكلا ثوريا عنيفا خلال الثورة العرابية عندما قام زعماء الجيش بحركتهم أثناء حكم الخديوى توفيق باشا لتوسيع مدي النظام النيابي ووضحت عندما تألف الحزب الوطني المصرى برئاسة مصطفي كامل باشا عندما ارتفع صوته الشاب يدوى على المنابر فى مصر وفرنسا بتقرير حق الشعب المصرى فى أن يحكم نفسه بنفسه حكما نيابيا ديموقراطيا صحيحا . وأخيرا . في خطب الزعيم سعد زغلول باشا الذى كان يشير الى ذلك الحق فى خطبه العديدة ويضعه فى مقدمة مطالب المصريين الذين أنابوه للمطالبة به .

أجل ! شعر المصريون بعد أن نالوا ذلك الحق وبعد أن تقرر في شكل دستور موضوع « علي أحدث المبادىء العصرية » — عند حد تعبير المرحوم سعد زغلول باشا — لأن لجنة الدستور كما يعرف شراح الدستور المصرى قد استلهمت أثناء وضعه وحي الدستور البلجيكي — شعروا بأنه لم يحقق الاحلام التاريخية التى تفنن زعماؤهم على مر السنين في التغني بها وابرازها داخل اطار ذهبي جذاب !

وأثبتت التجربة منذ اجتمع اول « برلمان مصرى » فى عام ١٩٢٤ وفق « احدث المبادىء العصرية » ان الشعب المصرى لم يمثل تمثيلا صادقا . وان اكثر من « اعتبار » كان له الأثر فى ذلك التمثيل.. الاثر فى تحويل ارادة الشعب الصحيحة عن مجراها الي مجرى آخر أو فى كبت تلك الارادة .أو فى تجاهلها . فلم يكن النواب الذين انتخبوا على ضوء قانون الانتخاب المصرى المعمول به هم «خير» من يمثل الشعب لأن تلك الاعتبارات أبعدت — الى حد كبير — أصلح العناصر عن أن تنال شرف النيابة عن الأمة .

وأول اعتبار لعب أكبر دور فى حياتنا النيابية هو «العصبية» «عصبية» الاسر الكبيرة التى أبت أن تعترف بمنطق المصلحة العامة،

والوطنية الصحيحة ، فرشحت زعماءها . وحدث في معظم الحالات ان شهدت مصر رجالا من زعماء تلك الاسر ، طاعنين في السن . لا يكاد الواحد منهم يقوى على كتابة اسمه أو قراءة خبر عادى في صحيفة سيارة يرشحون أنفسهم تسند ظهورهم «عصبية» محلية في دوائرهم الانتخابية .. «عصبية» جاهلة عمياء منقادة دون وعى أو أدراك ضد مرشحين أتموا تعليمهم العالى وتوفروا على التخصص في دراسات معينة ليتمكنوا من اسداء خدمات الى وطنهم وكانت النتيجة على الدوام فوز أصحاب «العصبيات» العائلية القوية واجتياح الشبان من المتعلمين الذين خيل اليهم أنهم واصلون الى قاعة مجلس النواب عن طريق كفاءتهم العلمية . وبرامجهم الواضحة

وكانت النتيجة أن تحولت الانتخابات لعضوية مجلس النواب المصرى الى نوع من «المواسم» التى اعتاد زعماء الاسر فى أرياف مصر أن يتباهوا أثناءها بالنفوذ والجاه والسيطرة . وخرجت عن أن تكون وسيلة لتعرف رأى الشعب الصحيح . ورسخ في عقول الجيل القديم من زعماء تلك الاسر أن الدائرة الانتخابية هي «منطقة نفوذ» يجب أن تستأثر بها الاسر التى ينتمون اليها كبرك السمك التي كانت تتوارث احتكار الصيد فيها بعض تلك الاسر جيلا بعد جيل، أو كبعض مناطق الموانىء التى كانت تحتكر هداية السفن فيها أسر معينة جيلا بعد جيل . أو كبعض أطيان وزارة الاوقاف التي كانت تحتكر استئجارها أسر أخرى جيلا بعد جيل . رسخ ذلك فى عقولهم ولم يخطر لهم قط ان النيابة عن الامة ليست «احتكاراً» لاسرة معينة تسندها عصبية قوية وانما هي «مقدرة» على يعرف رأى الدائرة الانتخابية . وعرض ذلك الرأي عرضا صحيحا .

وترتب علي ذلك أن أولئك النواب الذين رفعتهم (العصبيات) الريمية الي مقاعد النيابة لم (يفهموا) الدور الذي علي النائب أن يمثله علي مسرح الحياة البرلمانية فقنعوا بالنضال أثناء الانتخابات للفوز بالعضوية حتى اذا مافازوا بها اتخذوا مقاعدهم علي الارائك الوثيرة لكي يجيبوا بهز الرأس أورفع الاصبع عندما يدوى صوت رئيس الجلسة

«موافقين» أجابة تتفق مع ما يبدو من ميل زعماء الاحزاب التي ينتسبون اليها !

وسجلت حياتنا النيابية منذ عام ١٩٢٤ أن مجلس النواب المصري لم يقترع ولامرة واحدة على عدم الثقة بوزارة أو بوزير وهو المظهر الاول من مظاهر الرقابة التي فرض الدستور أن يتولاها النواب باسم الشعب على الحكومة القائمة - بل بالعكس سجلت هذه الاعوام الخمسة عشر أن الوزارات التى كانت تتعاقب على حكم مصر هى التى كانت تتولي استصدار الاوامر الملكية بحل مجالس النواب واحدا بعد الآخر !

وفى يقيني أن ذلك كله يرجع الي أن المادة ٣١ من قانون الانتخابات تؤيد ذوى «العصبيات» من المرشحين وترجح كفتهم على المرشحين الشبان من حملة الشهادات العليا . فهذه المادة تسرد الشروط التى يجب توفرها لمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب كما يأتي:

«أولا — يكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة علي الاقل

ثانيا — ان يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخابات وأن يكون محسنا للقراءة والكتابة

ثالثا — أن لا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين فى الاجازة الحرة

رابعا — ان يرشح نفسه للانتخاب ، وان يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ ماية وخمسين جنيها مصريا تخصص للاعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية اذا عدل عن الترشيح أو اذا لم يحز في الانتخاب عشر الاصوات الصحيحة التى أعطيت على الاقل »

ولا شك أن المخلصين لهذا الوطن قد راعتهم تجربة السماح لاشخاص كل محصولهم العلمي أنهم محسنون للقراءة والكتابة بأن ينوبوا عن الشعب المصرى كله بحكم الدستور وأن يشتركوا في عضوية لجنتين من لجان مجلس النواب ويحضروا جلساتهما لاعداد مشروعات القوانين . ودراسة الموضوعات الفنية البحتة التى الفت تلك اللجان لبحثها ثم ان يشتركوا فى مناقشة المجلس لتقارير اللجان أثناء عرضها لاخذ الرأى !

راعهم أن يتقرر فى تاريخنا النيابى أن نوابا من الذين لا يستطيعون قراءة عنوان خبر فى صحيفة سيارة قد اشتركوا ـ مثلا ـ في مناقشة مشروع قانون عرض علي المجلس بشأن منهج الدراسة فى كلية الطب بجامعة فؤاد الاول وتقسيم مادة « الفسيولوجى » على ثلاثة أعوام بدلا من عامين ! أو مشروع قانون لحفظ حقوق المؤلفين والمخترعين والموسيقيين تنفيذاً للمادة الخاصة بذلك فى القانون المدنى المصرى . أو مشروع بانضمام مصر الي الاتفاقية الدولية الخاصة بذلك .. لقد هال المخلصين لهذا الوطن أن يحدث ذلك ونحن نجتاز الربع الثاني من القرن العشرين

وأن يكون لاصوات أولئك النواب أثر فى اقرار تلك القوانين والاتفاقات الدوليـة . مع أنهم لا يستطيعون أن يفقهوا سـطراً واحدا منها ولا من المذكرات الايضاحية المرفقة بها . ولا من تقارير اللجان التى تلاها « المقررون » عليهم تأييداً لها !

والحل الوحيد هو تعديل المادة ٣١ من قانون الانتخاب تعديلا يقضى بأن يعفى بمقتضاه المرشحون حاملو الشـهادات العليا من شرط التأمين المالى الذي قدرته المادة بمائة وخمسين جنيها وأن يضاف الى عدد الاصوات التى ينالها كل من المرشحين حملة الشهادات العليا ربع عدد الاصوات الصـحيحة التي أعطيت فى الدائرة . وبذلك لا يمكن أن ينال المرشحون من غير المتعلمين شرف النيابة عن الامة إلا إذا تبين بجلاء أن « الدائرة » تـكاد تجمع رغم كل الاعتبارات على انتخابهم

وقد يعترض على هذا التعديل بأنه افتئات على حرية الناخبين في اختيار ممثليهم ! ولـكن الواقع الذي تنطق به تجربة الانتخابات التى أجريت في مصر حتى اليوم أن ذلك « الاختيار » كان دائما « صوريا » وأن أحد عشر فى المائة فقط من مجموع من لهم حق الانتخاب هم الذين يقررون نوابهم مشروعات القوانين فى مجلس النواب

ولا يظن القراء أني أغالي في هذا الرقم فقد قرره الدكتور السيد صبرى مساعد استاذ القانون الدستورى فى كلية الحقوق المصرية بعد دراسة الاحصائية الرسمية للانتخابات فى عهودها المختلفة إذا تضح له ان عدد الاصوات التى اعطيت لمرشحين لم ينجحوا فى الانتخابات والناخبين الذين لم يحضروا لاعطاء اصواتهم بلغ مجموعها تسعة وخمسين في المائة من مجموع عدد أصوات الناخبين الذين لهم حق الانتخاب وبذلك تكون الاصوات الممثلة فى المجلس ٤١ فى المائة من مجموع أصوات الناخبين.

ولمـا كان القـانون يقضي بأن قرارات المجلس تـكون

صحيحة اذا وافق عليها نصف عدد الاعضاء زائداً واحداً فان ٢١ فى المائة من مجموع أصوات الناخبين الذين لهم حق الانتخاب هي التى تصدر قرارات مجلس النواب المصري .

ولما كان قانون الانتخاب يجعل اجتماع المجلس صحيحا بحضور نصف عدد الاعضاء زائداً واحداً فيكون ممثلو ١١ في المائة من مجموع الناخبين هم الذين يمكن أن يقرروا القوانين والميزانيات والاتفاقيات الدولية التى تعرض على المجلس !

فمن ذا الذي يجرؤ على أن يدعي أن مجلس النواب المصرى — وهو بهذه الحالة — يعبر أدق تعبير عن ارادة الشعب المصري الحرة؟!

وأليس من الوطنية — إذن — أن يدقق المشرع المصرى فى حماية ذلك الشعب من أن تعبث بها اعتبارات «العصبيات» العائلية الريفية وأن يرتفع بمستوى مجلس النواب الي حيث يتمكن أعضاؤه من الاضطلاع بواجب العمل لخير ذلك الشعب المسكين. وهو واجب لا يمكن أن يحس به ويقدره إلا المتعلمون الاكفاء.

(١١)

الامن العام فى العهد الجديد

لم يشك واحد من شراح القانون العام فى أن « النظام » ركن رئيسى من الاركان التى تتكون منها الدولة بل أن هـذا الركن ظاهر من التعاريف التقليدية التى تواتر شراح القـانون الاداري على تصدير كتبهم بها ولعل التعريف الدارج هو تعريف بلانتشلى Bluntschli الذي يقول (الدولة جمـاعة مستقلة من الافراد المجتمعين الذين يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وطبقة محكومة) فعنصر « الحـكم » في هذا التعريف يحمل بين طياته معني خضوع الطبقة المحكومة للطبقة الحاكمة كما أن تعريف الرئيس ولسن الذى صدر به كتابه (الدولة) the State أكثر صراحة وجلاء فى التعبـير عن وجوب نهوض النظـام والخضوع للقانون اذ يقول أن الدولة (شعب خاضع للقـانون يقطن أرضا معينة) أما هولاند وهو أحـد كبار شراح القانون الادارى أيضا فيغلو في الاشادة بوجوب ذلك النظام اذ يقـول أن الدولة (جماعة كبيرة من الناس تحتل عادة بقعة معينة من الارض تسود فيها آراءه الغالبية أو ارادة طبقة خاصة بقوة تلك الغالبية أو الطبقة سيادة تسيطر على كل من يخالفها)

والواقع أننا مهما استعرضنا الاراء المختلفة التى تكلمت عن

أغراض الدولة وعن الافق الذي لا ينسني للدول أن تتعداه فاننا لانجد خلافا في أن من واجبات الدولة الدفاع عن حرية الفرد ودرأ الاعتداء عليه وهو المعنى الموجز المقصود من التعبير البوليسي (حفظ الامن والنظام) فلو أننا تغاضينا عن النظرية الفوضوية التي دعا اليها «برودون» والتي تنكر قيام الحكومات والتي لا تجد إلى الآن الا الاستنكار سواء من الوجهة النظرية أو العملية والتي يكفى لاثارة السخرية منها أنها تعتبر «الملكية سرقة !» مع أن الملكيه هى أولي الاشياء التى وضعت القوانين للمحافظة عليها — إذا استبعدنا هذه النظرية لوجدنا أن هنك ثلاث نظريات تتحدث عن أغراض الدولة أولها النظرية (الفردية) التي تنادى بقصر عمل الحكومة فى الدولة على القدر اليسير من الاختصاصات لا يعدو الذود عن حريات الافراد ومنع الاعتداء عليهم كما قلنا وثانيتها النظرية (الاشتراكية) التى تنادى بوجوب زيادة تداخل الحكومة فى جميع الاعمال التى يزاولها الافراد وشل يدهم عنها ثم أخيرا النظرية (المتوسطة) التى تقف حيرى بين الاثنتين

ولقد كان هربرت سبنسر من أكثر دعاة النظرية الاولي تحمسا ونظرة بسيطة الي المبادىء التى دعا اليها فى كتابه

Social State and man versus the state.

تكفى للايمان بان واجب الحكومات الاول هو اقرار الامن والنظام لانه علل قيام الحكومات ونسبه إلي (أثرة الفرد وميله إلي الجريمة. فمن الخطل الادعاء بضرورة وجود الحكومات بشىء عارض يجب أن يندثر بزوال السبب الذى دعا الى وجودها) ولست فى حاجة إلى التدليل على ما في هذا القول من التناقض فالجريمة

لم تخيف من أفق الانسانية بعد ولا ينتظر ان تختـفى وحتي مع التسليم جدلا بنظرية سبنسر فاننا نجـد أنفسنا أمام ضرورة تحتم قيام الحـكومات لدرء اخطار أثرة الفرد وانانيته وايقاف ميله الى الجريمة وهما الامران اللذان اعترف بهما سبنسر أكبر داعيـة من دعاة النظرية الفردية الاولي

أما النظرية الاشتراكية فهي صريحة الصراحة كلهـا فى أن تضع الحـكومة أنفها فى كل شيء وإلا يقتصر ذلك على حفظ الامن والنظام بل يتعداه إلي غيرهما مما يزاوله عادة الافراد

بل أن شراح القانون العام استطاعوا أن يكونوا أكثر ايجازا من ذلك كله عند ما ذكروا « ان النظام هو قيام سلطة يخضع لها المجموع فلو وجدت الاركان الاخرى وانعدم هـذا الركن فلا دولة » ولقد لخص الاستاذ مصطفي بك الصادق هذه الآراء فى كتابه « مباديء القانون الدستوري المصرى والمقارن ص ٢٤ »

والدولة اذ تباشر سلطاتها تستمد تلك السلطات من سيادتهـا فهي تأمر الافراد باسم الوطن وتقضي فينفذ قضاؤها ولو أدى ذلك الي استعمال القوة. ولقـد اعتاد الناس فى فترات الانتقال بين الحكم المطلق والحكم الديموقراطى ان يكثروا من الثرثرة عن حقوق الافراد وهى الحقوق التى أعلنتها الثورة الفرنسية والتى عرفت باسم (اعلان حقوق الانسان) والتى تصدر بها عادة الدساتير فى كل أمة ويسهب شراح القوانين الدستورية فى التعليق عليها واعطائها مسحة توهم رجل الشارع ان عمله فى الحيـاة أصبح مقتصرا على أن يطالب بحق دون أن يحس بواجب او بديهى أن كل حق فى الوجود يجب أن يقابله واجب على ذي الحق. وكما يتحدث القانون الدستورى

في أمة ما عن حق الفرد يتحدث القانون الاداري فيها عن حق الحكومة وواجب الفرد نحوها

ولكن أشار العلامة برجز Purges الي ذلك الحق فذكر انه « السلطة المطلقة التي لاحد لها على كل فرد وجماعة وقد توصف السلطة بأنها اسمية أو فعلية فالسلطة الاسمية هي تلك السلطة الوهمية التى يتمتع بها أصحاب التيجان فتصدر الاحكام باسمهم بغير أن يسمح لهم بالتدخل تدخلا فعليا فى تسيير الامور اذ الذين يتمتعون بالسلطة الفعلية أشخاص آخرون »

ومن ذلك يتضح انه سواء كانت تلك السلطة يباشرها ملك مستبد أو ملك ديموقراطي يباشر سلطانه بواسطة حكومته فان هناك حقا لذوى السلطة فى أن يفرضوا ارادتهم على الطبقة المحكومة وان على هذه الطبقة احترام تلك الارادة .

ولا شك ان أكثر ما افسد عقلية الجمهور في مصر هي الثرثرة المستمرة والطنطنة حول حقوق الافراد وقوة الرأي العام ووجوب خضوع الحكومة لهذه القوة دون تفسير هذه النظريات تفسيراً علميا هادئا ودون اقترانها على الدوام عند عرضها بما يقابلها من وجوب خضوع هذا الجمهور للحكومة عند مباشرتها لسلطاتها الشرعية بل يخيل الي أن الكثيرين ممن تصدوا لتزعم الحملات الصحفية على الحكومات المتعاقبة منذ اعلان الدستور فى مصر عام ١٩٢٣ كانوا منقادين — دون ان يحسوا — الي الاخذ بنظرية بالية من النظريات التي عفا عليها الفقه الاداري الحديث وهى نظرية جان جاك روسو المعروفة باسم العقد الاجتماعي

LeContrat Social

فهذه النظرية التي أصبحت لا تعـدو أن تكون حفرية قديمة من حفريات ذلك الفقه كانت تتوهم بأن سيادة الدولة وسلطـانها للارادة العامة Volonte Generale أي لمجمـوع الشعب ولجمهور الناخبين ولـكن هذه النظرية انهارت على أثر الحمـلات المتوالية التى كان قوامها بأن السيادة يجب أن تكون لشخص معين أو لجماعة معينة تدين لها غالبية الشعب بالطاعة ولا تدين هى لشخص أو لجماعة أعلي منها كما ذكر العلامة أوستن Austin

ولقد تعرض الدكـتور محمد عبـد الله العربي فى كتابه (تعريف القانون الادارى ص ٨) إلي تلك التفرقة بين القانونين الدستورى والادارى وذكر «ان كلاهما يحدد علاقات الدولة بأفراد الرعية غير أن هذا التحديد يختلف للغاية في كل منهما. فالدستور يعني على الاخص بتبيان حقوق الافراد والاداري يوجـه أكثر اهتمامه إلي تبيان الاختصاصات الحـكومية وأثرها فى تقييد حرية الافراد ولذا قالوا أن القانون الدستوري يقرر حقـوقا والاداري يفرض واجبات »

والمظهر الهام لمباشرة الدولة لسلطانهـا هو الفصل بين تلك السلطات ولا شك أن أكثر السلطات اتصالا بالشعب هي السلطة التنفيذية التى يمثلها أثناء تنفيذها لمختلف القوانين واللوائح رجل البوليس. فهذا الرجل مكلف بطبيعة عمله بأن يمنع الجريمـة قبل وقوعها اذ يباشر اختصاص (البوليس المانع) وهو في مصر يباشر وظيفة أخرى وهي وظيفة البوليس القضائي اذ يحقق مع الخارجين علي القـانون

ومما يدعو إلي الالم الشديد أن الظروف كلهـا أجتمعت على

وضع سد منيع بين رجل البوليس ورجل الشارع في مصر . سد من الكراهية والشماتة والتحدى فانهار المثل الاعلى الذى كان واجبا أن يسود العلاقة بينهما وهو قيام نوع من الصداقة توحى الى رجل البوليس بأنه اذ يؤدي وظيفته في منع الجريمة لا يرضى شهوة خاصة فى التنكيل بمتهم معين وانما يدفع خطرا عاما عن المجموع الذى يعيش ذلك المتهم الشارع في جريمته بينه واذ يقبض عليه بعد اتمام جريمته ويجرى حكم القانون فيه انما ينفذ ذلك القانون دون أن تكون للشماتة أثر أثناء ادائه لذلك العمل

واذا نحن رجعنا إلى العلة الحقيقية فى قيام ذلك السد المقيت بين رجل البوليس ورجل الشارع لوجدنا أنها علة نفسية (سيكلوجيه) فرجل البوليس الحالى فى مصر اذا كان جنديا عاديا يختار من طبقة تعتبر من أحط الطبقات المصرية. ولقد ذكر اللورد كرومر فى صفحة ٥٠ من تقريره عن عام ١٩٠٤ «ان افقر أفراد الشعب هم الذين لا يستطيعون دفع البدل وهو عشرون جنيها وعلى ذلك فوظائف البوليس فى الارياف يشغلها أفراد من أحط أفراد الشعب وهؤلاء يطلب منهم تنفيذ القانون وأن يعيشوا هم وأفراد اسرتهم براتب شهرى قدره جنيه واحد» ولا شك أن هذه حقيقة مؤلمة فمظهر السلطة التنفيذية هو ذلك الرجل ذو الازرار اللامعة الذى يقف أثناء النهار والليل يمثل هيبة القانون وينفذ أوامر رؤسائه. وهو رجل مغبون ساخط على حياته متبرم بها يريد أن يفرج كربته بالسخط على الناس والتنكيل بهم ليحقق حالة من حالات (التعويض) Compensation التى تحدث عنها فرويد أثناء شرح نظريته عن علم النفس الحديث واذا كان ضابطا فهو

الآخر يحيا أثناء عمله في القسم حيـاة عسكرية تخضعه لنوع من الرئاسة الصارمة التي تتحكم فى طريقة مشيته وفى أسلوب حديثه واحيانا في حياته الخـاصة ولذا لايكاد يتبين من نفسه السيطرة على أفراد الشعب حتى يحقق تلك الحالة نفسها من الحالات النفسية الحادة وهي حالة « التعويض » تعويض الغبن والذلة تجاه رؤسائه باذلال من يقع تحت يده ممن لا يملـكون حولا ولا طولا!

ولقد كانت هذه الحالة اكثر وضوحا قبل ادخال التعديل الاخير على نظام قبول الطلبة بمدرسة البوليس واشتراط الحصول على شهادة البكالوريا لأن الطلبة ما كانوا ليقبلوا الاندماج فى تلك المدرسة إلا بعد يأسهم من متابعة دراساتهم العليا وكانو يتخرجون بعد بضعة أشـهر يقضونها فى تلك المدرسـة فيقبلون على حياتهم البوليسية وفى عقولهم الباطنة Inconscient mind نوع من التمرد على الظروف التي أتاحت لغيرهم من زملائهم تربع مراكز النيابة والقضاء والاشتغال بالطب أو المحاماة أو الهندسة ووضعهم هم فى ذلك العمل المرهق المتشابه ذى المرتب الضئيل والذى تتحكم فيه رئاسة عسكرية عاتية وسرعان ما يظهر أثر ما يوحي به ذلك العقل الباطن أثناء مباشرتهم لعلاقاتهم اليوميـة مع افراد الشعب ولا يكون هـذا الاثر عادة إلا ستر الشـعور بالنقص Inferiority complex بالتظـاهر بالقوة والبطش أمام الافراد الذين يتصلون بهم يوميا اتصال متهم بمحقق والدليل على صحة ما اذهب اليه أنه بينما نجـد الشكوى عامة من معاملة رجال البوليس للافراد لا نجد لهذه الشكوى اثرا بالنسبة لمعاملة أعضاء

النيابة لاولئك الافراد. فأعضاء النيابة لا يعانون ذلك الشعور بالنقص، وهم بعد ليسوا فى حاجة الي تحقيق تلك الحالة من حالات « التعويض » لان الرئاسة فى النيابة رئاسة أقدمية وطول مران في العمل التحقيقي وعضو النيابة مهما صغر شأنه لا تمتهن كرامته ولا يعامل من أكبر رؤسائه إلا معاملة الند للند ولقد جرى العمل على أن يلقب عضو النيابة بمجرد بدئه العمل بلقب « البيكوية » وهم مطمئنون تمام الاطمئنان الي مستقبلهم والى الضمانات التي تحيطهم اثناء ادائهم لعملهم اداء حرا

فاذا عدنا إلي الاحساس الذى يختلج فى صدر الفرد فى مصر عندما تحتم عليه الظروف أن يدخل الي قسم من أقسام البوليس لوجدنا أن ذلك الاحساس لا يعدو ان يكون خوفه مما سوف يحدث له داخل القسم وهذا الاحساس يشتد أحيانا إلي حد الرهبة وقد يصل الامر ببعض المجني عليهم الي تفضيل التنازل عن شكواهم خشية أن يلحقهم اذى اذا تقدموا الى البوليس بشكوى! والفكر السائد ان لرجل البوليس في مصر الحق المطلق فى حبس المتهمين حبسا احتياطيا علي ذمة التحقيق في قضاياهم الي حين ارسالهم للنيابة! ولقد ساعد علي رواج هذه الفكرة أن الكثيرين من رجال البوليس يقدمون عليها دون أن يجدوا رادعا يردعهم مع أن اجماع شراح قانون تحقيق الجنايات على أن مأمورى الضبطية القانونية لا يملكون سلطة الحبس الاحتياطي ولقد ذكر الاستاذ أحمد نشأت بك فى صفحة ٩٦ من شرح قانون تحقيق الجنايات فقره ٥٩ (أن مأمور الضبطية القضائية فى جميع الاحوال في القضايا المركزية وفى حالة

لانتداب من النيابة وفي حالة التلبس لا يملك الحبس الاحتياطي وانما حقه قاصر على القبض لا أكثر فاذا رأي أن قضية ما لظروفها الخاصة تستحق أن يصدر فيها أمر بحبس المتهم احياطيا يجب عليه أن يرفع الأمر الى النيابة)

ولكن رجال البوليس للتحايل على هذه الضمانة التى وضعها القانون لحماية حريات الافراد لجأوا إلي طريقة أصبحت تقليدية وهى طريقة وضع المتهمين في فناء المركز أو قسم البوليس الذى يعرف في الاصطلاح البوليسى باسم «الحجز» ولقد أصبح هذا «الحجز» شبحا مخيفا يرهبه الافراد لانه غير خاضع للسلطة التي تمنحها القانون لاعضاء النيابة فى التفتيش على السجون المركزية فليس له دفتر خاص تقيد فيه اسماء المسجونين حتي يمكن لعضو النيابة المفتش أن يشرف على استقامة الاجراءات التى اتخذت فى الزج بأولئك الافراد الي السجن وأن يتبين تاريخ وضعهم فيه والتاريخ الذى يجب أن ينتهى عنده أمد اقامتهم به ومما يدعو الى الاسف الشديد أن شكاوى كثيرة قدمت بشأن وضع أفراد داخل الحجز وتركهم أياما طويلة وحققت بواسطة بعض أعضاء النيابة فلم ينته التحقيق فيها الى نتيجة حرصا على الرغبة فى عدم اثارة حادث incident بين وزارتي الداخلية والحقانية!

السر اذن فى ذلك السد الذى يقوم بين رجل البوليس فى مصر وبين الافراد هو الشعور بأن رجل البوليس لا يعتمد على القانون وحده فى معاملتهم وإنما يفتات على ذلك القانون ويتعدي حدوده والعلاج الوحيد هو ايجاد نوع من رجال البوليس يفهمون حقيقة رسالتهم فهما منطقيا سليما وايجاد هذا النوع كما يقول اللورد كرومر فى صفحة

٨٠ من تقريره عن عام ١٩٠٦ أمر (من أصعب الامور وأشدها تعقيدا لمن ينشد الاصلاح في مصر .. ففيما يتعلق بالاخلاق والطبائع لا يمكن أن نتوقع من رجل البوليس المصرى أن يكون في مستواه أرقى من مستوى البيئة التي نشأ فيها)

ونعل خير تعبير عن عمل البوليس وحدود هذا العمل هو ما ذكره هوريو Hauriou في صفحة ٤٤٥ من كتابه (موجز القانون الادارى)

Precis dn droit administratif

(ان اضطرابات الامن العام عرض يقود البوليس الى العمل كما تقوم الحمى بقيادة الطبيب . والبوليس كالطب يستخدم كل الطرق التى تؤدى فقط الي اختفاء تلك الاعراض) وقد عقب هوريو على ذلك بان البوليس ليس من شأنه أن يتغلغل فيما هو اكثر من ذلك أذ يجب أن يقف عمله عند حد ازالة الاعراض التى تشكو منها بلدة ما ويكون مظهر هذه الشكوى اختلال في حالة الامن العام

واقد اقترحت اللجنة التي سبق أن تألفت فى وزارة الداخلية باسم « لجنة إصلاح الامن العام » تقسيم البوليس المصرى الى ثلاثة قسام وهي

(١) البوليس القضائى الذى يتولي التحقيق فى جرائم القانون العام التى يرتكبها الافراد وقد أوصت اللجنة بوجوب اختيار افراده من حملة ليسانس الحقوق لكي يكون هذا النوع مطمئنا الى كفاءته الشخصية أثناء مباشرته لعمله وفي تحقيق هذا الاقتراح انتفاء للعلة النفسية التى سبق أن أشرت اليها وهى علة شعور رجل البوليس الحالى بالنقص . نقص مرتبته الاجتماعية ونقص درجته الثقافية

(٢) البوليس النظامي وقد أوصت اللجنة باختياره من خريجى مدرسة

الحربيــة وهو البوليس الذى يقوم (بالدوريات) والذى يؤدى الجانب العسكري من عمل مركز البوليس أو (القسم) واختياره من هذه الطبقة لن يثير رهبة الافراد لان اتصاله بهم سوف يقتصر على المحافظة عليهم من الاذي والاعتداء وسوف يغذى طمأنينتهم إلى أن مصيرهم عند ارتـكابهم ما يخالف القانون الى رجال توفروا على دراسة القانون الذى كان ولا يزال وسوف يكون ابدا فكرة « مدنية » انسانية ساميـة لا أثر للعسكرية فيها « ٣ » البوليس (البلدى) وهو البوليس الذي يقوم أفراده بتنفيذ اللوائح الخاصة بالمجالس البلدية والمحلية والقروية وليس لهـذا النوع الثالث أهمية خاصة فى هذا البحث لان الجرائم التي يرتكبها الافراد عادة والتى ينتظر أن تقع فى اختصاص هذا البوليس تعتبر من المخالفات البسيطة التي لا يجوز فيها القبض ولا الحبس الاحتياطي

أما فيما يختص بضمان مستقبل رجال البوليس القضائى الذى يهمنا فى هذا البحث غاية الاهمية — وهو أمر له خطورته في حالة اداء ذلك البوليس لعمله . فقد تعرض لهم تقرير تلك اللجنة ايضا اذ أفسح الطريق أمام رجال البوليس القضـائى الا كفاء لكي يختار منهم النائب العام من يشغل وظائف أعضاء النيابة . هذا فيما يختص بايجاد نوع جـديد من رجال البوليس تتوفر فيه الثقافة القانونية الـكافية والضمانة الخلقيــة التي تؤيدها بيئة الاسرة التي تمكنت مواردها المالية من الانفاق على ابنها حتي اتم كل مراحل دراسته والاطمئنان الشخصي الى مساواته الفكرية والاجتماعيـة بغـيره من ارقى الطبقات المصرية

أما فيما يختص بشعور الافراد نحو رجل البوليس فانه سوف يتغير ولا شـك بحلول الطبقـة المنشودة من رجال البوليس محل

الطبقة الحالية وتغير الاوضاع التعسفية التى اعتادت الطبقة القديمة السير عليها فى معاملة الافراد ولكننى يجب أن أضيف الى أن التربية الحالية فى مصر لا تمهد لايجاد الفرد الذى يحترم القانون لانه واجب الاحترام وهذا راجع ولاشك الي نقص جوهرى في برامج الدراسة بمدارسنا فهذه البرامج خالية من (التربية الوطنية) وهى مادة جوهرية يقوم عليها النظام البيداجوجى فى أرقي الامم المتمدينة وقد عرفت فى انجلترا باسم Citizenship وفى فرنسا باسم Inst-uction Civique

وكانت قد ادخلت الى نظام التعليم المصرى منذ بضعة أعوام ثم الغيت ثم ترددت بين الابقاء والالغاء ولكن الواقع المؤلم أن الكتب التي وضعت فيها باللغة العربية لم تف بتحقيق الغرض السامى المنشود منها فالواجب التوافر على وضع عدد من الكتب فى التربية الوطنية يظهر للطلبة فى مختلف السنوات الدراسية بطريقة سهلة (Vulgarise) حق السلطة التنفيذية ممثلة في رجل البوليس فى تطبيق القانون على الكبير والصغير ومدي هذا الحق وحق الفرد فى الشكوى من الاجراءات التى تتخذ ضده أمام الجهات المختصة بنظر تلك الشكوي كما يجب تنظيم محاضرات عامة يقوم بها نفر من القانونيين الشبان يشرحون على العمال والفلاحين والذين لا تمكنهم ظروفهم من استيعاب المواد القانونية الجافة حقوق البوليس فى اتخاذ اجراءاته عند مخالفة الافراد لواجباتهم أو ارتكابهم الجرائم المختلفة التي يعاقب عليها القانون العام فهذا النوع من الشرح الدارج لمواد القانون تؤديه في فرنسا كتب خاصة هي الكتب المعروفة باسم القانون الدارج Droit usuel ولكن انتشار الامية فى مصر يجعل طبع مثل هذه الكتب عديم الفائدة..

ولا يمكنني أن أختم هذا البحث قبل أن أذكر عاملا جوهريا من العوامل التي يجب العمل على ايجادها لتوطيد أواصر الصداقة بين رجال البوليس والافراد فى مصر لان الصداقة لا تكون إلا بين طرفين متعادلين فى الحقوق فكما يجوز لرجل البوليس أن يقبض على الفرد اذا ضبط متلبسا بجريمة وأن يستصدر من النيابة امرا بحبسه احتياطيا وأن ينذره متشرداً أو مشبوها يجب أن يجاز للفرد أن يعترض على ذلك أمام هيئة تسمع اعتراضه وتنتصف له اذا كان هناك محل للانتصاف وهذه الهيئة ولا شك هى القضاء والقضاة فى النظام الحالي وطبقا للمادة ١٢٤ من الدستور (مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التداخل فى القضايا) وهم يحكمون ولا شك بوحي ضمائرهم ولكنهم معرضون عند هبوب العواصف السياسية التي تدع لرجال البوليس مجالا للتعسف فى اجراءات القبض والحبس الاحتياطي وعند اصدار احكام لا توافق هوى السلطة التنفيذية التى يعمل رجال البوليس عادة بوحى منها — معرضون لقرارات النقل الي جهات بغيضة أو الاحالة إلي المعاش وقد ظلت المادة ١٢٧ من الدستور التى تنص على (عدم جواز عزل القضاء أو نقلهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون) مشلولة ومعرضة التوازن الواجب بين رجل البوليس ورجل الشارع للاضطراب الي أن صدر القانون الاخير الخاص بضمان ذلك الاستقلال الى حد ما وفى يقيني أن هذا القانون خطوة موفقة نحو خلق جو من التفاهم الصالح بين رجال البوليس المصرى والافراد لان الطرفين سيعلمان عندما تقضى الظروف بالتقائهما أن هناك حكما لن تكون لغير كلمة القانون والقانون وحده سلطة عليه ولن يخشي اذا قال هذه الكلمة

ان يحل به مكروه ولقد أشار الدكتور العربى فى صفحة ١٤ من رسالته عن (الضمانات الدستورية) إلي كلمة العلامة جاكلان Gacquelin أستاذ القانون العام بجامعة باريس الرائعة (أن عدم جواز عزل القضاة شرط لاستقلال القضاء واستقلال القضاء علامة وجود سلطة منفصلة مستقلة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية)

(١٢)

لا مبرر للبطء فى وضع برنامج الاصلاح الشامل وتنفيذه

أمثلة حية

ولن استطيع — هنا — أن أحصر الأمثلة التى تؤيد هـذا الذى تقدمت به الى القراء ، ولـكنني اقتصر على بضع أمثلة حية ناطقة فطلبة الحقوق يدرسون فى معهدهم أن أساس النظم القضائية فى الدول المتمدنة هو (توحيد) الهيئـات المختصة بالفصل بين الناس . وأن نظامنا القضائى المصرى هو مثال مفزع للشذوذ فهناك محاكم أهلية . ومجالس حسبية . ومحاكم شرعية ومحـاكم مختلطة ومجالس ملية وبطركخانات . و (مجالس عرب) ومحاكم حدود. ومحاكم قنصلية وأن مصالح المصريين تتعرض أحيانا لخطر هذا النظام القضائى الشاذ . ولـكن خريجي الحقوق يغادرون معهدهم بعد ذلك فيجدون مصر فريسة ذلك التعدد العجيب بين جهاتها القضائية . تماما كما كانت منذ أكثر من خمسين عاما. وهم يتساءلون (لم تبقي المحاكم الشرعية . والمحاكم الحسبية وفى مصر محاكم أهلية يتولي الحـكم فيها قضاة درسوا الشريعة الاسـلامية علي أيدى أساتذة كانوا فخر الفقه الاسلامى . وقد تولوا من قبل أرفع مناصب القضاء الشرعي ؟)

يتساءلون عن سبب الابقاء على هـذا الشذوذ القضائي ولكنهم سرعان ما يجيبون أنفسهم ، فهم يعلمون أن الغاء المجالس الملية . والبطركخانات وهي محاكم الاحوال الشخصية لغير المسلمين يجب — عدلا — أن يسبقه الغاء محاكم الاحوال الشخصية للمسلمين . وهم الغالبية العظمى لهذا الشعب . والغاء المحاكم الشرعية خطوة واجبة . بل هي أولي الخطى لتنفيذ برنامج الاصلاح القضائى . ولكن هـذا الاصلاح لن يرضى عنه رجال تلك المحاكم . ورجال الدين عموما . ووزراء العهود الماضية — كما قلت — لم يتعودوا مصارحة الجماهير ببرامج الاصلاح والتعهد بتذليل العقبات التي تعترض تنفيذها لأنهم لم يهضموا بعد فكرة أن الحكم هو فن الكفاح الرهيب فى سبيل برامج معينة !

ومع ذلك فالجيل الجديد من القانونيين الشبان يتزايد عاما بعد عام وهم جميعا لا يشكون لحظة واحدة فى أن الابقاء على ذلك النظام القضائي الشاذ انما سببه أن المهيمنين على مصير هذا الشعب تعوزهم الجرأة الكافية لمواجهة غضب طائفة معينة ليس من مصلحتها تحقيق الاصلاح المنشود واظهار مصر بمظهر الامة التى تعيش فى القرن العشرين بنظام قضائي عصري

ولا تزال مصر تعاني ذلك الشذوذ ولا تزال المحاكم الشرعية تباشر سلطتها بواسطة قضاة تلقوا ثقافة ذات لون خاص له قدره وله احترامه . ولكن لاصلة بينه وبين اللون الذي يصبغ الثقافة القانونية المقارنة التى تدرس في كلية الحقوق والتى اختارتها مصر فنقلت عنها كافة قوانينها الأخرى المترجمة ترجمة حرفيه عن مجموعة (قوانين نابوليون) والتي طبقت ولا تزال تطبق فى المحاكم الاهلية

من أسوان إلى الاسكندريه مع أن تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص البديهية لو الغيت محاكم الاحوال الشخصية وانتقل اختصاصها إلى محاكم القانون العام وهي المحاكم الاهلية — سيمكن كل من في مصر من التمتع بنظام قضائي عصري يقضي في مسائل الاحوال الشخصية لكل شخص طبقا لديانته.

تنفيذ هذا الاصلاح الضروري أذن لامساس فيه بالدين لأن الدين ستحترم أحكامه عند تطبيق مواد الاحوال الشخصية على المسلمين. ولكن وزراء العهود الماضية كانت تعوزهم الجرأة لمواجهة الناس بهذه الحقائق وفتح أعينهم على أن مصر تتناقض مع نفسها اذ تبقي على نظام تعدد الهيئات القضائية بعد أن تشعبت صلاتها باوروبا ونقلت عنها وعاش فيها مئات الآلاف من الاوروبيين وأصبح لايفصلها عن الشواطىء الاوروبية الا بضع ساعات

نظام اداري مشاغب!

ومثل آخر يدل على أننا نعترف اعترافا صريحا بأوجه نقص معينة. بل — بتعبير أدق — بأوجه فوضى معينة. ونكاد نضع أصابعنا عليها فاذا أتيح للبعض منا أن يتولى الحكم وأن يجمع بين يديه سلطة تنفيذ الاصلاح تباطأ حتى يلفظه مقعد الحكم! هذا المثل هو نظامنا الادارى الذى يسرى كالشرايين في جسم الشعب والذى له أوثق الصلة بكرامة الملايين من المصريين. ومصالحهم. وحقوقهم. وواجباتهم.

هذا النظام الذى يقوم على الخلط بين البوليسين القضائي والنظامي. والذي يتمثل فى تقسيم القطر إلى مراكز بوليس.

تر أس كلا منها « مأمور » مدني . يحس بأن له سلطة الرئاسة على ضباط المركز ورؤساء نقط البوليس التابعة له لانه مسؤول عن الامن العام في دائرته ولكن هذه السلطة لا يعترف له بها « معاون البوليس » العسكرى لانه بحكم « عسكريته » يستأثر بسلطة الرئاسة (النظامية) على الضباط ورؤساء نقط البوليس من « صف الضباط » . وقد يصل هذا النزاع إلى حد التشاجر . بل أن التجربة المرة الاليمة قد أثبتت فى أكثر من مرة أن الأمن العام قد ذهب ضحية ذلك الشجار بين المأمور المدنى ورئيس المركز من جانب ومعاون البوليس العسكرى رئيس القوة النظامية التى فى المركز من جانب آخر

وليت فوضى هذا النظام قد وقفت عند هذا الحد . . بل أنها تعدته الي الصلة التى بين ذلك المأمور كمشرف على الوحدة الادارية ومسؤول عن الامن العام فى دائرته وبين وكيل النيابة الذي يعطيه القانون حق رئاسة (الضبطية القضائية) فان الغالبية العظمى من مراكز القطر المصرى تشهد صراعا أليما بين ذينك الموظفين اللذين يتبعان وزارتين مختلفتين . ورئاستين مختلفتين . وينتميان إلي ثقافتين مختلفتين ويتأثران باعتبارات مختلفة وهما فى الراجح من جيلين مختلفين . وعمرين مختلفين . ومع ذلك فالمفروض أنهما يعملان على تحقيق غرض واحد هو اقرار الامن العام فى دائرة معينة من دوائر هذا القطر !

وأساتذة القانون فى كلية الحقوق أثناء القاء محاضراتهم يسخرون من فوضى هذا النظام الذي يوحى — بطبيعته — بالشغب بين العناصر المكونة له . ويسردون النوادر التى تدلل على فساده . والتى تضعف هيبة الحكومة أمام الاهالى وهم يشاهدون

تفاصيل الخلاف العتيد بين المأمور ووكيل النيابة !

واصلاح هذا النظام هين ميسور . بل أن لجانا عديدة ألفت ومثلت فيها كل العناصر اللازمة قد أشارت بوجوب الغائه والفصل بين البوليس القضائي الذي يتولى التحقيق فى الجرائم والذى يجب أن يتبع النيابة ، وأن ينال نفس التعليم الذى ناله أعضاؤها وأن تمهد له سبل الترقي فيها . وبين البوليس النظامى الذى يجب أن تقتصر مهمته على الناحية العسكرية .

وفى تطبيق هـذا الاصلاح تفريج لأزمة حادة . هي أزمة خريجي الحقوق المتعطلين . وفيه طمأنينة للأجانب الذين أصبحت قضاياهم تحقق بواسطة البوليس المصرى . وفيه سمو بمستوى الادارة المصرية . . ولـكن . .

ولـكن الاصـلاح لم يتم بعد لان اتمـامه يستدعى اغضاب طائفة أخري هي طائفة رجال الادارة الذين ترقوا فى سلـكها بحكم الزمن دون أن ينالوا ثقافة ما . ودون أن يعدوا الاعداد العلمي الذى يجعلهم جديرين بالمهمه الدقيقة الموكولة اليهم .

(١٣)

حدود مصر الطبيعية يجب أن نفكر

منذ اليوم في استعادتها

والآن نعرض لواجب دقيق خطير من الواجبات التي يجب أن يضطلع بها البرنامج الشاب الجديد. وهو واجب خلق روح اعتزاز بمجد مصر. وإيمان بعظمتها واطمئنان إلى قوتها. والعمل على أن تسرى هذه الروح في شرايين الجيل الجديد من شباننا مع دمائهم المتدفقة الحارة.

وهذا الواجب — كما لا يخفى — قد اضطلعت به الأحزاب الفتية التي نشأت في ألمانيا وإيطاليا. وعمدت إلى أنواع الدعاية المختلفة لكي تلهب حماسة الجماهير. وتزين في أخيلتها روعة ماضيها المشرف المجيد وانتهت إلى اقناع تلك الجماهير بأن انقضاء عشرات الأعوام بل مئاتها على هضم حقوقها لا يعنى التسليم بالأمر الواقع. والاعتراف بالحق المهضوم. والسكوت عن المطالبة به وأخذت وزارات الدعاية التي خلقتها تلك النظم السياسية الجديدة التي تمخضت عنها خيبة الديموقراطية بعد الحرب العظمي تستعين بمنطق الاعتبارات الجغرافية والتاريخية، ونداء الدم المهدور من أجل مناطق معينة سلخت منذ أجيال عديدة ووحدة اللغة أو الدين أو اللون أو العادات أو تناسق الميول. واتساق التفكير حتى انتهت أو كادت إلي الفوز بما كان يخيل البعض انه حلم خيالي.

أو خرافة قصصية أو نوع من «البلف» السياسى أو الدجل الشعبي الرخيص !

هذا في ألمانيا التى مزقت معاهدة فرساى مادة بعد أخرى . وهى المعاهدة التي اشتركت فى التوقيع عليها كل دول العالم الكبرى والصغرى والتى كان يخيل لمؤرخى بعد الحرب أنها «صك تاريخي» خالد لا سبيل إلي تعديله فبدأ هتلر يحشد جيوشه فى وادى الرين مخالفا شرطا جوهريا من شروط تلك المعاهدة . ثم ضم النمسا وضم أغنى وأهم أجزاء تشيكوسلوفاكيا . وهو لا يزال يرنو إلي ضم الأجزاء التى يتكلم أهلها اللغة الألمانية فى سويسرة ورومانيا والروسيا وبولونيا لكى يحقق حلم «الريخ» القديم فى التسيطر على العالم .

وبدأ موسولينى بأعداد الشعب الايطالى الذى كانت قد انحطت حالته المعنوية بعد الحرب إلى درجة التردى فأصبح رجاله موصومين بأنهم اخصائيون في أن يعيشوا عالة على النساء . واعتاد مؤلفو المسرحيات الهزلية فى باريس ولندن أن يضفوا الجنسية الايطالية على كل «جيجولو» أو خادم فندق أو معلم رقص — بدأ موسولينى باعداد ذلك الشعب المتردى - المترهل . الذليل لتلقي فكرة المجد فأخذ يذكره بماضى الامبراطورية الرومانية وفتوحات روما القديمة ومجد «يوليوس قيصر» . وهو — كما يرى القارىء — ماض بعيد . ولكنه استطاع بعد زمن وجيز أن يصل الى الهاب حماسة الجماهير . ووفق فى أن يجمع من «أوباش» نابولي ومتشردى جنوا وعاطلي روما جيشا مدربا يملأه الايمان بمجد ايطاليا القديم ويداعبه خيال ذهبي فى استعادته . وهو الجيش الذي ثأر لآباء جنوده في

معركة «عدوه» واكتسح امبراطورية هيلاسلاسى ورفع العلم الايطالى على أديس أبابا

ولم يقنع موسولينى بذلك بل بدأ بعد ذلك توا في تحريض النواب الايطاليين لكي يطالبو بجزيرة «كورسيكا» الفرنسية . بل بما هو أكثر من ذلك . بالمطالبة بمستعمرة «تونس» الفرنسية . بل بما هو أبعث على الدهشة بمقاطعتي «نيس» و «السافوا العليا» الفرنسيتين الصميمتين ولم يتردد في أن يحرك دعاته لانشاء محطات (الراديو) السرية فى قلب (كورسيكا) وهي المحطات التى أزعجت فرنسا بما أخذت تذيعه من الدعاية لايطاليا والاشادة بصلات الدم واللغة والروح التى تربط (الكورسيكيين) بها وتشويه سمعة الحكم الفرنسى

* * *

ولكننا فى مصر على العكس من ذلك قد اعتدنا أن نزهو فى مجالسنا الخاصة بترديد أوجه النقص والضعف فى قوتنا الحربية وأن نعمد إلى (التريقه) على ماضينا وأن نقحم الهزل فى سرد أروع مواقف البطولة المصرية . وأنا لا أغلو عندما أقرر هذه الحقيقة الفاضحة المؤلمة التي تعود إلى تسيطر روح الاحتلال في نفوس قادة الجيل الماضي وأضرب على ذلك مثلا بأنى سمعت رجلا يشغل مركزاً قضائيا خطيراً يبدى دهشته من زيادة اعتمادات الدفاع الوطني ويصرح بأنه لا يرى الا أن تقتصر مهمة الجيش المصرى على (العرض) في الحفلات العامة ولم يتورع عن ان يستخدم فعلا اثناء حديثه الكلمة الفرنسية التى تعبر عن العرض للزينة Parade. كما سمعت من رجل آخر شغل منصب وكالة وزارة

من وزاراتنا الهامة أنه لا يفهم كيف تلقى مصر أموالهـا إلى البحر بانشاء أسطول معانها لم تكن في يوم من الأيام دولة بحرية وأسطولها مهما انفقت عليه لا يستطيع أن يقوى على مقاومة أضعف أساطيـل أتفه دول البحر الأبيض المتوسط!

هؤلاء المصريون مخبولون فى تقديرهم الوطني .. انهم يتكلمون بأعصاب مريضـة وشرايين متهـدلة ودماء فاقعـة باردة ونفوس مسممة !

انهم يعيشون على هامش الحياة الدولية . ولا يريدون لمصر أن يكون لها دور ايجابى فى سياسة العالم .

ولـكن الواقع غير ذلك .. الواقـع أن المصريين هم أول شعب فى العالم يستطيع ان يفخر لا بماضى الفراعنـة البعيد ولا بماضي العرب القريب . ولكن بالامس القريب الأمس الذي شهد بطولة الجنود من الفلاحين المصريين الذين لا نزال أبناؤهم على قيد الحياة والذين لا تزال المتاحف الحربية فى مصر محتفظة بالاسلحة التى حملتها أكتافهم التى تضرجت بدمائهم في ساحات الشرف

وهواة « التريقـة » على بطولة المصريين يدعون ان هذا الشعب المصري قد قبل الغزاة المستعمرين من كل جنس ودين ولون ولكن التاريخ يصرخ فى وجوههم بكذب هذه الفرية .. التاريخ القريب .. تاريخ الأمس

(١) أولا أن جيش نابليون الذى دوخ العالم قد ذاق المرمن بطولة الشعب المصرى وقوة مقـاومته للمستعمرين الفرنسيـين فى أوائل القرن التاسع عشر أى في عام ١٨٠٠ فقـد استطاع السيـد المحروقي المصرى الصميم وكبير تجار القـاهرة فى ذلك الوقت . مع السيد عمر مكرم . المصرى الصميم . ونقيب الاشراف أن يستثيرا

غضب أهل القاهرة فى ذلك العام على جيش كليبر الذي خلفه نابليون قائدا علي القوات الفرنسية . وشهدت القاهرة عامئذ اتحاداً وثيقا رائعا بين المسلمين والاقباط فى مقاومة الجيش المغتصب وظهر اسم جرجس الجوهرى وفلتيـــوس .وملطى بين زعمـاء الثورة على الفرنسيين . وبلغت مقاومة المصريين الى حد أن جيش الفرنسيين المدرب . الحديث اضطر أن يضرب حول القاهرة حصـاراً دام شهراً كاملا دون أن يستطيع الدخول اليها . ثم انتهي بقتل القائد كليبر انتقاما من تنكيله بالمصريين . ومع ذلك فان أسماء السيد المحروقي والسيد عمر مكرم وجرجس الجوهري وملطى لم تكتب بحروف من نور فى دور العـلم المصرية . لم تنصب لهم التماثيـل فى ميادين القاهرة ولم تلقن تفاصيل بطولة جهادهم الوطنى فى كتب « التربيـة الوطنية » لصغار الطلبة مع أن أبنـاء هؤلاء الزعماء المجاهدين وأحفادهم لا يزالون أحياء يعيشون بيننا

٢) وشهدت الاسكندرية بعد ذلك بمدة وجيزة .. بسبعة أعوام موقفا آخر من مواقف البطولة المصرية . اذ خيل للانجليز أنهم يستطيعون الاستيلاء علي مصر بسهولة فبـدأوا باحتـلال رشيد ولكن علي بك السلانـكلي حاكم الاسكندرية أمر جنوده بطرد الجيش المغتصب . فانتصر الجيش المصرى انتصاراً حاسما. وصدرت رؤوس القتلي من الجنود الانجليز إلى القاهرة لاشهـاد أهلها على بطولة مواطنيهم فى رد الاعتداء الأجنبي على حرمة الوطن المقدسة

٣) وخطر للقائد الانجليزى ستيوارت أن ينتقم مما أصابه من الجيش المصرى بقيادة علي بك الســلانكلي فنظم صفوف جنوده الانجليز . ولكن محمد على الكبير أرسل له جيشـا مصريا آخر قابله عند «الحماد» وتقهقرت جنوده بعد أن انتصر المصريون على الغاصبين

الانجليز . وانتهت الحملة الانجليزية بشر هزيمة واضطر قائد الحملة «فريزر» أن يعقد الصلح الذى أملاه محمد علي الكبير عام ١٨٠٧ والذى كتب بدماء المصريين النبيلة التى أريقت عامئذ فيساحة الشرف

٤) وبعد ذلك بمدة وجيزة أخري أى بتسعة أعوام شهد العالم بطولة الجيش المصري الصميم الذى جمعه محمد علي الكبير من قري مصر . وأرسله الي بلاد الحجاز بقيادة ابنه ابراهيم باشا للاستيلاء عليها باعتبار أنها البلاد التى تقابل شاطىء مصر الشرقي من الجانب الآخر من البحر الاحمر، كما أنها بلاد تتكلم العربية ويدين أهلها بالاسلام

وكان محمد على يؤمن بوجوب أن تتزعم مصر جميع البلاد المتاخمة لحدودها . والتى بين أهلها وأهل مصر تلك الصلة الوثيقة التى تجعل منها وحدة جغرافية وثقافية واحدة .

وقد انتصر الجيش المصرى على الجيش الحجازى الذى كان يقوده عبد الله الوهابى فى «عنيزه» و «الدرعية» ووقع القائد عبد الله أسيرا فى قبضة الجيش المصري فأرسل إلى مصر . وعاد ابراهيم باشا مع الجيش المصرى الظافر في عام ١٨١٩ إلي مصر التى لم يندم شعبها عامئذ قط علي دماء أبنائه التى أريقت فى ساحة الشرف وميدان البطولة على أرض الحجاز

(٥) وبعد ذلك بعام واحد . أى فى عام ١٨٢٠ — مما يقطع فى الدلالة على ان حيوية الجيش المصرى تفيض بالبطولة والعزة والمناعة — أرسل محمد على الكبير ابنه اسماعيل على رأس خمسة آلاف من الجنود المصريين لفتح السودان . وقد استطاع هذا العدد اليسير ان يقهر قبائل «الشائقية» التى جندت نحو ثلاثين الف جندى

لرد تقدم المصريين ، ولكن العلم المصرى خفق منتصرا . ظافراً على « كورتي »و«شندى» و« بربر » وتوجت انتصاراته بسقوط « سنار » وكان ذلك الفتح المصرى لقطر يتكلم أهله العربية ويدينون بالاسلام تنفيذا للبرنامج الذى وضعه محمد على الكبير فى صدد مد الحدود المصرية الى مداها الطبيعى

(٦) وفي العام التالى مباشرة عاد الجيش المصرى يضرب المثل الباهر على أن حيويته لم تقلل من حدتها الحروب المتوالية العديدة فقد هال سلطان تركيا شبوب الثورة فى جزيرة « كريد » و«المورة» وخشى أن تندلع نيران الثورة فتهدد الدولة العثمانية بالخطر الداهم فارسل يستنجد بمصر وقد ترامت اليه انباء انتصارات الجيش المصرى فى الحجاز والسودان

وانتهز محمد على الكبير تلك الفرصة ليثبت للعالم أن الجندى المصري يستطيع أن يأتي بمعجزات البطولة فى ساحات الشرف وأرسل جيشا مصريا مؤلفا من سبعة عشر ألفا من الملاحين المصريين المجموعين من قرى مصر سافروا على ظهور تسع وتسعين سفينة مصرية منها ٦٣ بارجة حربية و٣٦ باخرة من البواخر التجارية استأجرها خصيصا لنقل الجيش المصرى

وسجل تاريخ الامس القريب للجيش المصرى الباسل انتصاراته المتوالية في « كورون »و« نوارين »وشهد حصار «مسولنجى» الذي دام خمسة عشر شهراً . والذى هلك أثناءه ثلاثة ارباع سكانها شهد ذلك الحصار التاريخي الرهيب ببطولة الجيش المصرى الذى أبي ان يرفع الحصار حتى سقطت المدينة تحت وابل مدافعه رغم

أن الجنود المصريين قد استشهد منهم فى ساحة الشرف نحو ثلثهم عام ١٨٢٨

(٧) وأبى محمد على الكبير وقد راعته بطولة الجنود المصريين فى حرب اخضاع اليونان إلا أن يبهر بهم انظار العالم مرة أخرى فقذف بهم بعد ثلاثة أعوام الى حرب جديدة هي حلقة أخري من حلقات برنامج مد الحدود المصرية الى مداها الجغرافى الطبيعي المنطقي بادماج الشعوب التى تتكلم العربية وتدين غالبيتها بالاسلام فى مصر ورفع العلم المصري على ربوعها .

ففى عام ١٨٣١ خرج الجيش المصرى بقيادة ابراهيم باشا من (العريش) لاخضاع فلسطين وسوريا وبعد أقل من شهر احتل الاسطول المصري ميناء (يافا) وفي ديسمبر من ذلك العام بدأ الجيش المصرى يحاصر مدينة (عكا) التى أعيا حصارها جيش نابليون واستمر حصار المصريين لها ستة شهور ثم سقطت أمام بطولتهم كما سقطت من قبل «مسولنجى»

وكان الجنود المصريون في ذلك الوقت قد استولوا على القدس وطرابلس وبيروت ثم تابع المصريون انتصاراتهم فدخلوا دمشق وعبروا الجبال الفاصلة بين سوريا والاناضول واحتلوا اقليم (اطنه)

وتجمع الجيش العثماني وعدد جنوده ضعف عدد جنود الجيش المصرى عند (قونيه) ونشبت الموقعة التاريخية المعروفة بهذا الاسم وانتهت باندحار الجيش العثماني وأسر قائده رشيد باشا وانكشف الطريق أمام الجنود المصريين الي القسطنطينية .

هذا شيء يسير من بطولة الجنود المصريين بالامس القريب،

البطولة الفذة التى أريقت دماؤها بكرم سخى لتنفيذ برنامج باسل.
ولانشاء دولة مترامية الاطراف تجمع تحت العلم المصري كل الشعوب التى تتكلم العربية و تدين بالاسلام والتى تتاخم حدودنا الشرقية كالحجاز وحدودنا الجنوبية كالسودان وحدودنا الشمالية الشرقية كفلسطين وسوريا و لبنان

فهل أحس المشرفون على خلق جيل مصري جديد مؤمن بمجد مصر بواجبهم فى تلقين هذه البطولة لطلبة المدارس وطالباتها ؟

هل وضعت كتب سهلة الاسلوب مبسطة المعلومات يسيرة التناول تشرح تلك الصفحات المشرفة من جهاد جيشنا الباسل منذ أقل من مائة عام وهو أقل من لمح البصر فى عمر الشعوب؟

هل أطلقت أسماء «عنيزه» و «الدرعية» معركتي الجيش المصري المظفرتين فى الحجاز و (شندى) و (بربر) معركتي ذلك الجيش الباسل فى السودان. و (نوارين) و (ميسولنجى) معركتيه الرائعتين الخالدتين فى اليونان . و (عكا) و (قونية) معركتيه المنتصرتين في سوريا والاناضول — هل أطلقت أسماء هذه المعارك على الميادين فى القاهرة والاسكندرية وعواصم المديريات والمحافظات لكي يترنم المصريون بذكرها ويستشهدوا بها علي بطولة آبائهم في الامس القريب ! وحتى يشعروا بأن لهم حقوقا نالوها بدماء أولئك الآباء وآمالا مشروعة حققها أولئك الآباء وأن هضم تلك الحقوق وامتهان تلك الآمال وان طال عليهما الزمن لايعني وأدها!

هل كلف المثالون المصريون بنحت التماثيل التى تبرز حصار «عكا» التاريخي أو تسجل بطولة الجيش المصرى فى اخضاع

« ميسو لنجي »؟ وهل وضعت تلك التماثيل فى المتاحف العامة، وعملت الدولة على تشجيع ناحتيها؟ هل أقيمت المباريات العامة لأحسن لوحة زيتية تمثل انتصارات الجيش المصرى على الوهابيين في الحجاز وبسالة الجيش المصرى فى اخضاع السودان ؟

(١٤)

مليون ونصف فلاح مصرى

يجب التأمين على حياتهم ضد

الجوع والشيخوخة والموت

ذكرنا اثناء سردنا للمآسى التى تبدو من دراسة حالة الطبقات الفقيرة فى مصر أن آخر احصاء رسمى يقرر أن عدد العمال الزراعيين عندنا يبلغ ٣٤١٣٧ر٣ عاملا ٠ أى نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون يشتغلون بفلاحة الاراضى الزراعية وقد وزعتهم مصلحة الاحصاء والتعداد على الاقسام الآتية

١) فلاحون يزرعون فى أراضيهم
٢) فلاحون يستأجرون أراضى غيرهم
٣) فلاحون يساعدون أهلهم من المزارعين
٤) فلاحون وفعلة بالاجرة
٥) بستانيون

فاذا استبعدنا الفئات الثلاث الاولي اتضح لنا أن الفلاحين الذين يشتغلون بالاجرة عند ملاك الاراضي الزراعية في مصر يبلغ عددهم مليونا ونصف المليون

وإذا تذكرنا أن لكل عامل من اولئك العمال الزراعيين الذين يعود اليهم الفضل فى الثروات الضخمة التي يتمتع بها كبار ملاك الاراضى الزراعية — أسرة يعولها متوسط عدد أفرادها يتراوح

بين شخصين وثلاثة أشخاص من النساء والاطفال الذين يقل سنهم عن خمس سنوات أولا يشتركون في مساعدة آبائهم فى أعمالهم الزراعية لاتضح لنا أيضاً ان أربعة ملايين وربع مليون مصرى ترتبط حياتهم وصحتهم ومستقبلهم بالعمل الزراعي الذى يزاولونه لحساب ملاك الاراضي الزراعية

وهؤلاء العمال الزراعيون يعيشون فى مستوى معيشة أحط من مستوى البهائم التى تعينهم على فلاحة الاراضي كما بينا فى احدي الدراسات التي تضمنها هذا الكتاب، لأن متوسط ما ينال الواحد من أولئك الملايين الاربعة لايزيد عن مائتى قرش في العام

وهو كما نرى مبلغ لا يكاد يكفى الخبز الحاف كما انه دليل قاطع على أن الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر قد تركت ذلك القطيع الآدمى الهائل يتحرك عارى الجسد معتل الصحة خالي المعدة منحط النفسية خائر العزيمة فى أراضي كبار الملاك دون أن تفكر فى أن ترتفع به إلى مستوى الانسان العادي!

ولقد مرت بلاد أخري بنفس الدور الذي تمر به مصر الآن فعانت طبقات العمال أهوال اهمال الحكومات واجب التفكير فى خيرهم . وعاد هذا الاهمال على طبقات العمال كما عاد على الرأسماليين بالضرر لأن الانتاج الذى يقدمه العامل الجائع . العارى . المريض المضطرب لا يمكن أن يكون هو نفس الانتاج الذى يقدمه العامل الذى يجد قوته وقوت أطفاله والذى يستره ثوب يقيه البرد والذى إذا مرض وجد من يعني بصحته . والذي إذا شاخ كفلت له الدولة فى شيخوخته كرامة هذه الشيخوخة وذكرت له عمله الطويل فى سبيل مجدها .

ولنضرب لذلك مثلا بايطاليا ، فان الشيوعيين الذين طالما تشدقوا بعطفهم على الطبقات العاملة وانتصافهم لها ضد الرأسماليين لم يستطيعوا أن ينقذوا العامل الايطالي من الجوع والمرض ولكن النظام الفاشستى — وهو خصم لدود للنظام الشيوعى — استطاع فى أقصر مدة أن يرتفع باولئك العمال إلي مستوى الادميين وأن يحقق أكبر قدر من آمالهم بالنظم الاجتماعية والاقتصادية التى وضعها لهم، فقد تبين للنظام الفاشستى أنه يجب أن يكفل للعامل أولا : حاجاته المعيشية المباشرة وثانيا حاجاته الجسدية والمعنوية فانشأ هـذا النظام هيئتين تهيمنان على تحقيق ذلك لطائفة العمال: الهيئة الاولى وهي المعروفة فى اللغة الايطالية باسم Patronato تتوفر على دراسة الامراض الاجتماعية المتفشية بين طبقات العمال وعلاجها والهيئة الثانية وهى المعروفة في اللغة الايطالية باسم Previdenza تتوفر على العناية بأولئك العمال وهـذه الهيئة تتولي أداء الواجبات الاتية

١) السهر على تأمين العمال ضد أخطار العمل .
٢) اصلاح ونمو التأمين ضد أخطار أمراض زوجات العمال
٣) التأمين ضد السل والامراض المتوطنة كخطوة نحـو التأمين ضد جميع أنواع الامراض
٤) تحسين نظام التأمين ضد تعطل العامل عن العمل معطلا أجباريا رغم ارادته
٥) اتباع أشكال خاصة لتأمين شباب العمال من الجنسين. وهذه الهيئة العليا التي تشرف على مصائر الملايين من العمال الايطاليين والتى يؤكد ثقاة الاقتصاد الاهلي ان الفضل يعود اليها فى توحيد

كلمة الشعب الايطالى وايقاظ حمية الطبقات العاملة وملء صدورها بفكرة المجد .. هذه الهيئة يرأسها رئيس يصدر بتعيينه مرسوم ملكي . ويدير شؤونها مجلس ادارة تعاونه لجنة تنفيذية مكونة على الشكل الآتي

١) الرئيس
٢) المدير العام
٣) وكيلان للرئيس
٤) ثمانية مستشارون . أربعة منهم تختارهم نقابات أصحاب الاعمال أى الرأسماليين وأربعة تنتخبهم نقابات العمال

ولهذه الهيئة فروع فى كل الأقاليم مكونة من عدد متساو من ممثلى أصحاب الأعمال والعمال الذين ينتخبون انتخابا محليا بواسطة طوائف أولئك العمال

ويكفى للدلالة على الاهمية القصوى التي تعطيها الدولة الايطالية لهذه الهيئات أنها ادمجت فى صميم القانون التجاري الايطالي مواد خاصة بسلطات الجمعيات العمومية التى تتولى انتخاب ممثليها فى تلك الهيئات

كما يكفى للدلالة علي مدى الخير الذى أسدته هذه النظم التعاونية لطبقات العمال أن نذكر أنها وزعت في عام ١٩٣٥ (بوالص) تامين مجانية على حياة سبعمائة الف من الفلاحين الايطاليين !

اجل سبعمائة الف فلاح ايطالي استطاعت الهيئات التعاونية الايطالية التى اوجدها النظام الفاشستى ان تؤمن على حياتهم فى عام واحد، وبذلك اطمأنوا واطمأنت اسرهم الي

المستقبل وهدأوا لانهم ضمنوا أن اطفالهم و نساءهم لن يتضوروا جوعا اذا أصابهم مكروه

هـذا ما يحدث فى ايطاليا،فى ظـل نظام قام ليثبت لطبقات العمال أن الشيوعيـين المخربين الهدامين الذين كانوا يتمشدقون بأ نصافهم انمـا كانوا يخدعونهم . وقد وفق فعلا فى اثبات ذلك وفى تدعيم القاعـــدة التى يقوم عليها « الفاشيسم » وهى « اعادة توزيع الايرادات العامة بنسبة الحاجات العـامة » أو بتعبير آخر وجوب اقتطاع جزء من ايراد الاثرياء للانفاق منه على العمال والفقراء

أما فى مصر فلا يزال العمال الزراعيون أو الفلاحون يعانون نفس الاهوال التى كانوا يعانونها أيام المماليك وفي أوائل الحكم العثمانى واذا كان البعض قد فـكر في ايجاد بعض هيئات تضم ممثلين لطوائف العمال وأصحاب الاعمال وفي ايجاد نقابات تعاونية لاولئـك العمال فان الذي يثير الدهشة بل الذعر أن ذلك التفكير قد اقتصر على عمال المدن الـكبرى الذين يحترفون الصناعات اليـدوية المختلفة . كالنجارين والحـدادين والبرادين والحلاقين وغيرهم . وهم أقلية ضئيلة اذا قيست بالعمال الزراعيين الذين رأيت أن عددهم يبلغ مليونا و نصف المليون من المصريين وانهم و نساءهم وأطفالهـم الذين يعولون يبلغون أربعة ملايين وربع المليون من المصريين أى أكثر من ربع مجموع سكان القطر .هؤلاء العمال الزراعيون الذين اليهم يعـود الفضل فى ثروتنا الاهليـة كقطر زراعي لم يفكر فيهم أحد ولم يوضع بعد النظام الذى يقضي على كل مالك أرض باحصاء العمال الزراعيين الذين يعملون فى أرضه

وأجورهم وعدد الايام التى يشتغلونها في العام وعـدد افراد أسرهم . وعدد أطفالهم الذين يعاونونهم في العمل أثناء اليوم

مليون ونصف مليون عامل مصرى يعملون عند ملاك الاراضي الزراعية دون رقابة من الدولة ودون رعاية ودون ضمان بل دون أن تعرف الدولة اسماءهم واسماء من يعملون لحسابهم، لم يمرضون ؟ أين يعالجون ؟ متي يموتون ؟ كيف تعيش نساؤهم وأطفالهـم من بعدهم ؟

ولقد كان من نتائج هذا الاهمال الشنيـع أن استغـله كبار ملاك الاراضي الزراعية فتحولت سيطرتهم على أولئك العمال الزراعيين الى نوع من الحكم الاقطاعي مادام لا يحاسبهم على ذلك الاستغلال محاسب ... الملاك هم الذين يحـددون الاجر والملاك هم الذين يحددون أيام العمل . والملاك هم الذين يحددون السن التى يجب فيها أن يمتنع العامل عن العمل!

بل هنا ماهـو أكثر من ذلك، فلقد كان من نتـائج هذه الفوضي ان اضطر اولئك العمال الزراعيون الى « الهجـرة » من قراهم التى يحبونها حتى العبادة حبا تقليديا سرى فى شرايينهم منذ الازل وان يلجأوا الى مقاولي « الترحيلة » الذى يجمعـونهم من قراهم ويحشدونهم في « اللوريات » كالبهائم ويعبرون بهم المراكز والمديريات لـكي يعملوا فى اراض قد تنـأى عن قراهم وأسرهم وزوجاتهم وأطفالهم بمئات الـكيلو مترات وقد تطول غيبتهم شهورا دون ان يعلموا شيئا عن طفـل مريض أو زوجة حبلي أو أم تتضور جوعا بل قد يموت الواحد منهم فيدفن بعيداً عن قريته ولا يعلم أهله بوفاته الا بعد حين !

هذه الفوضي قد قضت عليهـا النظم التي وضعت في اوربا

الحديثة لخير الطبقات العاملة فلم يعد ممكنا ان يفصل بين زوج عامل وزوجته الا فى حالات الضرورة القصوي وانشأت الهيئات التي تهيمن على خير العمال مكاتب خاصة تلجأاليها أسر العمال الذين استدعاهم واجب العمل الى التغيب — لاستقاء أخبارهم أولا فأول

الجيل الجديد اذن . يدعو الى وجوب انشاء مثل هذه الهيئات التى يمثل فيها أصحاب الاراضى الزراعية وعمالها الزراعيين ممثلون ينتخبون انتخابا مباشرا وان يصدر تشريع يرغم أصحاب الاراضي الزراعية على اخطار تلك الهيئات بعدد العمال الذين يعملون عندهم واسمائهم . وأعمارهم . وأجورهم . وعدد أفراد أسرهم وعدد أيام العمل التى يشتغلون فيها . ويكلفهم بالتأمين على حياة أولئك العمال ضد الموت . أو التعطل الناشىء عن المرض أو الشيخوخة . على أن تشترك الدولة بدفع نصيب من قسط التأمين

أن الجيل الجديد يحس بأن من واجبه أن يعنى بأولئك الملايين من المصريين الذين بنوا بأيديهم الخشنة أبا عن جد ثروة الوطن الاهلية . أن يعني بهم منذ ولادتهم بل قبل ولادتهم حتى الموت .

اهداء الكتاب

الى الارامل . أمهات الذين استشهدوا من أبناء مصر أثناء ثورة عام ١٩١٩ فى سبيل مجد الوطن

مع الاجلال والخشوع

محمود كامل

المحامى

أول يونيو سنة ١٩٣٩
دار الجامعة للطبع والنشر
٤٢ ميدان ابراهيم باشا

فهرست الكتاب

صفحة

صفحة

عن دار الجامعة للطبع والنشر
٤٢ ميدان ابراهيم باشا بمصر

2